



مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة بنى وليد

- دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات.
- التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الدولية.
- الفساد الإداري (المفهوم والآثار وآليات المعالجة).
- أثر التغيرات السياسية علي تحقيق التنمية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول ثورات الربيع (تونس - مصر - ليبيا) بعد عام 2010.

مارس 2018

العدد الحادى عشر

السنة السادسة



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد - ليبيا

مارس 2018 م

العدد الحادي عشر

السنة السادسة

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد - ليبيا

البريد الإلكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 2013 / 423

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم و تنفيذ

أ . أشرف بن لامه

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد) ، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية ، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع ، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية ، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

- 1 - أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .
- 2 - إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .
- 3 - ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقياً أو إلكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .
- 4 - يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية ، والنزاهة قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .
- 5 - أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة ، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة .
- 6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين اثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .
- 7- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .
- 8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة إلكترونية على (CD) و يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم). يمكن أن ترسل البحوث ، على البريد الإلكتروني التالي :-

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الحادي عشر – مارس 2018 م

المشرف العام

أ . علي أمبارك التقراط

مدير التحرير

د . إبراهيم أحمد خليل الصقر

رئيس هيئة التحرير

د . حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

د . فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د . الشارف أنبية عامر

د . خالد صالح عبود

د . عثمان سالم علي

اللجنة الاستشارية

د . ميلاد سالم المختار

د . محمد عثمان خليفة

د . أمبارك عمر موسى

أ . د محمد السوداني أغنية

د . عبد الحميد محمد أحمد الفقي

د . أبوبكر عمر الفضيل

د . البغدادي سعد المايل

محتويات العدد

- * لجان المراجعة ودورها في الرقابة على آليات العمل المصرفي بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية
7 د. إبراهيم أحمد خليل الصقر
- * واقع قياس الجودة في الوحدات الصناعية (دراسة حالة على الشركة الليبية للحديد والصلب)
28 د. الشارف أنبية عامر الصغير
- * دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات
48 أ. فتحي عبد السلام أبوزبيدة - د. أبويكر محمد الربيع
- * التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الدولية
69 أ. عبدالمالك علي فرج
- * علاقة التخطيط الداخلي بتدفق ومناولة ونقل المواد داخل المصنع دراسة تطبيقية على مجمع الصناعات
88 أ. أسماعيل عبد الكريم الاسطى
الصوفية - بني وليد
- * أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين اجراءات تحصيل الايرادات الضريبية " دراسة ميدانية
117 د. اشرف سالم عبد الكافي
على إدارات مصلحة الضرائب في ليبيا "
- * السياسة البريطانية تجاه الايطاليين في طرابلس من عام 1943 الى 1951م
138 د. مصباح ياقنة السوداني
- * السوق الموازي لصرف العملات الأجنبية في ليبيا اختبار لفرضية كفاءة السوق
151 د. حسين أحمد الكامل
(Efficient Market Hypothesis)
- * التوجهات المهنية وعلاقتها بالمستقبل المهني عند الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة
163 د. محمد السيد أحمد لطفى و د. سامة عبدالله حمد الشاعر
من طلاب جامعة طبرق)
- * الفساد الإداري (المفهوم والآثار وآليات المعالجة) د. محمود سالم أونيس و أ. نجاح جمعة ابوروي
190
- * أثر التغيرات السياسية على تحقيق التنمية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في
208 د. عمر مولود محمد دنس
دول ثورات الربيع العربي (تونس - مصر - ليبيا) بعد عام 2010

لجان المراجعة ودورها في الرقابة على آليات العمل المصرفي

بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية

د. إبراهيم أحمد خليل الصقر

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

المقدمة:-

ظهرت منظومة لجان المراجعة كإحدى الوسائل المقترحة لإحكام الرقابة على الإدارة، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياتهم كوكلاء عن المساهمين ، بالإضافة إلى العمل على الحفاظ على استقلال وظيفة المراجعة، وتدعيم استقلال المراجع الخارجي من خلال العمل كحاجز بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، والإشراف على الأمور التي قد تعرض استقلاله للخطر، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي، وتأكيد الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

ومع ظهور فكرة إنشاء لجان المراجعة، ومناداة المنظمات المهنية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بضرورة تكوين لجان المراجعة بكل المنشآت، اتضح أن هناك فارقاً جدياً بين مجرد توافر لجان المراجعة ، وتوافر لجان مراجعة فعالة و ذات كفاءة تعي واجباتها ومسئولياتها وتعمل على إنجازها.

أولاً : مشكلة الدراسة:-

تتلخص طبيعة المشكلة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:-

- 1- ما هي أهمية لجنة المراجعة في القطاع المصرفي الليبي؟
- 2- ما هي العوامل المؤثرة على كفاءة أداء لجان المراجعة في القطاع المصرفي؟
- 3- ما هي سبل الارتقاء بدرجة جودة وكفاءة أداء لجان المراجعة في القيام بالمهام والمسئوليات المنوط بها بالقطاع المصرفي؟
- 4- ما هي المهام والمسئوليات الواجب على لجان المراجعة الالتزام بها لتحقيق الرقابة على آليات العمل المصرفي الليبي؟

ثانيا : الدراسات السابقة:-

الدراسات العربية:-

1- دراسة (عبد العال، 2004)⁽¹⁾

استهدفت الدراسة تحديد متطلبات تفعيل دور لجان المراجعة في البيئة المصرية بالتطبيق على المصارف التجارية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

1- أن البيئة المصرية في حاجة ماسة إلى تفعيل دور لجان المراجعة بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي.

2- الإطار الفعلي القائم للرقابة المصرفية غير كافٍ ولا يتفق مع ما تم النص عليه في القانون " 88 " لسنة " 2003 م"، وخاصة في لائحته التنفيذية بخصوص الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصات لجنة المراجعة، كذلك عدم قيام لجان المراجعة في المصارف حتى الآن بالدور المرسوم لها بالقانون ولائحته التنفيذية، كما أن القانون ولائحته التنفيذية لم يشير إلى مؤهلات أعضاء لجنة المراجعة.

3- لم تفعل التشريعات الخاصة بلجان المراجعة بالمصارف خاصة التجارية حتى تمكن من مواجهة المخاطر المصرفية والعسر المالي وتأكيد السلامة المالية للمصارف.

4- مازالت إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف غير متمتعة باستقلالية أعضائها حيث تعين وتحدد مكافأة أعضائها بواسطة مجلس الإدارة، وهذا يؤكد على أهمية أن يكون للجنة المراجعة دور في ذلك الأمر.

وانتهت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة لتنفيذ اختصاصاتها ولتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في أداء الجهاز المصرفي.

2- دراسة (أبو الجود ، 2007)⁽²⁾

استهدفت الدراسة تحديد دور لجان المراجعة بالمصارف في مكافحة عمليات غسل الأموال وذلك من خلال تصميم نظام معلومات محاسبي يحتوي على عناصر جديدة تساهم في مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تضاف هذه العناصر إلى العناصر الموجودة فعلاً بالنظام المحاسبي لتلك المصارف، يهدف تطبيق هذا النظام إلى تحدي كيفية حدوث عمليات غسل الأموال بكل قسم من أقسام المصرف،

¹ د.فاروق جمعة عبدالعال ، متطلبات تفعيل دور لجان المراجعة في البنوك التجارية في مصر ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2004 .

² د. سوسن عبدالفتاح أبو الجود ، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2007 .

وكيفية قيام لجان المراجعة بمكافحة هذه العمليات من خلال نظام المعلومات المحاسبي، وقد كانت نتائج هذه الدراسة كالآتي:-

1- ضرورة التأكد من هوية العميل عند قيامه بالتقدم لفتح حساب أو إيداع للمرة الأولى، من خلال وثائقه القانونية، ووضع استبيان لمعرفة مصدر أمواله مع الاحتفاظ بالقيود والسجلات المتعلقة بالمعلومات الأساسية للأفراد.

2- ضرورة تدريب العاملين بالمصارف على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسل الأموال والإبلاغ عنها.

3- ضرورة فرض رقابة شديدة على التحويلات الإلكترونية.

4- لا يوجد مصرف في الواقع العملي يلتزم ويهتم بتفعيل دور لجنة المراجعة بالمصرف.

5- يجب تفعيل دور لجان المراجعة بالمصارف لمراقبة نظم الرقابة الداخلية.

3- دراسة (تامر، 2010)⁽¹⁾

تهدف الدراسة إلى دراسة مدى حاجة البنوك التجارية إلى لجان المراجعة كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية والبنوك التجارية وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تعتمد قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة لمعايير المحاسبة والمراجعة الداخلية.

الدراسات الأجنبية:-

1- دراسة (Heager، 2006)⁽²⁾

استهدفت الدراسة التعرف على المشاكل التي تعرقل عمل لجان المراجعة، بالإضافة إلى تحديد المتطلبات التي تدعم أو تفعل عمل لجان المراجعة بالقطاع المصرفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى المتطلبات التي من شأنها تفعيل أو تدعيم عمل لجان المراجعة، والتي تتمثل في:-

1- البدء بالتعرف على واجبات ومسئوليات عملها من القانون.

2- اختيار رئيس اللجنة المستقل بعناية.

3- جدولة الاجتماعات بصفة دورية وبشكل ملائم.

¹ تامر يوسف عبدالعزيز ، تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 2009 .

² Heager ,sh , 2006 ,six steps an effective audit ,committee community banker .(sep) .

4- تأسيس علاقات عمل جيدة لكل من الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، نظراً لأن لجنة المراجعة تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة العليا وموظفي المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، للقيام بمسئولياتها.

5- ضرورة علم وإحاطة لجنة المراجعة بالعمليات المصرفية والسياسات المحاسبية لتطوير قوائمها المالية.

6- يجب أن يكون هناك تقييم سنوي لأداء اللجنة ككل، وكل عضو على حدة، ويكون التقييم على أساس : مهارات الاتصال، مدى الدراية بالأعمال المصرفية، ومدى استيعاب مسئولية وواجبات كل عضو، ومدى الالتزام بحضور الاجتماعات.

2- دراسة (Bahin، 2007)⁽¹⁾

استهدفت الدراسة تحديد متطلبات تشكيل لجان المراجعة بالقطاع المصرفي، والتعرف على الدور الذي يقوم به، ومدى تحقيقها للأهداف التي شكلت من أجلها، والدور المتوقع منها في الإشراف والرقابة على المصارف.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تشكيل لجنة المراجعة بشكل فعال يجعلها تدرك أهمية وظائفها وإدارة مسئولياتها بدقة، حيث أن هناك العديد من المسئوليات لأعضاء لجنة المراجعة بالقطاع المصرفي، من أهمها ترشيح المراجع الخارجي، دراسة القوائم المالية، مساعدة مجلس الإدارة في التخطيط الاستراتيجي، والرقابة على الالتزام بالقواعد المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال وإدارة المخاطر ومنح الائتمان.

3- دراسة (David 2009)⁽²⁾

استهدفت الدراسة التعرف على المقومات التي من شأنها تفعيل لجان المراجعة في كل الوحدات الحكومية، على الرغم من عدم وجود إلزام قانوني أو تنظيمي لوجودها في تلك الوحدات، وذلك نظراً لأهميتها واحتياجهم إلى تقوية تدقيقهم الداخلي والخارجي، والرقابة الداخلية والإدارة المالية وإعداد التقارير، وقد أوصت الدراسة بأن كل وحدة حكومية يجب أن تشكل بها لجنة مراجعة وتختلف من وحدة إلى أخرى بحسب احتياجات الوحدة، وعلى العديد من الوحدات الحكومية أن تتعرف على طرق جديدة وإبداعية لاستغلال القوة المحتملة للجان المراجعة، ولكن هناك بعض الوحدات الحكومية التي تقرر

¹ Bahin , CM , 2007 counting on community banker V 01.16 ,155.8

² David , LT , 2009 , characteristics of effective audit committees in federal , state and local governments , the journal of government financial management

بأنهم لا يحتاجون إلى مثل هذه اللجان لتخفيض التكاليف، إلا أن الدراسة أكدت على أهمية وجودها والاستفادة منها.

ثالثا : فروض الدراسة:-

مما سبق يمكن صياغة الفروض التالية:-

الفرض الأول : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي.

الفرض الثاني : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي.

رابعا : أهداف الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- تقديم مدخل مقترح لضوابط تطوير أداء لجان المراجعة في القطاع المصرفي للرقابة على آليات العمل المصرفي.

2- التعرف على آليات عمل لجان المراجعة.

3- مدى تمتع لجان المراجعة والصلاحيات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها.

خامسا : منهج الدراسة:-

1- مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الليبية.

2- عينة الدراسة : تم اختيار عينة من أربعة مصارف تجارية عاملة في ليبيا وهي " المصرف التجاري الوطني - مصرف الجمهورية - مصرف الوحدة - مصرف الصحارى " .

3- متغيرات الدراسة:-

- المتغير المستقل : كفاءة أداء أعضاء لجان المراجعة.

- المتغير التابع :

✓ تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي.

✓ تفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي.

4- أسلوب الدراسة الميدانية:-

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث الثابتة والمستقلة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

سادسا : حدود الدراسة:-

- 1- الحدود المكانية : تستهدف هذه الدراسة المصارف التجارية في ليبيا.
- 2- الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة في الفترة من 2017/1/1م إلى 2017/12/31م.

الإطار النظري

أولا : مفهوم لجان المراجعة .

هي عبارة عن مجموعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين و يمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة محاسبية كافية و تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة، و يحكم عملها دليل مكتوب يبين ويوضح مسؤولياتها و طرق القيام بها، كما تمتلك اللجنة السلطة الثانية للقيام بمهامها⁽¹⁾ .

كما تعرّف بأنها لجنة مكوّنة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، و من أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، و كذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي وتقديم التوصيات بشأن ترشيح و تحديد أتعاب المراجع الخارجي⁽²⁾ .

ثانياً : أهداف لجان المراجعة :

يمكن حصر أهداف لجان المراجعة فيما يلي⁽³⁾:

- 1 . مساندة المدراء للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه .
2. الشفافية في المعاملات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية .
3. دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم مراجعتها لضمان الإفصاح و الشمولية لهذه القوائم .
4. اعتماد تعيين المراجع الخارجي و استمراره في مراجعة سجلات و حسابات الشركة و قوائمها المالية.

¹ د. حسن عبدالحميد العطار ، دراسة اختيارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر 2003 ، ص 57 .

² عوض بن سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد ، جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية ، 2008 ، ص 179 - 218 .

³ د. محمد الرملي أحمد ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة و فعالية المراجعة الخارجية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، سوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، ديسمبر 2001 ، المجلد الأول ص 8 .

- 5 . توفير قناة اتصال فعّالة بين الإدارة و المراجع الخارجي وبين الإدارة والأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة وتدعيم استقلال المراجعين الداخليين و زيادة فعالية المراجعة الخارجية .
- 6 . العمل على توفير التناسق في المعلومات المتوافرة لأعضاء مجلس الإدارة الداخليين و الخارجيين لزيادة فعالية و مقدرة الأعضاء الخارجيين على رقابة تصرفات الإدارة .
- ثالثاً : مهام ومسؤوليات لجان المراجعة .

يمكن حصر مهام لجان المراجعة في الآتي⁽¹⁾ :

1. رفع كفاءة و فعالية الرقابة الداخلية و الخارجية .
2. المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية و زيادة فاعلية النظم المحاسبية و شفافية التقارير المالية .
3. تحسين جودة التقارير المالية و زيادة درجة الثقة في المعلومات المالية .
4. الحدّ من الغش و مخالفة القوانين و اللوائح .
5. الإشراف على أداء الإدارة بهدف التحقق من الالتزام بالممارسات القانونية السليمة و مدى مطابقتها للأعراف و القوانين .

الإطار العملي:-

أولاً : عرض وتحليل البيانات:-

1 . أسلوب وأداة الدراسة:-

اعتمد الباحث على المنهج الميداني الذي جمع بين الوصفي والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، من العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، والمتمثلة في إدارات المراجعة بالمصارف التجارية الليبية وعددها " 04 " مصارف، فهذا تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي المصارف محل الدراسة والمتمثلة بالعاملين الحاليين بالمصارف المشار إليها أنفاً، وبعد ذلك تم توزيع عدد " 120 " استبيان على عدد " 120 " موظف يمثلون مفردات عينة الدراسة، وتم استعادة " 111 " استبيان، أي ما نسبته " 92.5 % من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، وتم استبعاد عدد " 7 " استبيانات، أي ما نسبته " 5.83 % وذلك لعدم صلاحيتها للتحليل نظراً لعدم تكامل الإجابات فيها، والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل كما يلي:-

¹ نورة محمد عبدالله ، تفعيل دور لجان المراجعة و قواعد الحوكمة في الحدّ من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثاني 2011 ، ص

الجدول رقم " 1 " يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل:-

ت	اسم الشركة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
1	الجمهورية	30	29	1	29
2	الصحاري	30	27	3	27
3	التجاري الوطني	30	28	2	28
4	الوحدة	30	27	3	27
	المجموع	120	111	9	111

المصدر:- من إعداد الباحث.

واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال أسئلة الاستبيان على أساليب التحليل الإحصائي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية، بعد القيام بالخطوات اللازمة لتجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، وأشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى استخدام بعض مقاييس الإحصاء الاستنتاجي المتمثلة في بعض اختبارات الدلالة الإحصائية في إثبات صحة الفرضيات الإحصائية التي قام عليها الباحث.

2 . صدق وثبات أداة الدراسة:-

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على اثنان من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد من أجل أخذ ملاحظاتهم حول أسئلة الاستبيان، ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة في أسئلة الاستبيان، وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها، وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبيان من وجهة نظر المبحوثين، فقد تم أخذ عينة من المبحوثين وبلغت " 10 " مفردات لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل " كرونباخ ألفا " لقياس الاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي " 79.9 % " وتعتبر نسبة ثبات عالية حسب الجانب الإحصائي.

3 . التحليل الوصفي للبيانات:-

شمل هذا التحليل وصفاً لبعض خصائص مفردات عينة البحث الديموغرافية المتضمنة بأسئلة الاستبيان وهي " المستوى التعليمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة في مجال العمل "، والجدول التالي توضح إجابات العينة حول المعلومات الشخصية " الديموغرافية ".

الجدول رقم " 2 " يوضح أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:-

ر.م	الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	85	76.5 %
		أنثى	26	23.5 %
2	المستوى التعليمي	متوسط	33	29.7 %
		جامعي	61	54.9 %
		ماجستير	10	9 %
		دكتوراه	7	6.4 %
3	المستوى الوظيفي	عضو مجلس إدارة	4	3.6 %
		مدير عام	4	3.6 %
		مدير إدارة	23	20.7 %
		نائب مدير إدارة	19	17.1 %
		رئيس قسم	21	18.9 %
		نائب رئيس قسم	17	15.3 %
		موظف	23	20.7 %
		اقبل من 5 سنوات	18	16.2 %
4	سنوات الخبرة	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	21	18.9 %
		من 10 إلى اقل من 15 سنة	34	30.6 %
		من 15 إلى اقل من 20 سنة	29	26.1 %
		من 20 سنة فأكثر	9	8.1 %

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً على نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يصف أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة والمتمثلة في مدرء المصارف، وأعضاء مجلس الإدارة، ومدراء الإدارات ونوابهم، ورؤساء الأقسام ونوابهم، والموظفين لاستهدافهم في الإجابة على محاور الاستبيان، كان من الضروري معرفة أهم خصائصهم الديموغرافية نلاحظ ما يلي:-

- **الجنس** : نلاحظ من الجدول أعلاه بأن " 76.5 % " من أفراد هذه العينة هي من الذكور، ويلبها بنسبة " 23.5 % " من الإناث.
- **المستوى التعليمي** : نلاحظ من الجدول السابق بأن " 54.9 % " من أعضاء هذه العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس " المؤهل الجامعي " بينما " 29.7 % " منها يحملون درجة دبلوم متوسط تليها " 9 % " درجة الماجستير وأخيرا الدكتوراه بنسبة " 6.4 % "، ونلاحظ من هذا الجدول أن خاصية المستوى التعليمي تعتبر جيدة ومرتفعة حيث إن اغلب مفردات العينة

هم من حملة البكالوريوس، مما يدل على أن العاملين في هذه المصارف هم من حاملي هذه الشهادات أكثر من غيرها بحيث يساعد ذلك في الحصول على مستوى جيد من الإجابات لقدرتهم على فهم الأسئلة واستيعاب المتغيرات.

- **المستوى الوظيفي** : نلاحظ من الجدول أعلاه بأن " 20.7 " % من أفراد هذه العينة هي من الموظفين، وبنفس النسبة هم من مديري الإدارات، ويلبها رؤساء الأقسام بنسبة " 18.9 " %، وقد كانت نسبة نواب مدراء الإدارات بنسبة " 17.1 " %، ثم بلغت نسبة نواب رؤساء الأقسام " 15.3 " %، وأخيرا مدراء المصارف بلغت نسبتها " 3.6 " %.
- **سنوات الخبرة** : يتضح من الجدول إن أصحاب الخبرة اقل من 5 سنوات كانت نسبتهم " 16.2 " %، في حين شكلت مدة الخبرة المتراوحة بين " 5 إلى اقل من 10 " سنوات ما نسبته " 18.9 " %، أما مدة الخبرة بين " 10 إلى اقل من 15 " سنة فقد كانت نسبتها " 30.6 " %، وإما الذين خبرتهم من " 15 إلى اقل من 20 " سنة بلغت نسبتهم " 26.1 " %، وأخيرا يأتي العاملين الأكثر خبرة " 20 سنة فأكثر " بنسبة " 8.1 " %، حيث يتضح أن أكثر العاملين بالمصارف محل الدراسة هم من الذين مدة خبراتهم تتراوح ما بين " 10 إلى اقل من 15 " سنة، وهذا يعني أن الغالبية هم من لديهم سنوات خبرة جيدة في مجال العمل بالمصارف محل الدراسة، وأنهم يمتلكون القدرة على فهم وتحديد متطلبات العمل المصرفي، ومن ثم القدرة على التعامل بموضوعية مع الاستبانة ويتيح لنا الاعتماد على النتائج.

الجدول رقم " 3 " يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور:-

ت	الفقرة محل الدراسة.	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig
1	لجنة المراجعة تتمتع بالاستقلالية عن إدارة المصارف محل الدراسة حتى تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.	0.519	0.000
2	اختيار أعضاء لجنة المراجعة يتم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	0.401	0.039
3	يتم المراعاة عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة بعدم وجود علاقات مع المصارف محل الدراسة سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	0.419	0.042
4	يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلات في المحاسبة أو المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.	0.769	0.000
5	لجنة المراجعة تضم أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية حتى يتمكنوا من ممارسة دورهم بفاعلية.	0.684	0.000
6	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للمصارف محل الدراسة وطبيعة عملياتها المختلفة.	0.757	0.000

0.000	0.686	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية " قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي " .	7
0.004	0.371	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاث أعضاء.	8
0.006	0.445	عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في المصارف محل الدراسة كاف لممارسة دورها بفاعلية.	9
0.000	0.701	تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.	10
0.000	0.751	لجنة المراجعة تجتمع بصفة دورية.	11
0.000	0.677	يستدعي المدقق الخارجي للمصارف محل الدراسة لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشة ببعض القضايا المهمة.	12
0.000	0.788	يتم تشكيل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة.	13
0.000	0.786	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.	14
0.000	0.721	لجنة المراجعة تعمل على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في المصارف محل الدراسة بشكل دوري ومدى ملائمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.	15
0.041	0.355	لجنة المراجعة تقوم بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف محل الدراسة والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.	16
0.000	0.570	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة الإخطار المتعلقة بأداء المصارف محل الدراسة ومدى تعرض بيانات المصارف للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	17
0.000	0.678	لجنة المراجعة تشرف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية.	18
0.001	0.567	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف.	19
0.034	0.321	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تدعم استقلالية المدقق الداخلي.	20
0.014	0.355	لجنة المراجعة تقوم ترشيح وتعيين مدير التدقيق الداخلي.	21
0.009	0.461	لجنة المراجعة تقوم بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في المصارف.	22
0.016	0.389	من مهام لجنة المراجعة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإغفاء.	23
0.002	0.492	لجنة المراجعة تشارك في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي في المصارف.	24
0.000	0.681	لجنة المراجعة تقوم بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف.	25
0.002	0.458	لجنة المراجعة تقوم بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير	26

		الصادرة عنه.	
0.015	0.381	لجنة المراجعة تعمل كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجالس إدارات المصارف	27
0.002	0.479	لجنة المراجعة تعمل على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	28
0.004	0.470	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة.	29
0.000	0.643	لجنة المراجعة تتابع تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي.	30
0.000	0.672	لجنة المراجعة تقوم بالتنسيق بين المدقق الداخلي في المصارف محل الدراسة ومدقق الحسابات الخارجي.	31
0.000	0.856	لجنة المراجعة في المصارف تقوم بدعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي.	32
0.000	0.763	لجنة المراجعة تقوم بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي.	33
0.000	0.701	لجنة المراجعة توصي بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.	34
0.000	0.761	لجنة المراجعة في المصارف تشرف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.	35
0.000	0.765	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تدرس خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي.	36
0.000	0.796	لجنة المراجعة تتأكد من إن إدارات المصارف محل الدراسة توفر كافة التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	37
0.000	0.704	لجنة المراجعة تتأكد من عدم إخفاء إدارات المصارف محل الدراسة لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهامه.	38
0.000	0.678	لجنة المراجعة تعمل على حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارات المصارف ومدقق الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.	39
0.000	0.659	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تقوم بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أية قضايا مهمة.	40
0.000	0.674	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تعقد اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة المصرف.	41
0.000	0.746	لجنة المراجعة تقوم بمراجعة نتائج التدقيق.	42
0.000	0.653	ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة المراجعة.	43
0.000	0.729	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي.	44
0.001	0.489	لجنة المراجعة تعمل على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	45

• الارتباط دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.005

الجدول رقم " 4 " يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور:-

ت	الفقرة محل الدراسة	معامل سييرمان للارتباط	مستوى الدلالة Sig
1	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية.	0.844	0.000
2	لجنة المراجعة تستطيع الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في المصارف محل الدراسة.	0.781	0.000
3	لجنة المراجعة تستطيع الاطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالمصارف محل الدراسة.	0.859	0.000
4	لجنة المراجعة تستطيع استدعاء أي موظف في المصرف للاستفسار منه على أية أمور تراها ضرورية.	0.881	0.000
5	لجنة المراجعة تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	0.721	0.000
6	يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	0.791	0.000
7	صادق مجلس إدارة المصارف محل الدراسة على ميثاق لجنة المراجعة.	0.810	0.000
8	ضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها.	0.878	0.041
9	ضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة.	0.759	0.000
10	لجنة المراجعة توفر الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسؤولياتها.	0.877	0.000
11	لجنة المراجعة تصدر تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	0.809	0.000
12	ينشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصارف محل الدراسة.	0.766	0.000

• الارتباط دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.005

ثانياً: إثبات الفرضيات:-

بعد استعراض أهم نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سيتم اختبار فرضية الدراسة وذلك كما يلي:-

1 . اختبار الفرضية الأولى:-

- اختبار الفرضية البحثية الأولى التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين

كفاءة أداء أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي " .

وبهدف اختبار هذه الفرضية إحصائياً، فإنه يستلزم إعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية، بحيث تكون على النحو التالي:-

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي.

H1 : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي.

وبناء عليه، ولاختبار الفرضية الإحصائية المذكورة عند مستوى معنوية " 0.05 " فإنه تم استخدام قيمة الاختبار ومستوى المعنوية بوصفه أحد اختبارات الدلالة التي يمكن استخدامها لمعرفة إذا كان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي ، ويكشف الجدول التالي نتائج الاختبارات.

الجدول رقم " 5 " يوضح اختبار الفرضية الأولى:-

ت	الفقرة	قيمة اختبار الإشارة	مستوى الدلالة	الرتبة
1	لجنة المراجعة تتمتع بالاستقلالية عن إدارة المصارف محل الدراسة حتى تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.	8.42	0.000	20
2	اختيار أعضاء لجنة المراجعة يتم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	8.40	0.000	22
3	يتم المراعاة عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة بعدم وجود علاقات مع المصارف محل الدراسة سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	7.51	0.000	36
4	يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلات في المحاسبة أو المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.	8.61	0.000	14
5	لجنة المراجعة تضم أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية حتى يتمكنوا من ممارسة دورهم بفاعلية.	8.77	0.000	13
6	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للمصارف محل الدراسة وطبيعة عملياتها المختلفة.	8.58	0.000	15
7	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية " قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي ".	9.23	0.000	5
8	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاث أعضاء.	9.41	0.000	2
9	عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في المصارف محل الدراسة كاف لممارسة دورها بفاعلية.	8.22	0.000	25
10	تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.	9.07	0.000	10

32	0.000	7.90	لجنة المراجعة تجتمع بصفة دورية.	11
33	0.000	7.88	يستدعي المدقق الخارجي للمصارف محل الدراسة لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشة ببعض القضايا المهمة.	12
16	0.000	8.49	يتم تشكيل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام ومسئوليات لجنة المراجعة.	13
24	0.000	8.37	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.	14
21	0.000	8.41	لجنة المراجعة تعمل على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في المصارف محل الدراسة بشكل دوري ومدى ملائمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.	15
31	0.000	7.91	لجنة المراجعة تقوم بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف محل الدراسة والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.	16
6	0.000	9.21	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة الإخطار المتعلقة بأداء المصارف محل الدراسة ومدى تعرض بيانات المصارف للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	17
41	0.000	6.11	لجنة المراجعة تشرف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية.	18
39	0.000	6.71	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف.	19
8	0.000	9.16	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تدعم استقلالية المدقق الداخلي.	20
35	0.000	7.61	لجنة المراجعة تقوم ترشيح وتعيين مدير التدقيق الداخلي.	21
45	0.000	5.49	لجنة المراجعة تقوم بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في المصارف.	22
40	0.000	6.18	من مهام لجنة المراجعة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإعفاء.	23
38	0.000	6.89	لجنة المراجعة تشارك في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي في المصارف.	24
34	0.000	7.69	لجنة المراجعة تقوم بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف.	25
4	0.000	9.33	لجنة المراجعة تقوم بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.	26
9	0.000	9.14	لجنة المراجعة تعمل كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجالس إدارات المصارف محل الدراسة.	27
11	0.000	8.87	لجنة المراجعة تعمل على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	28

29	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة.	9.64	0.000	1
30	لجنة المراجعة تتابع تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي.	8.49	0.000	17
31	لجنة المراجعة تقوم بالتنسيق بين المدقق الداخلي في المصارف محل الدراسة ومدقق الحسابات الخارجي.	8.71	0.000	13
32	لجنة المراجعة في المصارف تقوم بدعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي.	7.47	0.000	37
33	لجنة المراجعة تقوم بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي.	8.11	0.000	26
34	لجنة المراجعة توصي بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.	8.09	0.000	31
35	لجنة المراجعة في المصارف تشرف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.	5.89	0.000	42
36	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تدرس خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي.	5.56	0.000	44
37	لجنة المراجعة تتأكد من إن إدارات المصارف محل الدراسة توفر كافة التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	8.79	0.000	12
38	لجنة المراجعة تتأكد من عدم إخفاء إدارات المصارف محل الدراسة لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهامه.	7.94	0.000	28
39	لجنة المراجعة تعمل على حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارات المصارف ومدقق الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.	8.10	0.000	27
40	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تقوم بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أية قضايا مهمة.	8.42	0.000	18
41	لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة تعقد اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة المصرف.	7.93	0.000	29
42	لجنة المراجعة تقوم بمراجعة نتائج التدقيق.	8.28	0.000	23
43	ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة المراجعة.	5.57	0.000	43
44	لجنة المراجعة تقوم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي.	9.17	0.000	7
45	لجنة المراجعة تعمل على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	9.35	0.000	3
جميع فقرات المحاور معا		8.06	0.000	

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال قيمة الاختبار ومستوى الدلالة يشير بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي محل الدراسة، كما كانت نسبة جميع فقرات المحاور معا " 8.06 "، كما كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي " 0.000 "، مما يشير إلى رفض فرضية العدم التي تقول " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي محل الدراسة"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي محل الدراسة".

2. اختبار الفرضية الثانية:-

- اختبار الفرضية البحثية الثانية التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي ". وبهدف اختبار هذه الفرضية إحصائياً، فإنه يستلزم إعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية، بحيث تكون على النحو التالي:-

HO : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي.

H1 : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي.

وبناء عليه، واختبار الفرضية الإحصائية المذكورة عند مستوى معنوية " 0.05 " فإنه تم استخدام قيمة الاختبار ومستوى المعنوية بوصفه احد اختبارات الدلالة التي يمكن استخدامها لمعرفة إذا كان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي محل الدراسة، ويكشف الجدول التالي نتائج الاختبارات.

الجدول رقم " 6 " يوضح اختبار الفرضية الثانية:-

ت	الفقرة	قيمة اختبار الإشارة	مستوى الدلالة	الرتبة
1	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية.	8.79	0.000	6
2	لجنة المراجعة تستطيع الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في المصارف محل الدراسة.	9.12	0.000	2
3	لجنة المراجعة تستطيع الاطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالمصارف محل الدراسة.	9.41	0.000	1
4	لجنة المراجعة تستطيع استدعاء أي موظف في المصرف للاستفسار منه على أية أمور تراها ضرورية.	8.52	0.000	11
5	لجنة المراجعة تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	8.71	0.000	8
6	يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في المصارف محل الدراسة مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	8.97	0.000	4

7	صادق مجلس إدارة المصارف محل الدراسة على ميثاق لجنة المراجعة.	8.81	0.000	5
8	ضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها.	8.98	0.000	3
9	ضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة.	8.61	0.000	9
10	لجنة المراجعة توفر الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسئولياتها.	8.75	0.000	7
11	لجنة المراجعة تصدر تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	8.61	0.000	10
12	ينشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصارف محل الدراسة.	6.55	0.000	12
جميع فقرات المحاور معا		8.65	0.000	

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال قيمة الاختبار ومستوى الدلالة يشير بأن هناك علاقة ذات دلالة بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي محل الدراسة، كما كانت نسبة جميع فقرات المحاور معا " 8.56 "، كما كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي " 0.000 "، مما يشير إلى رفض فرضية العدم التي تقول " لا توجد علاقة ذات دلالة بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي محل الدراسة "، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي محل الدراسة ".

النتائج والتوصيات:-

أولاً : النتائج:-

- 1- تم قبول الفرض البديل للفرضية الأولى، والذي ينص على وجود علاقة دلالة إحصائية بين أعضاء لجان المراجعة وتفعيل دور إدارة المراجعة في القطاع المصرفي.
- 2- تم قبول الفرض البديل للفرضية الثانية، والذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة بين كفاءة أداء لجان المراجعة وتفعيل دور مجلس الإدارة في القطاع المصرفي محل الدراسة.
- 3- تعمل لجان المراجعة على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية بالمصارف الليبية، وعلى التناسق في توفر المعلومات لأعضاء مجالس الإدارة من أجل زيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة بالمصارف محل الدراسة خاصة والمصارف الليبية عامة.
- 4- تساعد لجان المراجعة في الحد من الغش ومخالفة اللوائح والقوانين وتعمل أيضاً على تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف الليبية.

- 5- تساعد لجان المراجعة في تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ودراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجالس الإدارة بالمصارف الليبية، وفي زيادة موثوقية ومصداقية القوائم والتقارير المالية وحماية حقوق المساهمين بالمصارف الليبية.
- 6- تعمل لجان المراجعة تعمل على دراسة السياسات المالية المستخدمة ودراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي بالمصارف الليبية.
- 7- تحتاج لجان المراجعة تحتاج إلى الاستقلالية والمعرفة والنزاهة والخبرة والموضوعية والسرية للقيام بمهامها بالمصارف الليبية.

ثانياً : التوصيات :-

- 1- يجب تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة والتأكيد على عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية، وعلى مصرف ليبيا المركزي أن يضع شروطاً واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات.
- 2- يجب وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعلية، وتنمية قدراتهم في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات المصرفية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.
- 3- يجب أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل المصارف محل الدراسة أو المصارف الليبية عامة في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.
- 4- يجب التناسق في المعلومات المتوفرة لأعضاء مجالس الإدارة لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة في المصارف محل الدراسة خاصة والمصارف الليبية عامة.
- 5- يجب فرض الرقابة الفعالة على أداء المؤسسات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بالمصارف الليبية.
- 6- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ودراسة القوائم والتقارير المالية قبل عرضها على مجالس الإدارة بالمصارف الليبية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

1. تامر يوسف عبدالعزيز ، تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 2009
2. د. حسن عبدالحميد العطار ، دراسة اختيارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر 2003
3. د. سوسن عبدالفتاح أبو الجود ، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية ،مجلة الدراسات المالية و التجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2007.
4. عوض بن سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد ، جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية ، 2008.
5. د. فاروق جمعة عبدالعال ، متطلبات تفعيل دور لجان المراقبة في البنوك التجارية في مصر ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2004 .
6. د. محمد الرملي أحمد ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة و فعالية المراجعة الخارجية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، سوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، ديسمبر 2001 .
7. نورة محمد عبدالله ، تفعيل دور لجان المراجعة و قواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2011.

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

1. Bahin , CM , 2007 counting on community banker
2. David , LT , 2009 , characteristics of effective audit committees in federal , state and local governments , the journal of government financial management .
- 3.Heager ,sh , 2006 ,six steps an effective audit ,committee community banker .

واقع قياس الجودة في الوحدات الصناعية

(دراسة حالة على الشركة الليبية للحديد والصلب)

د. الشارف أنبية عامر الصغير

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

المخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم تكاليف الجودة وأهدافها وأهميتها وأسبابها وتقسيماتها وعلى واقعها في الشركات الصناعية الليبية والمتمثلة في شركة الحديد والصلب . لتحقيق أهداف الدراسة تم عمل استبيان وتم توزيعه على 40 موظف داخل الشركة ،وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من أجل تحليل البيانات واختيار الفرضيات ، اد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة ، كما تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة One Sample T-TEST لاختبار فرضيات الدراسة .

النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تلخيصها في إدراك الشركة الأهمية لتكاليف الجودة كما أنها تقوم بتطبيق نظم تكاليف الجودة.والمتمثلة في فحص تكاليف المواد الخام وتصميم المنتجات الجديدة فيما يتعلق بتوصيات الدراسة ، توصي الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية في مجال الجودة وضرورة وضع معايير محددة من قبل الشركة لتصنيف المنتج كمنتج جيد أو معيب أو تالف .

الإطار العام للدراسة

المقدمة

في ظل هذه التطورات والتحويلات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على زياد حده المنافسة بين المؤسسات للسيطرة على الأسواق العالمية ،الأمر الذي صعب اكتساب زبائن جدد أو الحفاظ على الزبائن الحاليين في ظل المنافسة إحداه في السوق .وهو ما حتم الى المؤسسات ضرورة الاهتمام بجودة المنتج ومدى ملامته للمواصفات العالمية للاستمرار في السوق .

الأمر الذي حثنا على الاهتمام بالجودة مع اهتمام مماثل بقياس تكاليفها ،فالبعض يقول بأنه آدا تميز المنتج بجودة عالية فهذا يعني إن تكاليفه مرتفعة ، والبعض الآخر يعترض ويقول إن المنتج ذو الجودة العالية ليس بالضرورة في ارتفاع تكاليفه

وبعد إن أصبح البقاء أو المنافسة في السوق يتطلب مواصفات التميز وبأقل سعر للمنتج من المنافسين، وهذا لا يحدث إلا بتخفيض التكاليف وتتطلب أيضا ذو جودة عالية في نفس الوقت الأمر

الذي أدى إلى ضرورة تخفيض التكاليف وعدم المساس بجودته ، لان تكاليف الجودة قد تكون مرتفعة جدا مما ينعكس على تكلفة المنتج

مما سبق يتضح إن موضوع تكاليف الجودة تعد من الموضوعات الحديثة في المحاسبة بحيث في بعض جوانبها غير ظاهرة وإنما مخفية وهي غير قابلة للقياس الكمي ، مثل إرضاء العملاء ودوق المستهلكين ، والسبب الآخر إن نتائج محاسبة الجودة لا يمكن تلمسها بالأمد المنظور فهي تكاليف ذات مضامين إستراتيجية تؤثر بالمنظمات وفي قدرتها على النمو ولازدهار وتحقيق مزايا إستراتيجية .

مشكلة الدراسة :

نتيجة لتسارع الإحداث واهتمام الشركات الصناعية العالمية في برنامج تكاليف الجودة وأصبح العالم قرية واحدة ونتيجة التطور السريع في الاتصالات والعولمة والاتفاقيات الدولية مثل التجارة العالمية وعلى هذا تمثلت مشكلة الدراسة .في كيفية دخول الشركات الصناعية في ليبيا هذا السوق وكيفية المنافسة لتضمن البقاء والاستمرار، كان لزاما عليها إن تواكب التطورات الحاصلة ومنها الاهتمام بتكاليف الجودة وتحسن الأداء وقياسها والإفصاح عنها

تشير بعض الدراسات (الشعباني، 2007، ص120) إلي إن تكاليف الجودة تشكل ما نسبته 20 % إلى 30 % من إجمالي تكاليف البيع في الدول المتقدمة، وتشكل تكاليف الفشل الجزء الأكبر منها إذ تتراوح بين 55% ألي 65%⁽¹⁾ وإذا كانت هذه النسب في دول متقدمة فما هو واقع تكاليف الجودة في البيئة الليبية.

ومن هنا يمكن طرح سؤالين اثنين هما

1/ ما مدى إدراك واهتمام الشركات الصناعية في ليبيا والمتمثلة في الشركة الليبية للحديد والصلب بتكاليف الجودة

2/ ما مدى تطبيق الشركات الصناعية في ليبيا والمتمثلة في الشركة الليبية للحديد والصلب لأنظمة تكاليف الجودة

فرضيات الدراسة :

تم تطوير الفرضيات بما يتلاءم مع أهداف الدراسة .

الفرضية الأولى: لا تدرك الشركات الصناعية والمتمثلة في الشركة الليبية للحديد والصلب مدى أهمية تكاليف الجودة .

الفرضية البديلة : تدرك الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب مدى أهمية تكاليف الجودة .

(1) صالح إبراهيم الشعباني يونس ، كلف الجودة وإستراتيجية التوازن مع قيمة الجودة ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد 19 ، 2007 ، ص120،

الفرضية الثانية : لا تطبق الشركات الصناعية والمتمثلة في الشركة الليبية للحديد والصلب أنظمة تكاليف الجودة .

الفرضية البديلة : تطبق الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب أنظمة تكاليف الجودة

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأتي .

1/ التعرف على مفهوم تكاليف الجودة أهميتها وأسبابها وأنواعها

2/ التعرف على واقع تكاليف الجودة في الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب

أهمية الدراسة :

تمثلت أهمية الدراسة في التعرف على التكاليف المرتبطة بأنظمة الجودة المطبقة وكذلك الخسائر المترتبة نتيجة قصور هذه الأنظمة في التلّف في العمليات الإنتاجية وأثرها على تكلفة الوحدة الواحدة . وتكمن أهميتها أيضا في كونها دراسة استطلاعية تهدف إلى وصف حقيقة تعامل الشركة الليبية للحديد والصلب مع تكاليف الجودة . والتي بدورها تفتح الطريق أمام أبحاث جديدة تخص تكاليف الجودة ، كذلك هناك حاجة ضرورية لدى صناعة الحديد والصلب إلى خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة في نفس الوقت . وذلك على اعتبار إن تكاليف الجودة عوامل رئيسية من عوامل المنافسة السوقية وفي هذه الحالة من الضروري الانتباه والتركيز على هذه التكاليف باعتبارها تمس الجانب التكاليفي منهجية الدراسة :

لقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة أهمية الجودة في الوحدات الصناعية دراسة حالة على الشركة الليبية للحديد والصلب

مجتمع الدراسة وعينتها :

لقد تم انتقاء عينة قصديه من مجتمع الدراسة الشركات الصناعية المتمثلة في الشركة الليبية للحديد والصلب ، وتم اختيار العينة القصدية لملائمتها لإغراض الدراسة ، وتم توزيع الاستبانة على 40 فردا من أفراد في الشركة ، وتم استرجاع 38 استبانة كما هو موضح بالجدول رقم (1) الذي سيعرض لاحقا . وقد تم الاستعانة باستبيان معمول في فلسطين . وذلك لتشابه الدراسة إلى حد كبير وهي واقع تكاليف الجودة في الشركات الصناعية الفلسطينية .

الدراسات السابقة :

1/ دراسة (ريمة بن بايرة 2016) بعنوان: دراسة اثر الجودة على تكاليف الجودة ، نموذج مقترح لمؤسسة صناعية الشركة العامة للاسمنت العراقية .

تهدف الدراسة إلى دراسة علاقة الجودة بنظم التكاليف ودورها في التأثير على تكلفة المنتج وهل صحيح كلما ارتفعت الجودة ارتفعت تكاليف المنتج وهناك بعض الأحيان تكاليف منخفضة مع جودة منتج عالية. وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك علاقة بين الجودة والتكاليف علاقة طردية ، وتوصلت أيضا إن الاهتمام بتكاليف التقييم يؤثر على الشركة كثيرا من حيث تخفيض التكاليف والمتمثل في تكاليف الفشل الداخلي والخارجي .

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتكاليف التقييم ويجب إن يكون المنتج ذات جودة عالية ومنخفض التكلفة حتى تستطيع طرحه في السوق.

2/ دراسة (رباب عوايد 2014/2015) بعنوان: اعتماد تكاليف الجودة وفق النظام المحاسبي المالي. هدفت هذه الدراسة إلى إزالة الغموض فيما يتعلق بالنظام المحاسبي وأثره على تكاليف الجودة ودراسة نظام تكاليف الجودة وماهي الركائز والأسس التي يبنى عليها وكيفية قياسها . وقد توصلت إلى عدم الاهتمام بالنظام المحاسبي وأيضا تكاليف الجودة وعدم الاهتمام الجوهري بأدوات المعاصرة لمحاسبة تكاليف الجودة. وأوصت بضرورة الاهتمام بالنظام المحاسبي في المحافظات والشركات .

3/ دراسة (خالد سامي حمودة 2014) بعنوان: واقع تكاليف الجودة في الشركات الصناعية الفلسطينية ، دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأغذية الفلسطينية في قطاع غزة . هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم تكاليف الجودة وواقع هذه التكاليف في المنشآت الصناعية وما مدى مواكبتها للشركات العالمية . وتوصلت الدراسة إن هناك إدراك لشركات صناعة الأغذية لأهمية تكاليف الجودة بنسبة 76% وهناك تطبيق لنظام تكاليف الجودة بنسبة 70% من عينة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى إدراك الشركات الصناعية لموضوع تكاليف الجودة من خلال تدريب العاملين على أنظمة التكاليف الجودة وعلى كيفية تطبيقها .

4/ دراسة (الصياح والحلامة 2013) بعنوان: التوازن الاستراتيجي وعلاقته بتكاليف الجودة . دراسة اختبارية في قطاع الصناعات الكيماوية الأردنية .

هدفت الدراسة إلى ماهية العلاقة بين التوازن الاستراتيجي والتكاليف المرتبطة بالجودة ، حيث طبقت الدراسة على بعض الشركات المساهمة العامة في الأردن وتم توزيع الاستبانة على المدراء ومدراء الإدارات ومديري قسم التكاليف .

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي وجود علاقة بين التوازن وتكاليف الجودة من جلال تحقيق التكاليف وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتقييم الأداء باستمرار ودراسة وضع العملاء على الدوام.

5/ دراسة (الموسوي ، والغريان 2010) بعنوان : التكامل بين إدارة الجودة الشاملة وأسلوب التكاليف على أساس الأنشطة

هدفت الدراسة إلى دور الخصائص المرتبطة بين الجودة والأسلوب الحديث في التكاليف باعتبارهما أسلوبين حديثين في المحاسبة ، حيث طبقت هذه الدراسة بشكل دراسة حالة على الشركة العامة لصناعة البطاريات في العراق .وقد توصلت الدراسة إلى إن أسلوب الجودة الشاملة يهدف إلى تحسين المنتج وزيادة القدرة التنافسية للشركة بينما الأسلوب الحديث يدعم ميزة تخفيض التكاليف .وأوصت الدراسة بضرورة وجود دمج هادين الأسلوبين لما يحملانه من هدف مشترك وهو تعزيز قدرة الشركة على البقاء والمنافسة .

6/ دراسة (الحلبي ، 2010) بعنوان : دراسة للنظام المحاسبي لتكاليف الجودة وتأثيرها على الدخل الربحي دراسة تطبيقية في الأردن .

هدفت الدراسة لدراسة ماهية تكاليف الجودة أنواعها وأسبابها والطرق المحاسبية لقياسها وما أثرها على عائد الربح

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج منها هناك علاقة بين الجودة والإنتاج والربحية وتكمن عند إتباع نظام الجودة الفعال يؤدي إلى تخفيض التلّف في الوحدات الصناعية ويتالي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مما يترتب عليه زيادة الربح ،وأوصت الدراسة على ضرورة وضع نظام تكاليف حديث يتماشى مع التطورات الحديثة في التكاليف ومحاولة التخلص من النظم التقليدية .

7/ دراسة (الحديثي 2010) بعنوان : دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية .

هدفت الدراسة إلى دراسة أنواع تكاليف الجودة وطرق قياسها ،وقد تم توزيع استبانته على رؤساء أقسام الإنتاج والجودة ومدري الحسابات في الشركات محل الدراسة ،وقد توصلت إلى أهم النتائج منها إن تكاليف الجودة مرتفعة مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المنتج ،وأوصت بضرورة الاهتمام بدراسة أسباب الارتفاع وتوعية المدراء والمحاسبين بهذه المشكلة وتنبئهم ليس بالضرورة إن تكون ارتفاع تكاليف الجودة هماك منتج جيد وتحسين أداء بالعكس فقد يكون هناك تكاليف عالية ومنتج غير جيد .

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الجودة

تعرف الجودة بأنها درجة مطابقة المنتج لمتطلبات العميل، وبالتالي يختلف مفهوم الجودة طبقاً لدرجات واحتياجات الزبائن بحسب الظروف القائمة، ومن هنا نجد التنوع في مفاهيم الجودة، حيث

يرى⁽¹⁾ أن هناك عدة تعريفات للجودة يركز كل منها على خصائص مختلفة مثل الملائمة للاستخدام، درجة مقابلة المنتج لاحتياجات العميل، ودرجة تطابق المنتج مع خصائص التصميم، وبالرغم من هذه الاختلافات فإن هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى معنى واحد يخطر في ذهن الإنسان بمجرد التطرق إلى كلمة الجودة، وهو بشكل مبسط الاستفادة من السلعة أو الخدمة بما يفوق أو على الأقل يعادل الثمن المدفوع مقابل الحصول على هذه السلعة أو الخدمة⁽²⁾

أهمية الجودة

تظهر أهمية توفر الجودة في السلع والخدمات بالنسبة للمؤسسة المنتجة من خلال ما يلي:

1. الحصة السوقية وتحقيق الو فورات في التكلفة: إن تحسين الجودة يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة السوقية للشركة وتحقيق وفورات في الكلفة، وهذا بدوره يؤثر في ربحية الشركة، إذ كلما كانت الوحدات المنتجة مطابقة للمواصفات قلت تكاليف الفشل، وكلما كانت مطابقة لمتطلبات الزبون ارتفعت الحصة السوقية للشركة.
2. سمعة الشركة: هناك علاقة طردية بين الجودة وسمعة الشركة، فالزبون ينظر إلى الشركة على أنها واحدة من البدائل التي يمكن أن تلبى احتياجاته الخاصة، وفي ظل حدة المنافسة فإن الشركة التي تتجح في تقديم سلعة أو خدمة جيدة هي التي يكون لها الحظ الأوفر في الحصول على احترام ذلك الزبون.
3. المزايا التنافسية: تظهر أهمية الجودة في حالة وجود منافسة عالمية مما يعني الضغط على الشركة بضرورة الاهتمام بالجودة وتحسينها بهدف تحقيق حصة سوقية عالية وتحقيق رضا الزبون.
4. مسؤولية المنتج القانونية: أن الشركات التي تنتج منتجات ذات جودة منخفضة تكون مسؤولة قانوناً عن أي أذى يتعرض له الزبون نتيجة استعماله لتلك المنتجات.
5. حماية المستهلك: عند تطبيق متطلبات تحقيق الجودة يتم اعتماد مواصفات قياسية محددة تسهم في حماية المستهلك من الغش التجاري وتعزيز الثقة في منتجات الشركة⁽³⁾.

تكاليف الجودة

في ضوء تعدد مفاهيم وإبعاد الجودة يمكن ان ينصرف مفهوم تكاليف الجودة إلى ما تتفقه الشركة من أموال للحفاظ على مستوى الجودة المطلوب، ورغم تعدد تعريفات تكاليف الجودة، إلا أنها جميعاً تتفق

(1) كمال خليفة ابوزيد، الدهراوي، كمال الدين مصطفى، دراسات متقدمة في محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث 2007، ص 327

(2) خالد سامي حمودة، واقع تكاليف الجودة في الشركات الصناعية الفلسطينية (دراسة تطبيقية) مقدمة للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2014، ص 27

(3) جلييلة عيدان حليلح، مهند عبد الرحمن سليمان، اثر قياس تكاليف الجودة في زيادة الإرباح وتحقيق الميزة التنافسية، مجلة دنانين العدد الثامن، ص 56

على ارتباطها بما يجب ان ينفق للحصول على مستوى جودة محدد. وعليه فان تكاليف الجودة هي جميع التكاليف التي يتم إنفاقها في المؤسسة لضمان تقديم المنتج إلى المستهلك حسب متطلباته ورغباته، أي تلك التكاليف المتعلقة بتحديد مستوى جودة المنتج والتحكم فيه وتقييم مدى مطابقة المنتج للمواصفات وكذلك تكاليف الإخفاقات نتيجة عدم الوفاء بمتطلبات الجودة على المستوى الداخلي للمؤسسة أو خارجها⁽¹⁾ أو كما اختصرها (هورنجرن، فوستر، وداتار)، هي التكاليف التي تحدث لمنع حدوث الجودة المنخفضة، أو تلك التي تحدث نتيجة حدوث الجودة المنخفضة كما عرفها⁽²⁾.

أهمية تكاليف الجودة:

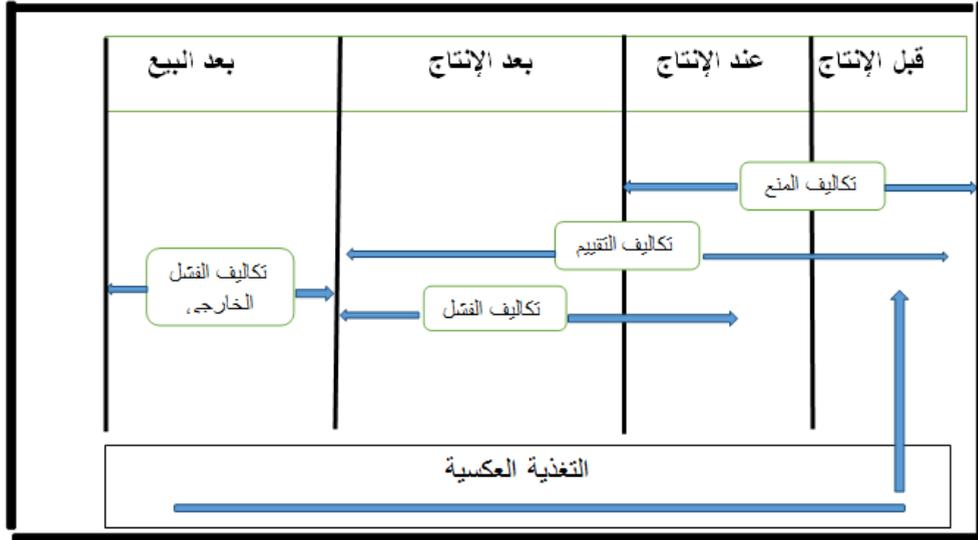
تعد الجودة أداء ضرورية في نجاح الشركات أو فشلها لما لها من دور في إيجاد مركز تنافسي للشركة في السوق وذلك من خلال عدة نقاط يمكن أن توضح أهمية الجودة وهي كسب ثقة الزبون، حصة سوقية أعلى، ولاء العاملين، وتخفيض التكاليف" ، وقد أكد معهد المحاسبين الإداريين الأمريكيين IMA في دراسة له إن المنظمات التي تهتم بإدارة تكاليف الجودة والمحاسبة عنها لديها ميزة تنافسية عن غيرها من المنظمات"⁽³⁾ وذلك من خلال:-

- 1 تساعد على تحديد نقاط الضعف وتحديد الوسائل اللازمة لتحسين مستوى الجودة، وبالتالي تعزيز الوضع التنافسي للشركة وتحقيق معدلات ربح أكبر
- 2 تساعد في تحديد الفاقد على مستوى العمليات الإنتاجية بشكل فعال وبالتالي تساعد في تسريع حل المشكلات وعمليات التحسين والتطوير داخل الشركة.
- 3 الحيلولة دون فقدان العملاء الناجم عن مشكلات الجودة، تقليل الفاقد والحد من انخفاض الكفاءة في أداء الأعمال وبالتالي تعظيم الأرباح.
- 4 تساعد تكاليف الجودة في توفير معلومات هامة عن مقدار التحسن في أداء الوحدة الاقتصادية ومقدار جودة عملياتها ومنتجاتها⁽⁴⁾.

أنواع تكاليف الجودة:

- (1) ، ريمة، بن بايرة دراسة أثر الجودة على تكاليف المنتج، نموذج مقترح لمؤسسة صناعية" الشركة العامة للإسمنت العراقية "معمل اسمنت كركوك مجلة" الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة - العدد 2016 ص237
- (2) ، تشارلز هورنجرن ، فوستر ، جورج، وداتار، سريكانت، محاسبة التكاليف: مدخل إداري، ج 2، ط 2، تعريب أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1996 ص1213
- (3) سري كريم ألحديثي ،نور عبدالرحمن ريشان ، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي في شركات الأدوية الأردنية ، رسالة ماجستير ،كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2010 ، 30
- 4 سرور، منال جبار، عمر، صبيحة صالح، استعمال تكاليف الجودة في تقويم الأداء الاستراتيجي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد32، 2013 ص112

اتفق أغلب الباحثين على إن تكاليف الجودة تتكون من تكاليف المنع، التقييم، الفشل الداخلي والفشل الخارجي وترتبط هذه التكاليف بدورة حياة المنتج كما هو موضح بالشكل التالي:



1. تكاليف الوقاية هي التكاليف التي تصرف لمنع حدوث عيوب في المنتج و الوقاية من عدم مطابقة المنتجات مع المواصفات المطلوبة حيث ترتبط هذه التكاليف بتصميم، وتطبيق ورعاية نظام الجودة في المنشأة والوقاية من حدوث العيوب والفشل في المنتج أو الخدمة.
2. تكاليف التقييم هي التكاليف التي تصرف على عمليات الاختبار والفحص لتقييم مستوى جودة المنتج وتحديد المشاكل الموجودة في العملية الإنتاجية أي تلك التكاليف المرتبطة بقياس، تقييم، تدقيق وفحص المنتجات أو المواد للتأكد من توافقها لمتطلبات الجودة أو المعايير والمواصفات المتبعة، فهي القيمة لأي جهد مبذول لإيجاد وتحديد درجة الموافقة لمواصفات الجودة خلال الإنتاج لأول مرة⁽¹⁾.
3. تكاليف الفشل الداخلي: هي التكاليف الناتجة عن الأنشطة المطلوبة لتصحيح العمليات والمنتجات أو الخدمات المعيبة التي جرى تحديدها قبل وصولها إلى الزبائن، وأنشطة الفشل الداخلي أنشطة لا تضيف قيمة ويمكن أن تكون مكلفة جدا خاصة بخسارة وقت العملية⁽²⁾.

(1) محمد احمد عيشوني ، ضبط الجودة التقنيات الأساسية وتطبيقاتها في المجالات الإنتاجية والخدمية ،دار الأصحاب للنشر والتوزيع ،2007 ص30
(2) خالد سامي حمودة ،مرجع سابق ص34

4. تكاليف الفشل الخارجي: وهي تلك التكاليف التي تحدث عندما يتم اكتشاف المنتج غير المطابق للمواصفات "بعد" شحنه للعميل مثل: تكاليف المردودات والإصلاح والمسموحات التي تمنحها المنشأة للزبائن لتشجيعها على قبول تلك المنتجات، وهامش المساهمة الضائع من انخفاض المبيعات وحصصة السوق والسعر .
ومن الجدير بالذكر ان تكاليف المنع والتقييم ترتبط بعلاقة طردية مع الجودة فكلما زادت هذه التكاليف زادت الجودة بخلاف تكاليف الفشل الداخلي والخارجي التي تتناقص كلما زادت الجودة⁽¹⁾.

تحليل مجتمع العينة :

سوف يتم تحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بخصائص المشاركين في الدراسة من حيث العمر , المؤهل العلمي , التخصص , سنوات الخبرة , عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال الجودة , عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال المحاسبة الإدارية, ومركزه الوظيفي.

1- العمر :

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
25 سنة و أقل	3	7.9%
26 إلى 35 سنة	18	47.4%
36 إلى 45 سنة	15	39.3%
45 فأكثر	2	5.3%
المجموع	38	100%

حيث نلاحظ من جدول رقم (1) ان اكبر نسبة عينة كانت للذين اعمارهم من (26 -35 سنة) بنسبة 47%, و 39.3 % من العينة كانت اعمارهم من (36 -45 سنة) , و 7.9 % كانت للعينة التي تبلغ أعمارهم اقل من 25 سنة , و 5.3 % للعينة التي تبلغ أعمارهم فوق 45 سنة .

(1) حاتم كريم كاظم, دور الحيود السداسي (Six Sigma) في تحسين الجودة وتخفيض تكاليف الجودة الرديئة، دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ج 17، ع3، 2017، ص260-261

2- المؤهل العلمي :

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

النسبة%	التكرار	المستوي التعليمي
34.2%	13	دبلوم متوسط
55.3%	21	بكالوريوس
10.5%	4	ماجستير
0%	0	دكتوراه
0%	0	غير ذلك
100%	38	المجموع

ومن خلال الجدول رقم (2) نجد ان أعلى نسبة من المشاركين في الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة 55.3%، وان 34.2% يحملون شهادة دبلوم متوسط، و 10.5% من يحملون شهادات في الدراسات العليا ماجستير، وهذا يشير الى ان المشركون في هذه الدراسة لهم القدرة العالية على فهم الاستبيان وتزويد الدراسة بأفضل الاجابات اللازمة للحصول على افضل النتائج.

3- التخصص :

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة%	التكرار	التخصص
57.9%	22	محاسبة
26.3%	10	إدارة أعمال
0%	0	اقتصاد
7.9%	3	علوم مالية ومصرفية
7.9%	3	غير ذلك
100%	38	المجموع

حيث ان جدول رقم (3) يوضح التخصص العلمي للعيينة الدراسة وكانت النسبة الأعلى للمحاسبة بنسبة 57.9%، ونسبة 26.3% إدارة اعمال مما يشير على حصول معلومات دقيقة من مجتمع العينة.

4- سنوات الخبرة :

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب مدة الخبرة في العمل

النسبة%	التكرار	المدة الخبرة
23.7%	9	1-4 سنوات
52.6%	20	5-8 سنوات
23.7%	9	اكثر من 8 سنوات
0%	0	لايوجد
100%	38	المجموع

جدول رقم (4) يشير الى ان أكبر فئة من من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة من 5- 8 سنوات وبنسبة 52.6%، وأن 23.7% من عينة الدراسة تفوق 8 سنوات و حيث يدل هذا على أن مستوى الخبرة لدى أفراد العينة جدا

5- عدد الدورات التي حصلت عليه في مجال الجودة:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التي حصلت عليه في مجال الجودة:

النسبة%	التكرار	عدد الدورات
65.8%	25	1-4 دورة
0%	0	5-8 دورة
0%	0	اكثر من 8 دورات
34%	13	لايوجد
100%	38	المجموع

من خلال جدول رقم (5) تبين أن نسبة 65.8% من عينة المجتمع من تحصلوا على دورات من (1-4)، كما ان نسبة 34% لم يحصلوا على دورات . ونستنتج من خلال ذلك ان المشاركون في هذه الدراسة لهم خبرة في مجال الجودة مما يؤدي ذلك للحصول علو نتائج جيدة.

6- عدد الدورات التي حصلت عليه في مجال المحاسبة الإدارية :
جدول رقم (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التي حصلت عليه في مجال المحاسبة الإدارية:

عدد الدورات	التكرار	النسبة %
1-4 دورة	24	63.2%
5-8 دورة	0	0%
أكثر من 8 دورات	0	0%
لا يوجد	14	36.8%
المجموع	38	100%

جدول رقم (6) يشير الى ان نسبة 63.2% هم من تحصلوا على دورات في مجال المحاسبة الإدارية, وأيضاً نسبة 36.8% لم يحصلوا على دورات في مجال المحاسبة الإدارية, ومن خلال هذه النتائج نراء ان النسبة الأعلى من العينة تحصلوا على دورات في مجال الإدارة مما يدعم الدراسة أكثر.

7- المركز الوظيفي:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي:

الوضع الوظيفي	التكرار	النسبة %
عضو مجلس إدارة	3	7.9%
مدير	1	2.6%
رئيس قسم	17	44.7%
محاسب	17	44.7%
المجموع	38	100%

جدول رقم (7) يبين ان 7.9% من عينة الدراسة كان مركزهم الوظيفي عضو مجلس إدارة وأن 2.6% من عينة الدراسة كان مركزهم الوظيفي مدير وأن 44.7% من عينة الدراسة كان مركزهم الوظيفي رئيس قسم وأن 44.7% من عينة الدراسة كان مركزهم الوظيفي محاسب مما يعني هذا أن نسبة عالية من أفراد العينة (رئيس قسم - محاسب) وهذا يشير إلى إمكانية الاعتماد على إجابات المشاركين بشكل دقيق.

اختبار الثبات و الصدق (Reliability Statistics):

جدول رقم (8) يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط (Cronbach's Alpha)
المحور الاول: (مدى أهمية قياس تكاليف الجودة)	34	0.889
المحور الثاني: (مدى تطبيق نظم تكاليف الجودة داخل الشركة)	28	0.570

ومن خلال جدول رقم (8) نستنتج ان العبارات ترتبط بالمحاور الاثنتين حيث يتراوح ما بين (0.570,0.889) على التوالي وفي الدراسات السلوكية يعتبر الارتباط متوسطا اذا زاد عن 0.30 ويعتبر قويا إذا زاد عن 0.60. كما هو موضح في الجدول السابق جميع المحاور معدل ارتباطهم فوق 0.50 وهذا يدل على إن الصدق البنائي لأداء الدراسة وبالتالي الاطمئنان الى النتائج.

اختبار الفرضية الأولى : لا تدرك الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب مدى أهمية تكاليف الجودة

جدول رقم (9) التكرارت والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياريّة للفرضية الأولى

م	البيان	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق تماماً	غير موافق تماماً	غير موافق تماماً	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة (sig) مستوى	الأهمية النسبية
1	يجب قياس تكاليف تصميم المنتجات الجديدة بشكل دقيق	71.10%	23.70%	0%	2.60%	5.30%	4.605	0.75479	0	2	
2	يجب قياس تكاليف تقييم إمكانية الاعتماد على الموردين باعتبار أنها ضرورية لتجنب التوقف المفاجئ عن التوريد.	55.30%	44.70%	0%	0%	0%	4.553	0.5039	0	4	
3	يجب قياس تكاليف قيام الشركة بعقد دورات تدريبية للعاملين على اعتبار أن ذلك يساهم في تحسين أداء وكفاءة العاملين	60.50%	39.50%	0%	0%	0%	4.605	0.49536	0	3	
4	يجب قياس تكاليف التأكد من سلامة المعدات والماكينات قبل البدء في العملية الإنتاجية، لتجنب الأعطال المفاجئة والوقت الضائع	52.60%	47.40%	0%	0%	0%	4.526	0.50601	0	5	
5	يجب قياس تكاليف عملية تخطيط تسلسل عملية الإنتاج باعتبارها تكاليف استثمارية	47.40%	39.50%	7.90%	5.30%	2.60%	4.184	0.98242	0	30	
6	يجب قياس تكاليف التخطيط والتكاليف الناتجة عن تنفيذ هذه الخطط	36.80%	57.90%	2.60%	2.60%	0%	4.29	0.6538	0	22	
7	يجب حساب تكاليف مراجعة نظام الجودة في الشركة، لضمان استمرارية أنشطة ضبط الجودة بشكل سليم	39.50%	36.80%	23.70%	0%	0%	4.158	0.78933	0	34	
8	تكاليف الوقاية يمكن اعتبارها تكاليف استثمارية	47.40%	47.40%	5.30%	0%	0%	4.421	0.59872	0	8	
9	يجب حساب تكاليف عمليات فحص المواد الخام والنصف مصنعة للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات	71.10%	26.30%	0%	2.60%	0%	4.658	0.62715	0	1	
10	يجب وضع معايير محددة من قبل الشركة لتصنيف المنتج كمنتج جيد أو معيب أو تالف	50%	34.20%	2.60%	10.50%	2.60%	4.184	1.08691	0	31	
11	يجب حساب تكلفة تجريب المنتج الجديد قبل طرحه في السوق، باعتبار ذلك ضروري لضمان نجاح المنتج	34.20%	50%	15.80%	0%	0%	4.184	0.69185	0	32	

27	0	0.84335	4.211	0%	7.90%	2.60%	50%	39.50%	يجب حساب تكاليف عمليات واختبارات رقابة الجودة الميدانية للعمليات التشغيلية بشكل دقيق، لضمان تحقيق جودة المنتج	12
6	0	0.76182	4.526	0%	5.30%	0%	31.60%	63.20%	يجب حساب تكاليف اختبار المنتجات قبل تسليمها للعميل، لتجنب اكتشاف أخطاء المنتج من قبل العميل	13
7	0	0.68566	4.447	0%	2.60%	2.60%	42.10%	52.60%	يجب قياس التكاليف أو الخسائر الناتجة عن عدم مطابقة المواصفات سواء تم إتلاف المنتج أو تم بيعه بخضم مسموح	14
28	0	0.84335	4.211	0%	7.90%	2.60%	50%	39.50%	يجب أن يؤخذ في الاعتبار تكاليف أدوات ومعدات الفحص والاختبار	15
14	0	0.78572	4.368	0%	5.30%	2.60%	42.10%	50%	يجب حساب تكاليف فحص المواد المخزنة قبل استخدامها في العمليات الإنتاجية	16
25	0	0.81983	4.237	0%	0%	7.90%	52.60%	39.50%	يجب حساب تكاليف المواد التالفة نتيجة التخزين والتي لا تدخل في عمليات الإنتاج	17
26	0	0.81983	4.237	0%	0%	7.90%	52.60%	39.50%	تكاليف التقييم يمكن اعتبارها تكاليف استثمارية	18
15	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب حساب التكاليف أو الوفورات الناتجة عن سوء تقدير المواد الخام بشكل دقيق وواضح	19
16	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب حساب الخسائر الناتجة عن التوقف المفاجئ للعمليات بشكل دقيق.	20
23	0	1.08264	4.263	5.30%	5.30%	0%	36.80%	52.6	يجب قياس تكاليف جدولة وإعادة تصميم عمليات الإنتاج بأساليب تضمن عدم التوقف المفاجئ للعمل	21
33	0	0.8961	4.184	0%	10.50%	0%	50%	39.50%	يجب حساب تكاليف إعادة تصميم المنتجات التي لم تنجح في الاختبارات الأولية كمنتج جديد	22
17	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب حساب تكاليف إعادة تصنيع المنتجات المعيبة	23
18	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب حساب التكاليف الناتجة عن التأخير في إيجاد حلول بديلة إذا ما حدث فشل في إحدى عمليات التشغيل	24

24	0	0.75995	4.263	0%	5.30%	2.60%	52.60%	39.50%	يجب حساب التكاليف الناتجة عن نقص المواد أثناء عمليات التشغيل والتكاليف الإضافية لتوفير المواد اللازمة لإتمام التشغيل	25
19	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب حساب التكاليف الناتجة عن أياخفاق داخلي بشكل دقيق وواضح	26
20	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب تقدير الخسائر الناتجة عن فقدان السمعة نتيجة فشل الشركة في ضبط جودة منتجاتها	27
10	0	0.63839	4.395	0%	2.60%	0%	52.60%	44.70%	يجب قياس تكاليف التعامل مع شكاوى العملاء بشكل جدوى وإرضائهم بالشكل المطلوب	28
9	0	0.64228	4.421	0%	2.60%	0%	50%	47.40%	يجب قياس تكاليف الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة نتيجة حدوث إلحاق الضرر بالمستهلكين أو غيرهم	29
11	0	0.63839	4.395	0%	2.60%	0%	52.60%	44.70%	يجب قياس الخسائر الناتجة عن ضمان إرجاع الموزع للمنتجات غير المباعة خلال فترة صلاحية المنتج .	30
12	0	0.63839	4.395	0%	2.60%	0%	52.60%	44.70%	يجب ضمان تكاليف او خسائر تبديل المنتجات المعيبة والتالفة التي يتم اكتشافها من طرف العميل	31
21	0	0.73907	4.316	0%	5.30%	0%	52.60%	42.10%	يجب احتساب بين انخفاض حجم المبيعات مقارنة بالسنوات السابقة	32
13	0	0.63839	4.395	0%	2.60%	0%	52.60%	44.70%	يجب حساب بيع المنتجات بخصم المسوح به في السوق لضمان بيعها وعدم ارجاعها من خلال الموزعين	33
29	0	0.84335	4.211	0%	7.90%	2.60%	50%	39.50%	التعامل مع شكاوى المنتج ينتج عنه تكاليف قد تفوق احيانا تكلفة المنتج	34
0.000									اجمالي الفقرات	

اختبار الفرضية الثانية : لا تطبق الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب انظمة تكاليف الجودة

جدول رقم (10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري للفرضية الثانية

م	البيان	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة (sig)	مستوى	النسبة الأهمية
1	يتم حساب تكاليف تصميم المنتجات الجديدة بشكل دقيق	%42.1	%50	%0	%7.90	%0	4.263	0.82803	0	0	26
2	يتم حساب تكاليف تقييم إمكانية الاعتماد على المورد بما يضمن عدم التوقف المفاجئ عن التوريد	%44.7	%42.10	%13.20	%0	%0	4.316	0.70155	0	0	21
3	يتم عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين لزيادة مهاراتهم لتجنب إهدار الوقت وزيادة التكاليف.	%50.0	%44.70	%5.30	%0	%0	4.447	0.60168	0	0	5
4	يتم التأكد من سلامة المعدات والماكينات وقدرتها على العمل قبل البدء في العملية الإنتاجية	%39.5	%50	%10.50	%0	%0	4.184	0.8961	0	0	28
5	يتم التخطيط لتسلسل عمليات بشكل يمنع ويساعد في الكشف عن الأخطاء لحظة وقوعها .	%47.4	%50	%2.60	%0	%0	4.447	0.55495	0	0	6
6	يؤخذ في الاعتبار تكاليف التخطيط وتكاليف تنفيذ هذه الخطط.	%44.7	%52.60	%0	%2.60	%0	4.395	0.63839	0	0	13
7	يتم مراجعة نظام الجودة في الشركة.	%42.1	%52.60	%0	%5.30	%0	4.316	0.73907	0	0	22
8	يتم حساب التكاليف الناتجة عن فحص المواد الخام والنصف مصنعة للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات	%44.7	%52.60	%0	%2.60	%0	4.395	0.63839	0	0	14
9	يتم حساب تكلفة تجريب المنتج الجديد قبل طرحه في السوق.	%44.7	%52.60	%0	%2.60	%0	4.395	0.63839	0	0	15
10	يتم حساب تكلفة عمليات واختبارات رقابية الجودة الميدانية للعمليات التشغيلية بشكل دقيق	%47.4	%50	%0	%2.60	%0	4.421	0.64228	0	0	9
11	يتم حساب تكاليف اختبار المنتجات قبل تسليمها للعميل	%47.4	%50	%0	%2.60	%0	4.421	0.64228	0	0	10

11	0	0.64228	4.421	%0	%2.60	%0	%50	%47.4	يتم حساب التكاليف أو الخسائر الناتجة عن عدم مطابقة المواصفات سواء تم اتلاف المنتج أو بيعه بخصم مسموح به	12
12	0	0.64228	4.421	%0	%2.60	%0	%50	%47.4	يتم حساب تكاليف فحص المواد المخزنة قبل استخدامها في العمليات الإنتاجية	13
18	0	0.7453	4.342	%0	%5.30	%0	%50	%44.7	يتم حساب تكاليف المواد التالفة نتيجة التخزين والتي لا تدخل في عمليات الإنتاج	14
23	0	0.84166	4.316	%0	%7.90	%0	%44.70	%47.4	يتم حساب التكاليف أو الوفورات الناتجة عن سوء تقدير المواد الخام بشكل دقيق وواضح	15
19	0	0.7453	4.342	%0	%5.30	%0	%50	%44.7	يتم حساب الخسائر الناتجة عن التوقف المفاجئ للعمليات بشكل دقيق	16
17	0	0.75053	4.368	%0	%5.30	%0	%47.40	%47.4	يتم حساب تكاليف إعادة تصميم المنتجات التي لم تنجح في الاختبارات الأولية كمنتج جديد	17
24	0	0.73907	4.316	0%	%5.30	0%	52.60%	%42.1	يتم حساب تكاليف إعادة تصنيع المنتجات المعيبة	18
7	0	0.76042	4.447	%0	%5.30	%0	%39.50	%55.3	يتم حساب التكاليف الناتجة عن التأخير في إيجاد حلول بديلة إذا ما حدث فشل في إحدى عمليات التشغيل	19
25	0	0.76786	4.29	%0	%5.30	%2.60	%50	%42.1	يتم حساب التكاليف الناتجة عن نقص المواد أثناء عمليات التشغيل والتكاليف الإضافية لتوفير المواد اللازمة لإتمام التشغيل	20
27	0	0.86005	4.263	%2.60	%5.30	%10.50	%36.80	%47.4	يتم حساب التكاليف الناتجة عن أخطاء داخلية بشكل دقيق.	21
2	0	0.76229	4.5	%0	%5.30	%0	%34.20	%60.5	يتم حساب تكاليف التعامل مع شكاوى العملاء بشكل دقيق	22
16	0	0.75479	4.395	%0	%5.30	%0	%44.70	%50.0	يتم حساب تكاليف الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة نتيجة حدوث إلحاق الضرر بالمستهلكين أو غيرهم	23
8	0	0.5039	4.447	%0	%0	%0	%55.30	%44.7	يتم حساب الخسائر الناتجة عن ضمان ارجاع الموزع للمنتجات غير المباعة خلال فترة صلاحية المنتج	24

3	0	0.50601	4.474	%0	%0	%0	%52.60	%47.4	تكاليف الدعاية تفوق الأرباح الناتجة عن زيادة المبيعات المترتبة على عمليات التسويق والدعاية	25
4	0	0.50601	4.474	%0	%0	%0	%52.60	%47.4	يتم حساب التغير في حجم المبيعات السنوي مقارنة بالسنوات السابقة	26
1	0	0.72548	4.526	%0	%0	%13.20	%21.10	%65.8	يتم حساب تكاليف بيع المنتجات بخصم مسموح في السوق لضمان بيعها وعدم إرجاعها من خلال الموزعين	27
20	0	0.53405	4.342	%0	%0	%2.60	%60.50	%36.8	يتم حساب التكاليف أو خسائر تبديل المنتجات المعيبة والتالفة التي يتم اكتشافها من طرف العميل	28
0.000									اجمالي الفقرات	

عرض النتائج واختبار الفرضيات :

تتركز مهمة هذه الفقرة حول قبول او رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام **T-Test** وفيما يلي النتائج التي تم الوصول إليها:

تحليل النتائج

تشير المتغيرات الديموغرافية للعينة إلي إن الغالبية منهم من حملة البكالوريوس في تخصص المحاسبة بنسبة 57% تقريبا يليه إدارة الأعمال بنسبة 26.3% كما ان أفراد العينة الذين خبرتهم فوق 5 سنوات تصل الي 80% في حين أن 66% منهم قد أخذ ما لا يقل عن دورة واحدة في مجال الجودة وأخير فأن قرابة النصف منهم رؤساء أقسام وهذا يشير إلى إن المشركون في هذه الدراسة لهم القدرة العالية على فهم الاستبيان وتزويد الدراسة بأفضل الإجابات اللازمة للحصول على أفضل النتائج

نتائج اختبار الفرضية الأولى :

من خلال استخدام التحليل الإحصائي **T-test** تبين ان مستوى الدلالة اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على إدراك الشركة لأهمية تكاليف الجودة.

يتبين من الجدول أعلاه إن أفراد العينة يدركون بشكل كبير أهمية تكاليف الجودة وإن أكثر النقاط أهمية من وجهة نظرهم تتمثل في فحص المواد الخام والمواد نصف المصنعة يليها تكاليف تصميم المنتجات الجديدة بشكل دقيق، ضرورة تدريب العاملين، الاعتماد على موردين جيدين واختبار المنتجات قبل تسليمها للعملاء ويمكن تفسير ذلك على اعتبار طبيعة نشاط الشركة والذي يتوقف أساسا على جودة المدخلات (مواد خام و مواد نصف مصنعة) وكفاءة العنصر البشري والتحقق من جودة المنتج قبل تسليمه للعميل بسبب المخاطر المترتبة عن فشل المنتج.

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

من خلال استخدام التحليل الإحصائي T-test تبين ان مستوى الدلالة اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على تطبيق الشركات الصناعية في قطاع الحديد والصلب أنظمة تكاليف الجودة.

يتبين من الجدول أعلاه أن الشركة تطبق أنظمة تكاليف الجودة وأن أكثر بيانات التكاليف التي يركز عليها النظام كانت تكاليف بيع المنتجات بخصم مسموح يليها تكاليف شكاوى العملاء، تكاليف الدعاية والتكاليف الناتجة عن التأخير في إيجاد حلول بديلة إذا ما حدث فشل في إحدى عمليات التشغيل. وبشكل عام فإن أهم نتائج التحليل تتلخص في الآتي: -

1- تدرك الشركة لأهمية تكاليف الجودة كما أنها تقوم بتطبيق نظم تكاليف الجودة

2- أكثر العناصر أهمية في تكاليف الجودة من وجهة نظر العينة كانت:

- تكاليف عمليات فحص المواد الخام والنصف مصنعة للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات
- تكاليف تصميم المنتجات الجديدة بشكل دقيق
- تكاليف قيام الشركة بعقد دورات تدريبية للعاملين على اعتبار أن ذلك يساهم في تحسين أداء وكفاءة العاملين
- تكاليف تقييم إمكانية الاعتماد على الموردين باعتبار أنها ضرورية لتجنب التوقف المفاجئ عن التوريد.

- تكاليف التأكد من سلامة المعدات والماكينات قبل البدء في العملية الإنتاجية، لتجنب الأعطال المفاجئة والوقت الضائع

- تكاليف اختبار المنتجات قبل تسليمها للعميل، لتجنب اكتشاف أخطاء المنتج من قبل العميل

3- بحسب إجابات العينة فإن أكثر الأنشطة أهمية في نظم تكاليف الجودة المطبقة بالشركة هي:

- تكاليف بيع المنتجات بخصم مسموح في السوق لضمان بيعها وعدم إرجاعها من خلال الموزعين
- تكاليف التعامل مع شكاوى العملاء
- تكاليف الدعاية إذ تقارن بنسبة مساهمتها في زيادة المبيعات بالإضافة إلي حساب التغير في حجم المبيعات السنوي مقارنة بالسنوات السابقة

عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين لزيادة مهاراتهم لتجنب إهدار الوقت وزيادة التكاليف

التوصيات

- 1- عقد الدورات التدريبية في مجال الجودة.
- 2 - ضرورة الاهتمام بمراجعة نظام الجودة في الشركة، لضمان استمرارية أنشطة ضبط الجودة بشكل سليم.

3 - ضرورة وضع معايير محددة من قبل الشركة لتصنيف المنتج كمنتج جيد أو معيب أو تالف.

المراجع

1. تشارلز هورنجرن فوستر، جورج، وداتار، سريكانت، محاسبة التكاليف: مدخل إداري، ج 2، ط 2، تعريب أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريح للنشر، 1996
2. جليلة عيدان حليحل ، مهند عبد الرحمن سليمان ، اثر قياس تكاليف الجودة في زيادة الإرباح وتحقيق الميزة التنافسية ، مجلة دنائين العدد الثامن
3. حاتم كاظم كريم، دور الحيود السداسي (Six Sigma) في تحسين الجودة وتخفيض تكاليف الجودة الرديئة، دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ج 17، ع3، 2017.
4. خالد سامي حمودة، ، واقع تكاليف الجودة في الشركات الصناعية الفلسطينية، (دراسة تطبيقية) ، الجامعة الإسلامية - كلية التجارة _ غزة ، 2014
5. ريمة بن بايرة، دراسة أثر الجودة على تكاليف المنتج، نموذج مقترح لمؤسسة صناعية" الشركة العامة للإسمنت العراقية "معمل اسمنت كركوك مجلة" الأبحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة - 2 العدد(2016)
6. سرور، منال جبار، عمر، صبيحة صالح، استعمال تكاليف الجودة في تقويم الأداء الاستراتيجي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد32، 2013.
7. سري كريم الحديثي ،نور عبدالرحمن ريشان ، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي في شركات الأدوية الأردنية ، رسالة ماجستير ،كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2010
8. صالح الشعباني إبراهيم يونس، كلف الجودة واستراتيجية التوازن مع قيمة الجودة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد19، 2007.
9. كمال خليفة أبو زيد، ، الدهراوي، كمال الدين مصطفى،(2007) ، دراسات متقدمة في محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث.
10. محمد احمد عيشوني ، ضبط الجودة التقنيات الأساسية وتطبيقاتها في المجالات الإنتاجية والخدمية ،دار الأصحاب للنشر والتوزيع ،2007

دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات

أ.فتحي عبد السلام أبوزبيدة

د. أبوبكر محمد الرباع

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بني وليد

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بني وليد

ملخص الدراسة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تصميم قائمة استقصاء وزعت على عينة من المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة (المراجعين الخارجيين)، وقد تضمنت القائمة عبارات ذات علاقة بجودة المراجعة الداخلية (الأهلية، الموضوعية وجودة أداء عمل المراجعة الداخلية) ومدى ارتباطها بأداء حوكمة الشركات وخلصت الدراسة إلى أن لجودة المراجعة الداخلية دور في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية والذي ينعكس إيجاباً على أداء حوكمة الشركات.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات يعود إلى الفضائح المالية وانهيار بعض الشركات العالمية مثل شركة أنرون وشركة وورلدكوم ، وما ترتب على ذلك من فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية فيما تعرضه من نتائج وتأكيدات عن نتائج الأحداث المالية الخاصة بالشركة والتي تعرضها هذه القوائم ، وكذا فقد الثقة في عمل شركات المحاسبة ، وما ينتج عنها من تقارير مراجعة هذه القوائم أيضاً ، وامتدت آثار عدم الثقة إلى أسواق المال في مختلف دول العالم ، حيث تراجع الاستثمار ، واهتزت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

وفي أعقاب ذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات لتدعيم الثقة في الاقتصاديات القومية، وتعميق دور أسواق رأس المال، وتشجيع زيادة الاستثمارات من خلال الحفاظ على حقوق ومصالح كافة الأطراف المرتبطة بعمليات الأعمال، ولإستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية المتمثلة في كافة الأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة المؤسسة من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من المراجعين الخارجيين.

وحتى تؤدي حوكمة الشركات بصورة جيدة، فهي بحاجة إلى تعاون عدة أطراف كمجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعين الخارجيين والمراجعة الداخلية والتي تعد من أحد أهم تلك الأطراف التي

تقوم عليها حوكمة الشركات، وتأكيداً على الدور المهم للمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات فقد ظهر ذلك صريحاً في آخر تعريف للمراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين إذ تم تعريفها بأنها "نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات استشارية مصممة بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. (The Institute of Internal Auditors) 2009, (IIA)."

بالإضافة إلى أن المراجعة الداخلية أحد الأركان الأساسية التي تبنى عليها حوكمة الشركات السليمة ولها دور مباشر فيها، فهي أيضاً لها أدوار أخرى غير مباشرة في حوكمة الشركات وذلك من خلال ارتباطها الوثيق وخدمتها لبقية أطراف حوكمة الشركات كلجان المراجعة والمراجعين الخارجيين. كلما ارتفع مستوى جودة وظيفة المراجعة الداخلية، ارتفع مستوى حوكمة الشركات وذلك لما تقدمه من خدمات مباشرة وغير مباشرة.

مشكلة الدراسة:

تبلور مفهوم المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاماً مع التطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية الأمر الذي دفع معهد المراجعين الداخليين (IIA) إلى تبني مفهوم حديث للمراجعة الداخلية يفى بمتطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات ، حيث عرفت المراجعة الداخلية في نشرة المعهد عام 1999 بأنها: "نشاط أو وظيفة استشارية تأكيديه مستقلة وهادفة تنشئها المنظمات لتحسين عملياتها وإضافة قيمة لها وتساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال منهج محدد وواضح وذلك لتقييم وتحسين فعالية العمليات والرقابة والتوجيه" (IIA, 1999).

توصف المراجعة الداخلية بأنها رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، حيث نشأت وتطورت نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليها كأداة رقابية وإدارية تستعين بها في إنجاز وظائفها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالمراجعة الداخلية تهدف إلى مساعدة الإدارة (في جميع مستوياتها) ، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وزيادة كفاءتها ، وذلك من خلال التحليل ، والتقييم ، والاستشارات والدراسات والاقتراحات ، إذ تعد وظيفة المراجعة الداخلية أداة تتيح للمنظمات إصلاح وتطوير نفسها ذاتياً (التميمي، 1998) ، كما تعد هذه الوظيفة صمام أمان بيد الإدارة ، وتم وصفها بأنها "عيون الإدارة وأذنانها" (The Eyes and Ears of Management (Guy, Alderman & Winters, 1999)).

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (Archambeault, 2002). وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة والعلاقة المتبادلة بينهما، فقد أكدت لجنة كاديبيري Cadbury committee على سبيل المثال على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير.

ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة المراجعة عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة (Cohen et al., 2004) كما تؤدي الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية والتقرير عن النتائج المالية، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية (IIA, 2003a).

ووفقاً للاتجاه الحديث للمراجعة الداخلية على إنها نشاط مضيف للقيمة يواجه عدة تحديات أبرزها المقدر على تقييم وتحسين فاعلية كل من عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. هذا الاتجاه يحتم على الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية ضرورة معرفة العوامل المؤثرة في جودة وظيفة المراجعة الداخلية، ومن تلك الجهات المراجعون الخارجيون حيث توجد معايير المراجعة ضرورة تقييم نظام المراجعة الداخلية عند تنفيذ إجراءات المراجعة، أيضاً لجان المراجعة تعتبر من أهم الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية لما لها من دور في اختيار وتعيين المراجعين الداخليين والإشراف على أعمالهم والإطلاع على تقاريرهم.

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى إدراك كل من المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة (المراجعين الخارجيين) من خلال آرائهم حول دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية:

- 1) التعرف على العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية وبيان أثر تلك العوامل على جودة المراجعة الداخلية وذلك باستخلاصها مما اقترحت المعايير التي أصدرتها المؤسسات المهنية، ومن خلال ما تناولته بعض الكتابات السابقة في هذا المجال.
- 2) اختبار تأثير تلك العوامل على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، والتعرف على دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات يمكن إجمالها في النواحي الآتية:

- 1) تحديد عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية والتي تعد محددات لدورها الجديد الممتد والذي يمكن أن تلعبه في تحسين أداء حوكمة الشركات، خاصةً وأنها ترتبط بعلاقة تعاونية مع باقي أطراف حوكمة الشركات.
- 2) إن هذه الدراسة قد تلفت أنظار الباحثين والمهتمين بأدبيات الحوكمة إلى دراسة تطويرية لواقع تطبيق الحوكمة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الليبية.

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين أهلية المراجعين الداخليين وجودة وظيفة المراجعة الداخلية.
الفرضية الثانية: توجد علاقة ايجابية بين موضوعية واستقلالية المراجعين الداخليين وجودة وظيفة المراجعة الداخلية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ايجابية بين جودة أداء عمل المراجعة الداخلية وجودة وظيفة المراجعة الداخلية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ايجابية بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية وأداء حوكمة الشركات.
الفرضية الخامسة: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة الخارجية حول أهم عوامل جودة المراجعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

منهجية الدراسة:

يعتمد منهج هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في تجميع وتحليل وتفسير واستقراء ما ورد في الأدب المحاسبي من نقاش وجدل حول الموضوع محل الدراسة، أما في الدراسة الميدانية تم

استقصاء آراء المشاركين في الدراسة حول دور جودة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ثم تجميع وتحليل واستقراء البيانات واستنباط وتفسير واستخلاص النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يرتبط مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) بالعلومة والخصخصة والأزمات، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح خلال فترة قصيرة جدا مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، مؤديا إلى اقتناع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية اعتماداً على مجموعة من المبادئ لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الناشئة بالإضافة إلى الأسلوب التقليدي المتبع . والذي يقضي بإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية للدول التي تكافح من أجل تحسن أوضاعها بأخذ مجموعة من المبادئ لتقييم استمرارية تلك البرامج، وهذا المصطلح قد أدى إلى تغير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها بارتفاع العائد كلما زادت المخاطر، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم " التوجه إلى الجودة" (Flight to Quality) وغالبا ما ارتبطت الإستراتيجية الأولى بأزمات الأسواق الناشئة إلا أنها ارتبطت أيضا في الآونة الأخيرة (أي مع نهاية التسعينيات) بأزمات الأسواق المتقدمة.

لقد حاول عدد كبير من الأكاديميين والمحليلين التوصل إلى تعريف محدد لمصطلح حوكمة الشركات . حتى على المستوى الإقليمي يسعى الأكاديميون والمشرعون إلى التوصل إلى تعريف موحد باللغة العربية لمصطلح Corporate Governance يعكس المعنى المقصود به، إلا أن زيادة العولمة التي تشهدها الأسواق العالمية واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت.

هناك العديد من المصطلحات المستخدمة مثل "توجيه الشركات"، "حكمة الشركات"، "الإجراءات الحاكمة"، " الإجراءات المتحكمة"، "الشركات الرشيدة"، "الإدارة الرشيدة"، "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" و " الحوكمة " وغيرها إلا أن أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما وقبولاً هو مصطلح حوكمة الشركات " corporate Governance".

وتتزايد مشاكل توحيد تعريف المصطلح وتباين كلما اختلف المستوى ومدى تطور السوق . لذلك يمكن القول انه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الباحثين الاقتصاديين والقانونيين والمحليلين لمفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" .

ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. (سليمان، محمد، 2006)

ونظراً لتداخل مفهوم الحوكمة وتقاطعها مع بعض المفاهيم الأخرى فإنه يمكن استعراض بعض من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم والتي من أهمها:

- (1) أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية. (حماد طارق، 2005)
- (2) القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها والتي تطبق بشكل خاص في الشركات المدرجة في الأسواق المالية. (www.cma.gov.eg)
- (3) حسب تعريف اللجنة البريطانية في تقريرها السنوي Cadbury لسنة 1992 فإن CORPORATE GOVERNANCE هو النظام الذي به يتم إدارة ومراقبة الشركات. (www.hawkama.net)

(4) وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) مفهوماً لحوكمة الشركات على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ومراقبة وتوجيه الشركات ويتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية بالشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة في الشركة ويوضح هيكل الحكومة القواعد والمبادئ عدا اتخاذ القرار في الشركات. (حبوش، محمد، 2007)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الحوكمة هي عبارة مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن مصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأي أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة.

وبعد الاستعراض السابق لمفهوم حوكمة الشركات فإن وظيفة المراجعة الداخلية لكي تنجح أداء دورها المحوري في حوكمة الشركات، ينبغي أن تُؤدى بمستوى معين من الجودة، حيث أن جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر على علاقتها بكل طرف من الأطراف الثلاث، مما يؤثر على الوفاء بمسئوليته في حوكمة الشركات، ومن ثم فإن جودة وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر على جودة حوكمة الشركات. ويقع على كل من الأطراف الأربع لحوكمة الشركات جزءاً من المسؤولية عن ضمان وتقييم جودة وظيفة المراجعة الداخلية. فعلى سبيل المثال عندما يخطط المراجع الخارجي للاعتماد على أي عمل تؤديه وظيفة المراجعة الداخلية فعليه أن يقيم جودة تلك الوظيفة.

وينبغي على كل من الإدارة والمراجع الخارجي تقييم جودة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن تقييم جودة وظيفة المراجعة الداخلية، حيث أن الرقابة الداخلية بمفهومها الواسع تشمل وظيفة المراجعة الداخلية.

أضف إلى ذلك أن معايير معهد المراجعين الداخليين تلزم المديرين التنفيذيين للمراجعة الداخلية بضمان وتحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تتضمن التقييم الدوري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية والأكثر من ذلك أن لكل من الإدارة (b, 2003, IIA)، المراقبة الداخلية المستمرة لها ولجنة المراجعة دورها المؤثر في جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال قرارات تخصيص الموارد اللازمة لها وتحديد المستوى الذي تُرفع إليه تقارير المراجعة الداخلية.

وهذا يعني أنه ينبغي على أي طرف من أطراف حوكمة الشركات يرغب في استخدام وظيفة المراجعة الداخلية لدعم الحوكمة، أن يدرك خصائص أو عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية. فأشار (Krishnamoorthy, 2002) إلى أن فهم المراجع الخارجي لأهمية العوامل التي تحدد قوة وظيفة المراجعة الداخلية والتفاعل بين تلك العوامل، يساعده في فهم هيكل الرقابة الداخلية للعميل موضوع المراجعة وفي التقدير الدقيق للمخاطر، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

وبالتالي فإن تقييم جودة تلك الوظيفة (PCAOb, 2004; AICPA, 2003). وأكدت لجنة الإشراف المحاسبي على الشركات العامة على أن اعتماد المراجع الخارجي على عمل وظيفة المراجعة الداخلية قد شجع الشركات على الاهتمام بتحسين جودة تلك الوظيفة ومن ثم فإنه يمكن القول أن زيادة أهلية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية وزيادة شمولية اختباراتهما، يؤدي إلى زيادة إمكانية اعتماد المراجع الخارجي عليها (PCAOb, 2004).

وقد حددت المعايير المهنية لكل من المراجعة الداخلية والخارجية العوامل الضرورية لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية، حيث أشارت قائمة معايير المراجعة رقم 65 الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1991) إلى أن عوامل جودة وظيفة المراجع الداخلي تتضمن الأهلية والتي تقاس من خلال المؤهل العلمي والشهادات المهنية، والموضوعية والتي تقاس بدورها من خلال الجهة التي تُرفع لها تقارير المراجع الداخلي والجهة المسؤولة عن تعيين المدققين الداخليين والاستغناء عنهم، وجودة أداء المهام والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج المراجعة ونطاق المراجعة. أما عوامل جودة وظيفة المراجع الداخلي وفق المعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين فتمثلت بالاستقلالية، والموضوعية، والمهنية، وبذل العناية اللازمة (b, 2003, IIA).

الدراسات السابقة

تتميز الكتابات السابقة في المراجعة الداخلية بأنها شاملة، حيث قدمت تصورات وآراء مفيدة فيما يتعلق بالدور الحالي والمحتمل لوظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات. ويهدف البحث من خلال هذا الجزء إلى عرض وتقييم أهم الكتابات السابقة في مجال المراجعة الداخلية ذات الصلة بموضوع البحث من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب

الأساسية لموضوعها ، وبالتالي تم تقسيم الدراسات السابقة إلى أربعة أجزاء بحيث يغطي الجزء الأول الدراسات التي تناولت تقييم أهلية وظيفة المراجعة الداخلية ، الجزء الثاني من الدراسات يتناول تقييم موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية ، أما الجزء الثالث فيعرض الدراسات المتعلقة بتقييم جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية أما الجزء الرابع والأخير منها يتناول جودة المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات:

(أ) الدراسات التي تناولت تقييم العوامل الثلاث لجودة وظيفة المراجعة الداخلية:

أولاً: دراسات تقييم أهلية وظيفة المراجعة الداخلية:

(1) دراسة Brown, 1983 :

توصلت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأهلية يستند إلى البرامج التدريبية لوظيفة المراجعة الداخلية، وكذلك التركيز على الشهادات المهنية التي يحصل عليها المراجع الداخلي.

(2) دراسة Messier and Schneider, 1988 :

توصلت هذه الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين يعتبرون أن توفر الخبرة لدى المراجع بوظيفة المراجعة الداخلية تعد من المعايير الأكثر أهمية في تقييم أهلية وظيفة المراجعة.

(3) دراسة Gramling and Myers 1997 :

اشتملت عينة هذه الدراسة على مديري المراجعة الداخلية والمديرين الماليين وأعضاء مجلس الإدارة إلى أن وجود مراجعين داخليين بأقسام المراجعة الداخلية انعكس إيجابياً على أهلية وظيفة المراجعة الداخلية.

ثانياً: دراسات تقييم موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية:

(1) دراسة DeZoort, et al. 2001 :

توصلت إلى أن المراجعين الخارجيين يعتبرون أن الدور الأساسي لوظيفة المراجعة الداخلية (المراجعة المالية أو تقديم الاستشارات وهيكل المكافآت (ثبات المرتب أو نظام الحوافز) يؤثران على موضوعية المراجع الداخلي.

(2) دراسة Ahlawat and Lowe, 2004 :

قامت بإجراء دراسة مسحية على عينة من المراجعين الداخليين والخارجيين وأعضاء لجان المراجعة ببعض الشركات بهدف دراسة مدى تأثير هوية مقدم خدمة المراجعة الداخلية (داخلي أو

خارجي) على موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية وتوصلت إلى عدم وجود علاقة بين هوية مقدم الخدمة واستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي.

ثالثاً: دراسات تقييم جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية:

(1) دراسة Brown, 1983 :

أشار إلى أن تقييم المراجع الخارجي لأداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية يعتمد على مدى رضائه عن أدائها السابق، إجراءات المتابعة المطبقة، والإشراف على عمل وظيفة المراجعة الداخلية . وأن جودة أداء عمل المراجعة الداخلية وموضوعية المراجع الداخلي تعتبر أكثر العوامل أهمية يليهما الأهلية في المركز الثالث، ولم تكشف الدراسة عن وجود أى تفاعل جوهري بين العوامل الثلاث.

(2) دراسة Krishnamoorthy, " 2001 :

حاولت هذه الدراسة اختبار ما إذا كانت الثقة في إجراءات المراجعة الداخلية تؤثر على تقييم المراجع الخارجي لأداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية، وما إذا كان هذا التقييم يتوقف على مستوى أهلية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية .وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه عندما تكون الثقة في إجراءات المراجعة الداخلية منخفضة، فإن تقييم الأداء لا يتوقف على مستوى أهلية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية . في حين أنه إذا كانت الثقة في إجراءات المراجعة الداخلية عالية، فإن تقييم الأداء يتوقف على مقاييس أهلية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية.

(3) دراسة Haron et al. 2004 :

أجريت هذه الدراسة بهدف تحديد المعايير التي يستند إليها المراجع الخارجي عند تقييمه لعمل المراجعين الداخليين في ماليزيا، إلى أن الأهلية ونطاق عمل المراجعة الداخلية يعتبران من المعايير الأكثر أهمية التي يعتمد عليها المراجعون الخارجيون في ماليزيا عند تقييمهم لعمل المراجعين الداخليين بغرض الاعتماد عليهم . وتوصى الدراسة واضعي سياسات الشركات بضرورة التركيز على هذين المعيارين عند اختيار المراجعين الداخليين أو عند تخصيص المهام عليهم .وبالطبع إذا روعي ذلك فيمكن للمراجعين الخارجيين أن يعتمدوا بصورة أكبر على المراجعين الداخليين، مما ينعكس إيجابياً على أداء حوكمة الشركات.

رابعاً: الدراسات التي تناولت جودة المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات (1) دراسة جمانة حنظل التميمي 2013:

جاءت هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق الجودة في عملية المراجعة من خلال جمع آراء عينة من المراجعين الداخليين العاملين في المؤسسات التعليمية والبحثية في جامعة البصرة كفئة أولى لكونها الفئة المهنية (أي جمع آراء المهنيين في المراجعة) وأيضاً جمع آراء عينة من الأساتذة في قسم المحاسبة كفئة ثانية لكونها الفئة الأكاديمية (أي جمع آراء الأكاديميين في المراجعة) لتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق الجودة في عملية المراجعة ومن ثم المطالبة بتوفير هذه العوامل في أداء المراجع الداخلي لرتقي بالمهنة إلى المستوى المطلوب وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين والأكاديميين المحاسبين (عينة الدراسة) قد اتفقوا على انه لا بد من توافر عوامل لتحقيق الجودة في عمل المراجعة وهذه العوامل صنفت على إنها : عوامل تنظيمية ، عوامل سلوكية ، عوامل شخصية ، الأساسيات العلمية في مهنة المراجعة.

(2) دراسة بلخادم حنان، د/ العمري أصيلة 2016:

هدفت هذه إلى دراسة أثر جودة المراجعة الداخلية على حوكمة الشركات، حيث تتحدد جودة المراجعة الداخلية من خلال مدى الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، وبذل العناية المهنية اللازمة في أداء أنشطة المراجعة الداخلية التأكيدية والاستشارية، لذا يتوجب على المراجع الداخلي فحص وتقييم الأنظمة وتحديد نقاط القوة والضعف بها ، حيث تؤدي جودة وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في دعم التطبيق السليم لحوكمة الشركات، وباعتبار المراجعة الداخلية إحدى آليات حوكمة الشركات فقد أصدرت لجنة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية معايير لجودة المراجعة الداخلية والتي تتعلق بضمان فعالية حوكمة الشركات ، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب لجان المراجعة تؤثر في التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ، باعتبار أنها أداة التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، والإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتمالية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات ، وغياب إدارة المخاطر تؤثر على تطبيق أحد ركائز حوكمة الشركات ، باعتبار أن المراجعة الداخلية تقوم بتحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوع المخاطر بالمؤسسة.

(3) دراسة تثيرت ريمة 2017:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة كآلية رقابة على حوكمة الشركات في ظل الجهود إلى تحسين أداء الشركات محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى ان وظيفة المراجعة الداخلية لها دور كبير في ممارسة الحوكمة بحيث تعد الحافز الأساسي لنشاطها، لتساهم المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة

في مراجعة إستراتيجية الشركة واتخاذ ما يلزم للتأكد من التزام المؤسسات للأنظمة والقوانين ومدى ملاءمتها من خلال تقييم نظام المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر للمساعدة في تطبيق مبادئ الحوكمة.

بناء على الدراسات السابقة فإن وظيفة المراجعة الداخلية لكي تكون أداة قوية قادرة على القيام بمهامها فإنها يجب أن تتميز بمستوى ملائم من الجودة في الأداء، وهذا المستوى من الجودة أصبح هدفا تسعى إليه المنظمات المهنية إلى الوصول إليه بما يدعم العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة الثلاث الأخرى، ومن ثم تحسين جودة أداء حوكمة الشركات. ولكي تلعب وظيفة المراجعة الداخلية هذا الدور المحوري، ينبغي أن يتوافر فيها خصائص أو عوامل معينة تؤدي إلى تحسين جودتها، ومن ثم تحسين جودة علاقاتها بالأطراف الأخرى، مما ينعكس بالتبعية على تحسين أداء حوكمة الشركات.

الإطار العام لمنهجية الدراسة الميدانية

تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المراجعين الداخليين وعدد من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الدراسة الميدانية:

لتحقيق هدف البحث والذي يتمثل في الوقوف على العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية، وما هية دور جودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات، فقد تم إجراء الدراسة الميدانية وذلك على النحو الآتي:

1) عينة الدراسة الميدانية

اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وقد تم تصميم الأسئلة وفقاً لمقياس ليكرت، وذلك حتى يمكن قياس المستويات المختلفة لمتغيرات الدراسة.

ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن عدد قوائم الاستقصاء الموزعة على المشاركين في الدراسة بلغت 145 قائمة استقصاء، منها عدد 80 قائمة وزعت على المراجعين الداخليين أمكن الحصول منها على 73 قائمة ، وتم استبعاد 3 قوائم لعدم صلاحيتها للتحليل في حين تم توزيع 65

قائمة على مكاتب المراجعة الخارجية ، أمكن الحصول منها على 60 قائمة وتم استبعاد عدد قائمتين لعدم صلاحيتهما للتحليل ، وبذلك تكون نسبة إجمالي القوائم المستلمة القابلة للتحليل 91.73% من إجمالي القوائم الموزعة على المشاركين في الدراسة ، وتعد هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة، ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة باطمئنان.

جدول رقم (1)

عدد القوائم الموزعة على الفئات

المشاركة في الدراسة والقوائم المرفوضة والمقبولة للتحليل الإحصائي

نسبة الردود إلى القوائم الموزعة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	عدد القوائم غير الصالحة للتحليل	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الموزعة	الفئات المشاركة
91.25%	70	3	73	80	المراجعون الداخليون
92.31%	58	2	60	65	مكاتب المراجعة الخارجية
91.73%	128	5	133	145	الإجمالي

(2) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

لغرض اختبار مدى موافقة المشاركين في الدراسة حول نور جودة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات من خلال فروض البحث فقد تم تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة هذه البيانات وهي:

- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي: تم استخدام هذا الأسلوب لقياس مدى تأثير جودة وظيفة المراجعة الداخلية كمتغير تابع بالمتغيرات المستقلة وهي: الأهلية، الموضوعية، جودة أداء العمل، عوامل جودة المراجعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.
- أسلوب تحليل الانحدار البسيط: تم استخدام هذا الأسلوب لقياس مدى تأثير أداء حوكمة الشركات كمتغير تابع بجودة وظيفة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل.

ج) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع استخدام أسلوب (Mann-Whitney U) لاختبار معنوية الفروقات بين الفئات المختلفة لعينة البحث وذلك عند مستوى معنوية (0.5) وذلك لاختبار أهم عوامل جودة المراجعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

د) اختبار Kruskal-Wallis وهو اختبار يتفق مع طبيعة البيانات، وتم استخدامه بغرض دراسة مدى الاتفاق بين استجابات مجموعتي الدراسة موظفي المراجعة الداخلية ومكاتب المراجعة الخارجية.

3) تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

باستخدام الأساليب الإحصائية سالفة الذكر، تم تحليل بيانات الدراسة وذلك على النحو

التالي:

جدول رقم (2)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي واختبار Kruskal-Wallis

نتائج اختبار Kruskal-Wallis		الانحراف المتعدد التدريجي (معامل التحديد المعدل %)		المتغيرات المستقلة
القيمة الاحتمالية P	احصائية اختبار H	مكاتب المراجعة الخارجية	موظفي المراجعة الداخلية	
0.069	4.84	24.2	26.40	الأهلية
0.1791	3.58	23.1	25.80	الموضوعية
0.058	5.46	29.70	32.1	جودة أداء العمل
		الانحراف البسيط معامل التحديد المعدل (%)		
0.137	4.94	93.60	94.8	جودة وظيفة المراجعة الداخلية

الفرضية الأولى: العوامل المؤثرة في أهلية المراجعين الداخليين:

لاختبار هذه الفرضية تم تخصيص خمسة عوامل والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في كفاءة المراجعين الداخليين، وذلك من خلال الدراسات السابقة والمعايير المهنية والتي تتحدد من خلال العناصر الآتية:

- (1) المستوى التعليمي الذي حصل عليه المراجع الداخلي.
- (2) الخبرة المهنية بالمراجعة الداخلية والمعرفة بالآليات عمل وظيفية المراجعة الداخلية.
- (3) الشهادات المهنية التي حصل عليها المراجع الداخلي.
- (4) مستوى الإعداد والتدريب الفني للمراجع الداخلي.
- (5) التأهيل والتعليم المستمر للمراجع الداخلي

وقد تم تحليل استجابات مفردات المجموعتين لعينة الدراسة على السؤالين الأول والثاني لقائمة الاستبيان، حيث تشير نتائج اختبار Kruskal-Wallis إلى أن هناك اتفاق بين المجموعتين على وجود علاقة ايجابية بين أهلية المراجعين الداخليين وجودة وظيفة المراجعة الداخلية. ويؤكد ذلك نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، حيث أن أهلية المراجعين الداخليين تفسر وحدها 26.4 % و 24.2 % من إجمالي التغير في جودة وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر كل من : موظفي المراجعة الداخلية ومكاتب المراجعة الخارجية على التوالي ، مما يعنى صدق الفرضية الأولى ، وتفسير ذلك أن أهلية المراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية ، حيث أن الزيادة في كل من المستوى التعليمي للمراجع الداخلي ، مستوى خبرته ، ودرجة مهنيته ، ومستوى تدريبيه وتأهيله والتعليم المستمر له ينعكس ايجابياً على جودة أدائه للمهام المسندة إليه ، وهذا يعني أنه ينعكس ايجابياً وبالتبعية على جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

الفرضية الثانية: العوامل المؤثرة في موضوعية واستقلالية المراجعين الداخليين:

- لاختبار هذه الفرضية تم اختيار أربعة عوامل والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في موضوعية واستقلالية المراجعين الداخليين والمعايير المهنية، والتي تتحدد من خلال:
- (1) رفع تقارير المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة أو الإدارة العليا.
 - (2) تعيين المراجعين الداخليين ومكافأتهم وترقيتهم والاستغناء عنهم بمعرفة لجنة المراجعة أو الإدارة العليا.
 - (3) قيام أو مشاركة أعضاء خارجيين في أداء مهام المراجعة الداخلية.

وقد تم تحليل استجابات مفردات المجموعتين لعينة الدراسة على السؤالين الثالث والرابع لقائمة الاستبيان، حيث تشير نتائج اختبار Kruskal-Wallis إلى أن هناك اتفاق بين المجموعتين على وجود علاقة ايجابية بين موضوعية المراجعين الداخليين وجودة وظيفة المراجعة الداخلية.

ويؤكد ذلك نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، حيث أن موضوعية المراجعين الداخليين تفسر وحدها 25.8% و 23.1% من إجمالي التغير في جودة وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المجموعتين على التوالي، مما يعنى صدق هذه الفرضية. وتفسير ذلك أن موضوعية المراجعين الداخليين تعد عاملاً مهماً لضمان استقلال ونزاهة وحياد المراجع الداخلي عند أدائه لمهام المراجعة، وهذا بدوره ينعكس ايجابياً على جودة وظيفة المراجعة الداخلية كطرف من أطراف حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: العوامل المؤثرة في جودة أداء عمل المراجعة الداخلية:

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد أربعة عوامل، والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء عمل المراجعة الداخلية من خلال الدراسات السابقة والمعايير المهنية والتي تتحدد في:

- (1) دقة وكفاية برامج المراجعة الداخلية.
- (2) كفاية مدى ونطاق عمل المراجعة الداخلية.
- (3) بذل المراجعين الداخليين للعناية المهنية اللازمة عند أداء مهام المراجعة الداخلية.
- (4) دعم الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية.
- (5) فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج المنشأة وذوي خبرة عملية في هذا المجال.

وقد تم تحليل استجابات مفردات المجموعتين على السؤالين الخامس والسادس لقائمة الاستبيان، حيث تشير نتائج اختبار Kruskal-Wallis إلى اتفاق المجموعتين على وجود علاقة ايجابية بين جودة أداء عمل المراجعة الداخلية وجودة وظيفة المراجعة الداخلية. ويؤكد ذلك نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، حيث أن جودة أداء العمل تفسر وحدها 32.1% و 29.7% من إجمالي التغير في جودة وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المجموعتين على التوالي، مما يعنى صدق هذه الفرضية الثالثة للدراسة. وتفسير ذلك أن جودة أداء عمل المراجعة الداخلية تنعكس ايجابياً على جودة وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها طرفاً مهماً من أطراف حوكمة الشركات.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ايجابية بين دور جودة وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد أربعة عوامل والتي تعتبر من أهم عوامل تحليل بيانات مجتمع الدراسة على السؤال التاسع، العاشر، والحادي عشر لقائمة الاستبيان، حيث تشير نتائج اختبار Kruskal-Wallis إلى وجود اتفاق بين المجموعتين على وجود علاقة ايجابية بين دور جودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات، ويؤكد ذلك نتائج تحليل الانحدار

البسيط، حيث أن جودة وظيفة المراجعة الداخلية تفسر 94.8% و 93.6% من إجمالي التغير في جودة حوكمة الشركات من وجهة نظر المجموعتين على التوالي ، مما يعنى صدق الفرضية الرابعة ، وتفسير ذلك أن تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى إحكام الرقابة المالية والإدارية على المؤسسة وانخفاض درجة المخاطر التي تتعرض لها ، كما يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة الشركات ، مما ينعكس في النهاية إيجابياً على حوكمة الشركات.

الفرضية الخامسة: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة الخارجية حول أهم عوامل جودة المراجعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات. ولاختبار هذه الفرضية تم تحديد ثلاثة عوامل، والتي تعد من أهم عوامل جودة المراجعة الداخلية

والتي تؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات وهي:

(1) أهلية المراجع الداخلي.

(2) جودة أداء عمل المراجعة الداخلية.

(3) الموضوعية.

وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3)

أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء عمل المراجعة الداخلية

Sig.	Mann-Whitney U	متوسط مكاتب المراجعة	متوسط المراجعين الداخليين	Std. D	المتوسط	الترتيب	العامل
**0.006	874.43	4.130	11.130	0.545	10.57	1	كفاءة المراجع الداخلي
*0.028	949.57	4.088	11.037	0.546	10.48	2	جودة أداء عمل المراجعة الداخلية
**0.008	886.26	3.995	10.733	0.617	10.22	3	الموضوعية
دالة عند مستوى الدلالة ≥ 0.05							
دالة عند مستوى الدلالة ≥ 0.01							

وتشير النتائج في الجدول السابق إلى ترتيب أهمية العوامل وذلك من خلال آراء المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة الخارجية حيث نجد أن عامل أهلية المراجع الداخلي تأتي في المرتبة الأولى وذلك لحصوله على أعلى متوسط في الموافقة ($m = 10.57$)، وذلك يعود إلى سبب أنه كلما حدث زيادة في أهلية المراجع الداخلي ترتب عليه تحسن في جودة الحوكمة والعكس صحيح. بينما جاء عامل جودة أداء عمل المراجعة الداخلية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره ($m = 10.48$) في حين جاء عامل الموضوعية في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي قدره ($m = 10.22$).

وكما تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومكاتب المراجعة الخارجية لصالح المراجعين الداخليين. حيث أظهر الاختبار أن مستوى الدلالة لعامل " أهلية المراجع الداخلي (0.006)"، ومستوى الدلالة لعامل " الموضوعية (0.028)" ومستوى الدلالة لعامل " جودة أداء عمل المراجعة الداخلية (0.008)"، وحيث أن جميع مستويات الدلالة السابقة أقل من (0.50) فهذا يعني أنها دالة، حيث يبدي المراجعين الداخليين مستوى موافقة أكبر من مكاتب المراجعة الخارجية فيما يتعلق بعوامل جودة المراجعة الداخلية والتي تؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى مسؤولية المراجعين الداخليين في الحرص على عمل المراجعة الداخلية والاهتمام بوجودتها وكذلك الدور الذي تقوم به في نظام حوكمة الشركات. وبناء على ذلك فإننا نخلص إلى قبول صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

ومن خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1) زيادة أهلية المراجعين الداخليين من خلال زيادة المستوى التعليمي، زيادة مستوى الخبرة المهنية، وزيادة مستوى التدريب والتأهيل يؤدي إلى زيادة جودة وظيفة المراجعة الداخلية.
- 2) وجود علاقة طردية بين موضوعية المراجعين الداخليين ودرجة الاستقلال حيث أن الزيادة في موضوعية المراجعين الداخليين تتبعها زيادة في جودة وظيفة المراجعة الداخلية.
- 3) تحسين جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال وجود خطة ملائمة للمراجعة الداخلية، بذل المراجعين الداخليين للعناية اللازمة، دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدي إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية.
- 4) تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى إحكام الرقابة على الشركات والتقليل من درجة المخاطر التي تتعرض لها، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة الشركات، مما ينعكس في النهاية بصورة إيجابية على حوكمة الشركات.

وبناءً على النتائج سالفة الذكر للدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

- 1) ضرورة العمل على ضمان توافر العوامل الأساسية لتحقيق جودة وظيفة المراجعة الداخلية كأهلية المراجعين الداخليين، موضوعيتهم، جودة أداء عمل المراجعة الداخلية، والتفاعل الجيد بين وظيفة المراجعة الداخلية وباقي أطراف حوكمة الشركات، وذلك لتحسين جودة حوكمة الشركات.
- 2) الاستعانة بأطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة في هذا المجال كالمراجعين الخارجيين، والأكاديميين وبيوت الخبرة للتحقق من أداء عمل المراجعة الداخلية وفقاً للأسس العلمية والمهنية.
- 3) ضرورة مواكبة مهنة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية للتعدلات والتغيرات التي تحدث من حين لآخر في مجال المراجعة الداخلية.
- 4) الحرص على التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الداخليين بما يتناسب مع المتطلبات والتوجهات الحديثة لمهنة المراجعة الداخلية.
- 5) العمل على وضع آلية على المستوى المحلي يتم تأسيسها بالتنسيق مع منظمات دولية يتم من خلالها منح شهادات للمراجع الداخلي تكون معتمدة ومعترف بها على المستويين المحلي والدولي.

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب العربية:

- 1) حماد طارق (2005)، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف مصر: الدار الجامعية.
- 2) سليمان، محمد (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- 3) التميمي، هادي (1998)، المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، مركز كطلون للكتب عمان.

ب) الدراسات والبحوث:

- 1) جمانة حنظل التميمي، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة، المجلد الخامس، العدد العاشر، أيار 2013

ج) الرسائل العلمية:

- (1) حبوش، محمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية 2007.
- (2) تنبيرت ريمة، دور المراجعة في ممارسة حوكمة الشركات، دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبالي بونعامه، 2016-2017.

ثانيا المراجع باللغة الإنجليزية:

(أ) الكتب باللغة الانجليزية:

- 1) Archambeault, Deborah S., The Relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases, USA: Prentice-Hall International, Inc., 2002.
- 2) Guy, Dan M., Alderman, Wayne C., and Winters, Alan J., Auditing, 5th Edition, USA: Harcourt Brace & Company, 1999
- 3) The Institute of Internal Auditors, (2009) "CODE OF ETHICS".

(ب) الدوريات باللغة الانجليزية:

- 1) Ahlawat , Sunita S. and D. Jordan Lowe . 2004. An examination of internal auditor objectivity: in-house versus outsourcing. Auditing: A Journal of Practice & Theory (Sept) 23.2: p147.
- 2) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1991. The Auditors' Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements. Statement on Auditing Standards No. 65. New York, NY: AICPA. American Institute of Certif. page 7
- 3) Brown, P. R. 1983. Independent auditor judgment in the evaluation of internal audit functions. Journal of Accounting Research (Autumn): 444-455.
- 4) Brown, P. R., and V. Karan. 1986. One approach for assessing the operational nature of auditing standards: An analysis of SAS 9. Auditing: A Journal of Practice. Vol. 6. No. 1.(Fall): 134-147.

- 5) Cohen, Jeffrey et al., "The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality ", Journal of Accounting Literature, Vol. 43, Issue 1, 2004, PP: 33-34.
- 6) DeZoort, F. T., R. W. Houston, and M. F. Peters. 2001. The impact of internal auditor compensation and role on external auditors' planning judgments and decisions. Contemporary Accounting Research (Summer): 257-281
- 7) Gibbs, T. E. and R. G. Schroeder. 1979. Evaluating the competence of internal audit departments. In Symposium on Auditing Research HI. Urbana: University of Illinois: 207-225.
- 8) Gramling , A. A. 1999. External auditors' reliance on work performed by internal auditors: The influence of fee pressure on this reliance decision. Auditing: A Journal of Practice and Theory (Supplement): 117-135.
- 9) Haron, H., Andrew Chambers, Rozaldy Ramsi and Ishak Ismail, .2004. The reliance of external auditors on internal auditors. Managerial Auditing Journal. Bradford: Vol.19, Iss. 8/9; pg. 1148.
- 10) IIA, Simply Good Business. Tone at the Top (August), Altamonte Springs, FL., 2003a. [Online] Internet Address: <http://www.theiia.org/ecm/guideframe>.
- 11) IIA, International Standards, for the Professional Practice of Internal Auditing, Altamonte Springs, FL., 2003b. [Online] Internet Address: <http://www.theiia.org/ecm/guideframe>.
- 12) Institute of Internal Auditors (IIA). 2003b. International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Altamonte Springs, FL. http://www.theiia.org/ecm/guideframe.cfm?doc_id=1499. Pp7
- 13) Krishnamoorthy, G. 2001. A cascaded inference model for evaluation of the internal audit report. Decision Sciences (Summer): 499-520

- 14) Krishnamoorthy, G. 2002. A multistage approach to external auditors' evaluation of the internal audit function. Auditing: A Journal of Practice & Theory 21.1 (March 2002): p95 (28).
- 15) Messier, W. F., Jr., and A. Schneider. 1988. A hierarchical approach to the external auditor's evaluation of the internal auditing function. Contemporary Accounting Research, 4 (2): 337-353.

ثالثاً مواقع على الانترنت:

- (1) موقع هيئة السوق المالية السعودية <http://www.cma.org.sa/cma>
- (2) موقع الحوكمة على الانترنت www.hawkama.net

التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الدولية

أ. عبدالمالك علي فرج

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

المقدمة:

كثيرة هي الكتابات والدراسات العربية منها والأجنبية التي تتناول موضوع التحول الديمقراطي بالدراسة والتحليل في البلدان العربية حيث أصبح مطلب أساسي فرضته ظروف ودوافع داخلية وخارجية أسهمت في قيام ثورات ونزاعات حول السلطة في أغلب البلدان العربية التي أطلق عليها دول الربيع العربي، وترجع أهمية دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي والإشكاليات التي تواجهها تلك الظاهرة إلى دور الساحة الدولية والتي لم تتوان في الضغط على بعض الأنظمة العربية من أجل اتخاذ خطوات اتجاه الإصلاح والذي هو بالأساس وسيلة لتحقيق مصالحها في المنطقة حيث إن دعوات الإصلاح التي ينادي بها المجتمع الدولي لم تكن على قدر كافي من النزاهة يمكنها من كسب ثقة الأنظمة العربية وكسب التأييد للمشاريع الإصلاحية مثل مشروع الشرق الأوسط إلا أن بعض الظروف والإشكاليات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي الواحدة تتغير تباعاً للمؤثرات والعوامل المصاحبة والمحيطية بعملية التحول، وبالأهداف التي تم تحقيقها إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية والتي تعد بمثابة قمة السلم الديمقراطي بالإضافة إلى التعثر المستمر للمسار الديمقراطي والعوائق التي تنسب في تعطيل وتحول دون تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المرجوة في عملية التحول الديمقراطي.

لذا يعتبر الإصلاح العربي الذي ينشده أبناء الدول العربية هو ذلك الذي يعمل ويؤدي إلى تغيير السياسات العامة وتوجهات القادة، بحيث يقود إلى تغيير موازين القوى داخل المجتمعات، وينعكس على ثقافة أفراد المجتمع.

لهذا فقد أصبح الإصلاح الشامل محط اهتمام وتركيز الكثير من الحركات السياسية الاجتماعية ودارسها في العالم العربي.

أولاً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر الواضح لمسار التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي وكيفية مواجهتها؟
- 2- هل أصبح السلم الاجتماعي ضرورة ملحة لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول؟

3- هل نجاح التدخل الخارجي كعامل محفز على عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي أم ثبت عكس ذلك؟

فرضية البحث:

أما فرضيات البحث فإنها تتمثل في التالي:

إن دول الربيع العربي تمر الآن بمرحلة انتقالية لم تحدد بعد فيها معطيات الديمقراطية وإن السلوك السياسي العربي يتسم بالارتباك والتردد في التعاطي مع ظاهرة التحول الديمقراطي وتقبلها أو الاقتناع بها، وإن استمرار تعثر المسار الديمقراطي لعملية التحول دون معالجة أو مواجهة حقيقية لأسباب وعوائق التحول الديمقراطي قد تنتج سلطة أشد وأقسى من سلطة أنظمة الحكم الشمولي. ونحن في هذه الدراسة نهدف إلى استنباط وإيجاد الحلول والتوصيات المقترحة والمناسبة التي تساعد على تحفيز عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي من خلال استقراء ظاهرة التحول الديمقراطي والإشكاليات التي تواجهها ثم الوصول إلى النتائج المترتبة عليها حتى نتمكن من استنباط تلك الحلول والتوصيات المقترحة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- 1- يهدف هذا البحث إلى أثر التحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.
- 2- تسليط الضوء على الظروف التي أدت إلى ظهور عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية.
- 3- يتيح هذا البحث معرفة طبيعة عمل النظم السياسية العربية في عملية التحول الديمقراطي والتركيز على دور القوى السياسية في عملية الإصلاح السياسي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الآتي:

- 1- معرفة دور العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي.
- 2- تحديد المشاكل التي مرت بها عملية الإصلاح السياسي.
- 3- إلقاء الضوء على كيفية تعامل أنظمة الحكم مع عملية التحول الديمقراطي.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على عدة مناهج منها:

- 1- المنهج التاريخي: وذلك بهدف معرفة جذور ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

- 2- منهج دراسة الحالة: سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من أجل معرفة مبررات البلدان العربية اتجاه عملية الإصلاح السياسي.
- 3- المنهج التحليلي: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحليل أو تحليل التوجهات أو الخطابات اتجاه التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

حدود البحث:

- 1- الحد المكاني: أن عملية التحول الديمقراطي ليست حديثة الولادة وإنما هي قضية قديمة، ولكنها طُرحت بقوة من جديد وفق الأجندة الأمريكية والدول الغربية في العالم العربي والإسلامي.
- 2- الحد الزمني: وهي تمتد من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والتي كانت صدمة ونقطة تحول في صياغة نظام دولي جديد في المنطقة العربية.

التعريفات الإجرائية:

- 1- التحول: بمعنى انتقال أو تبدل من حال إلى حال.
- 2- الإصلاح السياسي: بأنه عملية تعديل وتصحيح للأوضاع السياسية القائمة والتي تشمل نظام الحكم والمؤسسات السياسية وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني .
- 3- الديمقراطية: هي شكل من الحكم يمارس فيه الشعب السلطة السياسية بالعمل وبوصفة السلطة التي تضع السياسات الديمقراطية المباشرة أو عن طريق اختيار أولئك الذين يضعون السياسات نيابة عنه.
- 4- الإصلاح: هو ترقية وتحسين وتطوير إلى الأفضل وإزالة الفساد.
- 5- المشاركة السياسية: تعني المساهمة الإيجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوي فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الأصعدة من الأسرة ومنظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات الدولة.

الدراسات السابقة:

- 1- هشام سلمان حمد الخلالية، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999م - 2012م) رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، السنة 2012م.
- 2- إبراهيم أحمد الفرجاني، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس _ جنزور، السنة 2006م.

- 3- المعتصم بالله العلوي، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من (1970م- 2009م) رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط.
- 4- رمضان اللافي أحمد ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية (دراسة حالة السودان من 1989م 2011م) رسالة ماجستير (غير منشورة) الأكاديمية الليبية العليا، طرابلس - جنزور، السنة 2014م 2015م.

تقسيمات البحث:

- تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي.
- المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي.
- المبحث الثاني: دوافع وأسباب التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

المبحث الأول:

ماهية التحول الديمقراطي

أولاً: الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي:

قبل أن نخوض في دراسة واستقراء ظاهرة التحول الديمقراطي، والتي نحن بصددنا عليها أولاً أن نحدد ونعي جيداً مفهوم عملية التحول الديمقراطي، وعواملها ومراحلها ومساراتها حتى نتمكن من استنباط ذلك المفهوم في الواقع الذي نعيشه.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع ، وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له تسبب في فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.⁽¹⁾

كما أن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition.

(1) أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، مجلة الحوار المتمدن، بتاريخ 2014/9/4م، ص5.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية للمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.⁽¹⁾

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات لتأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية لذا سوف نستعرض أهم التعريفات التي قدمت مفهوم الديمقراطية حيث إن هذا المفهوم يتسم بالاتساع والشمول حيث يعرف كولير وستيفن ليفتسكي فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة. وما نلاحظه أن هذا التعريف يركز على عنصر المنافسة وكيفية إيجاد الوسائل اللازمة لضمان سير هذه العملية.

بناء على ذلك فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار النظام الانتخابي، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات فمفهوم الديمقراطية يتضمن فكرة جوهرية، وهي قدرة السياسات العامة على الاستجابة لمطالب الجماهير، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح.

وبالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية إلا أن أكثر التعريفات شيوعاً للديمقراطية في الوقت الراهن ترجع إلى التعريف الذي قدمه جوزيف شو مبيتر Joseph Shumpeter في عمله المعروف الرأسمالية والاشتراكية والذي يعرفها بأنها نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية.

وبناء على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها.⁽²⁾

ثانياً: التمييز بين مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة بها:

1- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

هناك شبه إجماع بين الدارسين على أن عملية التحول الديمقراطي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية، إلى تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول ومن أهمها التزام بالدستور وسيادة

(1) أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة

2004م، ص 295.

(2) أبو الحسن بشير عمر، المرجع السابق، ص 7.

القانون ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ونزياً واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان.⁽¹⁾

وهذا ما ميز بين الكثير من الباحثين في مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن مفهوم الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطر مراحلها أيضاً، وذلك لأن في مرحلة الانتقال نظراً لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم والنظام الديمقراطي الحديث وبشارك في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق.

كما أن مرحلة الانتقال قد تقضي إلى ظهور نظم سياسية هجينة بمعنى أنها نُظِم لا تُعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي الشمولي، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية، وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية، وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذه النظم الهجينة باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي.

إذن فمفهوم الانتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي والممهدة له، ويمكننا أن نميز بينهما وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته، فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى دمج وضرورة المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وانعكاس ذلك على سلوك المواطن الفردي والجمعي، أما عملية الانتقال الديمقراطي فهي عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية.⁽²⁾

2- تطور الديمقراطية في المنطقة العربية:

في ظل التراجع الحضاري العربي وسيطرة الاستعمار على مقدرات الأمة إبان الاستعمار أخذ العرب يبحثون عن سبيل للخروج من تلك البوتقة ويبحثون عن مقومات وأسس تأخذ بأيديهم إلى النهوض، خاصة في زمن وُصف بزمن تسارع الأحداث، وتكاثر النماذج وتعددها ما بين رأسمالي واشتراكي وديمقراطي وليبرالي، كل على حسب دولته ومنشئه عوضاً عن تجارب الأوروبيين الفنية والناجحة عن صراعات طبقية متتالية أدت إلى حدوث نقلة نوعية داخل المجتمعات الغربية.⁽³⁾

⁽¹⁾ خير ميلاد أبوبكر، (التحول الديمقراطي في إفريقيا) الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الإفريقي، مركز الدراسات والبحوث بأمانة مؤتمر الشعب العامة، لسنة 2006م، ص120.

⁽²⁾ أبو الحسن بشير عمر، مرجع سبق ذكره، شبكة المعلومات الدولية، مجلة الحوار المتمدن. ص8.

⁽³⁾ حسين توفيق إبراهيم، رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية، السنة 2005م، ص2.

ولم يظهر مصطلح الديمقراطية في كتابات العرب حتى القرن التاسع عشر، فيما استخدمت مصطلحات أصلية مثل الشورى - وأهل الحل والعقد، والعدل والإنصاف، وقد تم تداول مصطلح الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م) في البلاد العربية وكتب الكثير من الباحثين حول هذا الموضوع أن ما يسميه الفرنسيون الحرية هو ما يطلق عليه عندنا الشورى والدول والإنصاف، وذلك لأن معنى الحرية بالحكم وهو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على إنسان، بل القوانين هي المحكمة والمعبرة، وقد انشغل كثير من الكتاب والباحثين في الفكر الإسلامي بقضية الشورى يرجوعهم إلى منابع الفكر الإسلامي وتطبيقها زمن الخلفاء الراشدين، حيث وجدوا أن منابع الفكر تعتبر أن الأمة هي الأساس، وهي مصدر للسلطات ولا تجتمع على ضلال، وهذه الأمة تقوم على فكرة المساواة لا سادة فيها إلا الشريعة التي هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجيهات، وكما أن الأمة هي التي تختار مؤسساتها من خلال ما عرف بالبيعة العامة، وقد كانت المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الإسلامية قد غيّبت فترة طويلة ما أحدث ثغرة كبرى في الوطن العربي.

إن الظلم والجور والتعسف الذي مارسه الاستعمار بحق الأمة العربية الذي شكل تياراً عريضاً في معظم الأقطار العربية يعمل على بناء أسس وقواعد الحرية والاستغلال، ومع ظهور الاستقلال العربي اتجه النظام السياسي إلى اعتماد الدساتير كمنظم أساسي لحياة المجتمع والدولة ثم تسارعت التحولات نحو أشكال متعددة من الحياة السياسية، اقتبس كل منها أجزاء معينة من الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بقواعد وأسس الاختيار الشعبي لممثلي الأمة مما شكل ديمقراطيات عربية تبلورت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على شكل تحولات سياسية تسعى إلى المشاركة الكاملة في الحكم والفكرية.⁽¹⁾

3- مفهوم الإصلاح السياسي والدستوري:

لا يُعدُّ الإصلاح السياسي ظاهرة مستقلة عن الظواهر السياسية الأخرى، فهناك بعض المفاهيم المقاربة التي لها علاقة به، وهو نتاجاً لها، كمفهوم التنمية السياسية الذي هو حقل لم يستطع أن يتخلص من الأزمة المفاهيمية، بالإضافة لعدد من المفاهيم المنبثقة عنه كالتحديث السياسي، والتغيير السياسي، وهناك القرار السياسي المستند إلى الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية والسياسية، التي تحدد نوعية الإصلاح السياسي إلى حد بعيد، من خلال نوعية الثقافة السياسية التي يكتسبها المواطن من مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة، والمدرسة، والجامعة، ودور العبادة، والإعلام، وغيرها التي ترتبط به بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى.

(1) يسري الغرابوي، ندوة عن نظام الشرق الأوسط الجديد، مركز الدراسات السياسية، السنة 2004م، www.sima.tk.

وتلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دوراً في تدهور الأوضاع وتفهمها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة حيث تقف موقفاً متعارضاً مع مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتساهم باتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، مما يجعل من الحكام والمحكومين يعيشون في أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي، الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاري ويخرجهم من التخلف والاستبداد. (1)

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالعديد من مفاهيم ذات دلالات كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وصولاً إلى الحرية بمفهومها الشامل.

لهذا فإن مفهوم الإصلاح السياسي Political Reform من المفاهيم التي لم يرد بشأنها تعريف محدد في إطار العلوم السياسية، حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإن مجالات الإصلاح السياسي تتعدد وفقاً لتعدد أنواع مجالات النظام السياسي. (2)

ويقصد بالإصلاح السياسي من الناحية اللغوية هو التغيير من حال إلى حال، أو التحول من شيء والانصراف عنه، والإصلاح لغة: هو ضد الفساد أي أنه أصلح الشيء إزالة عنه الفساد، فالإصلاح ترقية وتحسين وتطوير إلى الأفضل والأرقى.

أما من الناحية العلمية: فإن الإصلاح السياسي هو مزيد من الديمقراطية متمثلة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

(1) هشام سلمان حمد الخلافة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999م-2001م) رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، السنة 2012م، ص 23.

(2) رمضان اللافي أحمد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية (دراسة حالة السودان من 1989م-2011م) رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية طرابلس، جنزور، 2014م-2015م، ص 16.

إن الديمقراطية دائماً ما كانت تحمل في طياتها معاني ودلالات كثيرة من قوانين وتشريعات للمواطن العربي على وجه الخصوص، فمع مرور الوقت وتعاقب الأزمنة أصبحت الديمقراطية تستعمل كأداة لخداع المواطن العربي، عن طريق الخطابات والوعود الكاذبة التي تم تطبيقها كلياً على أرض الواقع، إضافة إلى ذلك وجود سجون أساسها قمع المطالبين بالحرية كالمساواة وحرية التعبير وتحسين الوضع المعيشي، إلا أن القمع والتعذيب والتنكيل كان مصير المواطن العربي.

إذا الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية يقصد به عملية تحول من مجتمعات استبدادية أو تسلطية إلى مجتمعات ديمقراطية، أي أن عملية التحول نحو الديمقراطية المطلوب إجراؤها في المجتمعات العربية أن تجمع بين الخصوص وبين معالم الديمقراطية كما يفهما العالم في مراحل تطورها الراهنة، والاستفادة من التجربة التاريخية لظاهرة التسلط السلطوي والحكم الاستبدادي في المجتمعات العربية القديمة وحتى الحديثة، واللحظة التاريخية التي تعيشها هذه المجتمعات الآن في علاقتها مع المجتمع العالمي.⁽¹⁾

لهذا اختلف الناس دائماً على فكرة الإصلاح بين رؤيتين رؤية شاملة تطلب تغييراً كبيراً وشاملاً في كل النواحي، ورؤية تدريجية تطلب تغييراً تدريجياً على مراحل، وينطبق هذا الأمر على الإصلاح السياسي والدستوري في بعض الدول العربية، فهناك من يرى ضرورة تغيير الدستور وتغيير نظام الانتخابات وتغيير القوانين المنظمة للحياة العامة سواء المتعلقة بالأحزاب أو الصحافة أو الجمعيات أو النقابات ... إلخ.

وهذا ما يجعل أمر الإصلاح السياسي والدستوري يحتاج إلى تغيير مندرج يصل في نهايته إلى التغيير الشامل، وهذا أقرب إلى طبائع الأشياء، وهذا التغيير المندرج يجب أن يشمل عدة قطاعات سواء منها على مستوى الدولة والحكومة أو الأحزاب القائمة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية ... إلخ.⁽²⁾ وبالتأكيد فإن الواقع التاريخي في البلدان العربية أثبت أن أي إصلاح حقيقي سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي لن ينجح بغير إصلاح سياسي حقيقي وعليه فيجب البدء أولاً في الإصلاح السياسي الذي يضمن الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد في كل مناحي الإصلاح.⁽³⁾

⁽¹⁾ يسري الغريابوي، الناجحة في العالم، شبكة المعلومات الدولية، موقع الحرية www.slma.tk.

⁽²⁾ أبو العلا ماضي، مرجع سابق، ص 65.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 74.

المبحث الثاني:

دوافع وأسباب التحول الديمقراطي في الوطن العربي

قام العديد من الباحثين على دراسة وتحليل تجارب التحول الديمقراطي التي شهد العالم تحول العديد من الدول خاصة تلك التي تنتمي للدول العربية النامية إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية في محاولة للوقوف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي وصولاً إلى تحديد العوامل المشتركة والمتشابهة في كافة تجارب التحول الديمقراطي والتي تمت وفقاً لموجات كبرى اجتاحت العالم، فالموجة الأولى والتي تمت جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية وصلت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة فمع بداية عشرينيات القرن العشرين أجريت انتخابات عامة وحررة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م حتى بدأت موجة جديدة صغيرة في التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية سابقاً والنمسا وإيطاليا واليابان، أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974م ثم شملت كلاً من اليونان وأسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية كما طالت الموجة بعض من بلدان آسيا أيضاً كالفلبين وكوريا الجنوبية، ومع نهاية الثمانينيات وبانتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي شهدنا عملية انتقال السلطة في عدد من دول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية وقد بدأت هذه السلسلة في بولندا منذ عام 1988م ثم انتقلت عدوى التحول إلى المجر فألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا.⁽¹⁾

وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة موجة رابعة حيث ضمت هذه الموجة دولاً جديدة تحولت إلى ديمقراطية في أوروبا الشرقية وهي سلوفاكيا 1998م وكرواتيا 2000م وصربيا 2000م وجورجيا 2003م، وأخيراً في أوكرانيا 2004م والتي بسبب الإخفاق في مواجهة تحديات التحول الديمقراطي، وتعود الآن لتنظم إلى دول الموجة الخامسة المتمثلة في دول الربيع العربي والتي انطلقت في عام 2011م وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا باستثناء تلك التجارب يظهر جلياً التباين بين تأثير عوامل التحول الديمقراطي في مختلف البلدان السالف ذكرها فلم يكن ضرورياً أن تؤدي ذات العوامل إلى ذات النتائج وإن كان هناك تشابه في بعضها أو تطابق أحياناً في البعض الآخر، وبصفة عامة فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجاً لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي بعضها داخلي والآخر خارجي وبعضها يتعلق

(1) أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق، مجلة الحوار المتمدن، ص10.

بالعوامل البنوية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.⁽¹⁾

أولاً: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي:

1- انهيار شرعية النظام السلطوي:

على الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الدول الغربية مثل أمريكا وأوروبا في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ زمن بعيد في العديد من الدول ومنها أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط ووسط أوروبا وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية أنت ضمن أوليات السياسة الدولية تجاه هذه الدول، والنظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان العربية لصالح تأمين تدفق مصالحها وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي وتأمين حق الحصول على القواعد لقواتها العسكرية.⁽²⁾

إن ما جرى في الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2011م ساعد على أن يجعل من قضية إصلاح العالمين العربي والإسلامي مطلباً أمريكياً وعالمياً، فإن ما جرى في العراق يوم 9 أبريل عام 2003م ساعد على أن يجعل من القضية ذاتها مطلباً عربياً وإقليمياً ومحلياً ملحاً، وخاصة بعدما تحول الإصلاح المنتظر إلى إحباط مكثوم لدى الشباب التي فشلت أنظمتهم الحاكمة في تعليمهم وتوظيفهم إلى غضب متراكم.

إن الحاجة الماسة لنظام إقليمي جديد في العالم العربي يستند إلى دول عصرية تقوم على أساس الحق والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والحريات العامة والخاصة وتفعيلها لما يخدم الأهداف المشتركة للتوافق مع الأوضاع الجديدة التي تعرضها البيئة الجواستراتيجية في المنطقة، وتفعيلها عن طريق دعمها مادياً ومعنوياً ودعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل المبادئ الأساسية مثل التعليم والصحة، والإسهام في إدارته وتوسيع دوائر خطتها والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الأخرى المؤثر في العمل الثقافي.

⁽¹⁾ نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية صربيا وسلوفاكيا نموذج، منتدى البدائل العربي، قدمت الورقة في المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في القاهرة بتاريخ 2010/7/5م.

⁽²⁾ حسن نافعة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين متطلبات الواقع الداخلي والضغط الخارجي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، العدد 87، السنة 2004م، ص14.

ولهذا يعد إصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل دورها أكثر إلحاحاً وأهم الركائز في تطوير النظام الإقليمي العربي، بمعالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على الساحة وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدولية وأيضاً القضية العراقية.⁽¹⁾

فقد تنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وإعادة تأهيل المجتمع، ومن الطبيعي أن يكون وقت ومدة زمنية، وبعدها إما أن تكتمل مهمتها أي أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة أو تنتهي شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته منها التغيير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع، ومن هنا يصبح المجتمع أقل تسامح وتفاعل مع النظام ومؤسساته في التصدي لموجات الغضب ومشكلات الشرعية تختلف من حيث طبيعة النظام، ففي النظام الديمقراطي شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح له حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منه منتخبوهوم بينما في النظام الديكتاتوري أو السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام.

2- دور المجتمع المدني في برامج الإصلاح:

لقد تطور المجتمع المدني تطوراً هائلاً في العقود الأخيرة، وتعاضم دوره وتراجع معه دور الحكومات وخاصة في البلاد التي تطورت ديمقراطياً واقتصادياً، وعلى هذا الأساس فإن دور المجتمع المدني في البلدان العربية يتراوح بين التقدم والتراجع وبين التطور والجمود وهذا الدور ينطبق على جميع القضايا التي يشارك فيها المجتمع المدني بأشكاله وصوره كافة، ويشند هذا الدور أهمية في برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فإن المنطلق الأول لتنامي دور المجتمع المدني في كل المجالات بما فيها مجال الإصلاح يبدأ بإطلاقه من عقالة وفك قيوده وتوفير المناخ القانوني والسياسي المشجع للقيام بهذا الدور.⁽²⁾

لهذا لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً وحيوياً في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، وأخذ هذه المؤسسات من الركائز الهامة في تفعيله الديمقراطي والحياة السياسية، والمجتمع المدني كمفهوم هو مجتمع المدن والمؤسسات وتعني المؤسسات تلك التي ينشؤها الناس إرادياً وطوعاً فيما بينهم لتنظيم حياتهم، وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة، ولا تخضع لسيطرة الدولة

(1) رمضان اللافي أحمد، مرجع سابق، ص 34-35.

(2) أبو العلا ماضي، مرجع سابق، ص 171.

مباشرة، وتعمل بشكل أساسي على مبدأ غير ربحي، وتشمل النقابات المهني والعمالي والجمعيات والأحزاب والاتحادات وكذلك الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال والنوادي.

أهم ما يميز هذه المنظمات المرنة والثقة الشرعية والخبرة الجماهيرية، وفي العالم العربي ما زالت هذه المنظمات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات، تتمثل باختلاط المفاهيم والأولويات وعدم وضوح عملها، ووجود التباس في أغلب الأحيان في العلاقة بين هذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة، وأحياناً لضعف في أدائها بسبب غياب الديمقراطية وتغول السلطة التنفيذية في عملها، وغياب الشفافية في أمرها وهياكلها، مما أثر على علاقة أعضائها وجعلها ضعيفة بسبب تعرضها لسوء الإدارة إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الإمكانيات المادية، وغياب التمويل الكافي من قبل الحكومة، أو أنها لا تتلقى أي دعم على الإطلاق.⁽¹⁾

ونلاحظ أنه هناك تفاوتاً بين الدول العربية من حيث وجود المجتمع المدني ودرجة تطوره ومدى فاعليته وتأثيره في الحياة السياسية، فهناك دول كثيرة يوجد بها أحزاب ونقابات وجمعيات ثقافية واجتماعية ورياضية، وهناك دول أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي تحظر قيام بعض تنظيمات المجتمع المدني، مثل الأحزاب السياسية وبعضها يحظر النقابات المهنية والعمالية وهذه المسألة يمكن فهمها في ضوء التعاون بين النظم العربية من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي وخصوصاً تكويناتها الاجتماعية.⁽²⁾

4- التحرر من أغلال التبعية:

تعد الأمة العربية من الأمم الفريدة في المجتمع الدولي التي حققت وضعاً متقدماً من خلال إسهامها الماضي في الحضارة البشرية أو تردد الحديث عن صفاتها القومية، ولكن بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية، نرى سريان التخلف على هذه الأمة ولعدة قرون، ولأجل السيطرة والقضاء على هذا التحدي المتمثل بالتخلف يجب الإسراع بتنمية وتحديث سياسي شامل، أي إجراء عملية تغيير وتقديم جذري في كل مجالات الحياة العربية وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا وحده يجعلنا نعيش حضارة العصر بما تحمل من تنمية وتحديث.

ولأجل السير نحو تحقيق تنمية وتحديث عربي ينبغي الانطلاق من خصوصية البيئة العربية ليتسنى لنا الإلمام بها لكي نظهر الشخصية العربية في أي خطوة نحققها إلى الأمام، خاصة ونحن نعيش في تجمع مع (إسرائيل) التي يعدها الكثير أوروبا الشرق الأوسط، وكذلك نعيش عقدة التفوق الأوروبي، التي تغذي أطماع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لأجل التوسع وفرض المزيد من التبعية والسيطرة على سياسيات الأقطار العربية واقتصادياتها.

(1) محمد أحمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومركزاته (دراسة حالة الأردن) مجلة المنارة، جامعة آل البيت، العدد7، المجلد 13، السنة 2006م، ص116.

(2) محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة، المستقبل العربي، العدد 157، السنة 1992م، ص11.

وبعد التحرر من قيود التبعية بكافة أشكالها هو الشرط الأساسي لإمكان التحديث، وأن التناقض بين التبعية والتنمية تناقض أصيل وكامل لا يقبل أنصاف الحلول، لأن تخلف الأقطار العربية هو نتاج أصيل للتبعية الاستعمارية التي سببت تحطيم التوازن القديم لاقتصاديات البلدان المتخلفة.

لقد كان لأثر الاستعمار خلق حالة من التبعية الاقتصادية بالاعتماد على الغرب في كل ما تحتاجه من المواد المصنعة، وجعل الأقطار العربية تعتمد فقط على سياسة تصدير السلع الأولية، ومن ثم أن الفائض الاقتصادي في المجتمع العربي استغل أغراض غير إنتاجية بأغراض تهم رفاة شيوخ القبائل وكبار الملاكين وجهاز السلطة الذي يخدم تلك الأغراض، أو يحول بنوك القوى الرأسمالية الذي يستثمر الفائض لزيادة معدلات التنمية لمجتمعاته.⁽¹⁾

ويلاحظ أن تواجد الاستعمار قد تعزز ليس فقط على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بل على مستوى التبعية السياسية، حيث إن العديد من الأقطار العربية لها ولايات سياسية وليس فقط ولايات اقتصادية، وقد توضحت هذه الولاءات عبر السماح ببناء العديد من القواعد العسكرية في الأرض العربية مثل قاعدة الظهران الجوية الأمريكية، والقاعدة الجوية ومحطات الاتصالات الإلكترونية والمراقبة في سيدي يحيى في المملكة المغربية، والقاعدة الملكية الجوية في جزيرة المحرق، وقاعدة الجفير في البحرين ومطار الصخير في المنامة، والقاعدة الجوية في منطقة الذبية، المطار العسكري في مسقط، القاعدة الجوية في المغيرة وأخرى في الجبل الأخضر، والقواعد الجوية في خميس مشيط وتبوك في السعودية.

وترسخت هذه الولاءات خلال الحرب العدوانية على العراق في 17/1/1991م حيث قدمت أقطار الخليج العربي، ومصر، وسوريا، والمملكة المغربية الدعم المادي والمالي والعسكري للولايات المتحدة لأجل ضرب العراق، وكانت تلك الخطوة سبباً في أن يتواجد الاستعمار مباشرة في الأرض العربية، وتعزز تواجده فيما بعد اتفاقات عسكرية ثنائية عقدتها الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا مع كل قطر خليجي على حدة عام 1992م وكان هذا التواجد سبباً في قبضة الاستعمار على الوارد العربية وخاصة النفط الذي يعد أهم سلعة اقتصادية.

وأخيراً أدت هذه الولاءات خاصة بعد انحسار الدور الروسي إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر مدريد 1991م اتفاقات أوسلو 1995م بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي فسحت المجال لاتفاقات عربية مع الكيان الصهيوني، وبالتالي السير في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي دعا إليه شيمون بيريز والذي دعا إلى وضع الخبرة الإسرائيلية والاقتصاد العربي في إطار عمل مشترك في منطقة الشرق الأوسط.

(1) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص 525.

أن كل ذلك يدعونا للقول أن شرط إزاحة التأثير الاستعماري من المنطقة، وإلغاء أو تخفيف تبعية الاقتصاد العربي ومن ثم استثمار الناتج القومي العربي الذي يزيد عن حاجة المجتمع الضرورية في زيادة الإنتاج يجب أن يتم بقوى سياسية تقود التنمية والتحديث السياسي، أي ربط عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي بعملية التحرر الذي به تسترد حرية الإرادة الوطنية المهيمنة على القطاعات المسيطرة على الاقتصاد القومي، وثانياً خلق قيادة وطنية قادرة على استثمار وسائل الإنتاج الأساسية وتوجيه النظام الاقتصادي وأخيراً إزاحة القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة العربية الذي أخذت الدول الخليجية العربية، خاصة بعد أزمة الكويت، تعويض المستعمر عن نفقاته.

أن شرط التحرر من الاستعمار سوف يكفل مستوى معيشي أفضل لغالبية الشعب العربي وحياء أفضل إلى المستوى المادي والاقتصادي والثقافي مما يؤدي إلى وضع أهداف للسياسة الاقتصادية تتجاوز الناتج القومي لتمتد بتحديد أهداف قيمة يتفق عليها المجتمع العربي نفسه ومن أهمها قيمة الحرية والعدالة الاجتماعية وقيمة التواصل الإنساني وتحقيق هذه القيم يمكن أن تتحقق معدلات مرتفعة من التنمية والتحديث السياسي الذي يؤمن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.⁽¹⁾

ثانياً: الأسباب الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:

1- دور التفاعلات الدولية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية:

اهتمت جميع تغيرات الديمقراطية بما يجري في إطار النظام الدولي من أنشطة وتفاعلات مثل التحالفات العسكرية والحروب والعلاقات الدبلوماسية وأنشطة المؤسسات ما بين الحكومية في أطر الأمم المتحدة والمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن العلاقات بين المجتمعات ضمن أنواع مختلفة من الفضاءات السياسية والعمليات الاقتصادية والمالية العالمية، والإعلام العالمي، وشبكات الاتصال العالمية وتمثل الضغوط الدولية المناصرة للديمقراطية عاملاً تفسيرياً بالغ الأهمية لمظاهر وصور ومؤثرات وآثار العمل الخارجي وذلك مع تصاعد دور الأطراف الخارجية القوية مثل الولايات المتحدة والمصرف الدولي في تشجيع الديمقراطية الليبرالية في آسيا منذ ثمانينات القرن العشرين بعكس تجاهلها لذلك في العقود السابقة كانت الضغوط تتوجه بصورة مباشرة إلى نظم الحكم التسلطية التي تعتمد على تلك الأطراف الخارجية لتوفير القروض والإعانات والمبادلات التجارية.⁽²⁾

(1) خميس دهام حميد، المرجع نفسه، ص 526.

(2) خير ميلاد أبوبكر، مرجع سابق، ص 123.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوى الناعمة أي النظر إلى الدول التي تقترض من دول أخرى مثل صندوق النقد الدولي وغيره، حيث أعطى ذلك للدول تلك نفوذ هائلة في الدول الأخرى، وتتحكم في السياسة الدولية وفي اتجاه الدول نحو الديمقراطية وتلعب الدول والمنظمات المانحة على النظم الغير ديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويلها تجاه الديمقراطية حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد في المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلية للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية، فتؤكد أمريكا وبريطانيا وغيرها من الدول المانحة على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، وكذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي، وفي بعض الأوقات يرتقي دور الدول الضاغطة من عملية التحفيز على التحول الديمقراطي إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي.

2- التدخل العسكري الخارجي:

يعتبر في بعض الأحيان التدخل العسكري الخارجي سواء كان تدخل مباشر كحالات الحرب على غرار ما حدث في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو حالة الاحتلال الأجنبي وقد ساق النظام الأمريكية حجة نشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة السلطوية في تبرير الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003م وأفغانستان في 2001م والتسويق سياسياً وإعلامياً للهجوم والاحتلال العسكري على دولة العراق أو تدخل عسكري خارجي غير مباشر، وذلك عن طريق دعم الحركات الانفصالية والثورية المسلحة بالتسليح والتدريب في مواجهة النظم السلطوية وقد قامت أمريكا ودول حلف الناتو بدعم الجيش الحر في سوريا ضد نظام الأسد ودعم المعارضة في ليبيا ضد نظام القذافي، وقد ثبت فشل التدخل العسكري الخارجي كعامل محفز للتحول الديمقراطي، ولا يدحض من ذلك نجاح التجربة الديمقراطية في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فسبب ترسيخ الديمقراطية ونجاح عملية الديمقراطية في تلك الدولة يرجع إلى اقتناع شعبيهما بضرورة تطبيق الديمقراطية، بل وتحول إلى خطر يهدد فكرة الديمقراطية من أساسها، وذلك بسبب النتائج السلبية والآثار الناجمة عن استخدام القوة العسكرية الخارجية بهدف فرض الديمقراطية التي فشلت في حالات عديدة أمثال العراق وأفغانستان، وكل التجارب أثبتت أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج دون أن يكون للشعوب إرادة حقيقية في التغيير والتحول إلى الديمقراطية، وتكون الشعوب هي الفاعل الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي وينحصر الدور الخارجي في الدعم السياسي والاقتصادي والتموي لتلك الشعوب دون محاولة التدخل العسكري من الدول الخارجية.⁽¹⁾

(1) أبو الحسن بشير عمر، مرجع سبق ذكره، شبكة المعلومات الدولية، مجلة الحوار المتمدن، ص12.

الخاتمة والاستنتاجات

من المعروف لم تكن الاهتمامات الأخيرة بالإصلاحات السياسية بناء على رغبة القادة السياسيين في البلدان العربية، وإنما نتيجة ضغوط شعبية داخلية ودولية وخارجية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لنشر نموذجها في الديمقراطية والعولمة، لكي تسيطر على مقدرات الشعوب بعد أن انتهى دور بعض الزعماء بالنسبة للإدارة الأمريكية ولم يعد مقبولاً داخلياً وخارجياً مما جعلها تفكر في تغيير الوجوه لضمان المصالح الأمريكية، وأن التجربة العراقية في الإصلاح السياسي دفع بعض قيادات الدول العربية إلى التفكير بهذه الإصلاحات ولو بشكل بطيء جداً كونهم لا يرغبون بها وفق الضوابط الأمريكية وإنما يريدونها وفق مصالحهم الشخصية، فبدأ البعض يتحدث عن مشاركة سياسية وانتخابات وتعددية حزبية، والقسم الآخر يفرج عن المعتقلين السياسيين لإرضاء المعارضة السياسية وأن هذه العملية سوف تفشل إذا ما توفرت النية الحقيقية في الإصلاح والمشاركة السياسية والسماح للرأي والرأي الآخر أن يسود في جو هادئ من الحوار بدلاً من لغة التفجير والاختطاف والقتل والتعذيب والعنف والعنف المضاد.

ونستنتج من كل ما يلي:

- 1- تعاني المنطقة العربية من مشكلة عدم الاستقرار من أكبر العقبات التي تقف أمام تحقيق التحول الديمقراطي في البلدان العربية.
- 2- تشابه مواقف الدول العربية المتمثلة في مقاومة ورفض التدخلات الخارجية.
- 3- تنمية الاقتصاد الوطني والعربي والإسلامي وتكامله وبنائه على أساس الاعتماد على الذات، وعلى الموارد المحلية والوطنية والعربية والإسلامية كداعم أساسي لكل أشكال المقاومة.
- 4- إشراك ذوي أهل الحل والعقد من الفقهاء والعلماء وخبراء في اتخاذ القرار وتنفيذه باعتبارهم القوة الأساسية لبناء مجتمع يقاوم الظلم والفساد والمحسوبة والعدوان بكل أشكاله.
- 5- تفكك الأمة ويزوغ النزاعات الثنائية بين الدول بعضها ببعض سواء كانت خلافات طائفية أو مذهبية أو سياسية وهذا ما أضعف قوى الأمة وأنهكها وأعطى الفرصة لأعدائها لتوظيف هذا الخلاف واستثماره.
- 6- التحصين بالقيم الأخلاقية والوازع الإيماني في مواجهة صور التحلل المنشورة في الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية وتقديم البدائل في كل هذه الوسائل سواء عن طريق الهيئات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ومراكز الوعظ والمساجد...إلخ.
- 7- أخيراً لا توجد ضمانات كافية بأن الإصلاحات التي تُتخذ يمكن أن يكون لها صفة الاستمرارية، أو يمكن أن يتم التراجع عنها بسبب ظروف داخلية أو خارجية فعلى سبيل المثال تمت

الإطاحة بالعديد من الإصلاحات والتوجهات في العالم العربي بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990م ، ويعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة.

قائمة المراجع

أولاً / الكتب:

1- أبو العلا ماضي، رؤية الوسط في السياسة والمجتمع، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، ط1، لسنة 2005م.

ثانياً/ الدوريات (المجلات والصحف العلمية):

أ- المجلات:

- 1- أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، مجلة الحوار المتمدن، بتاريخ 2014/9/4م.
- 2- خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، السنة 1999م.
- 3- محمد أحمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (دراسة حالة الأردن) مجلة المنارة، جامعة آل البيت، العدد 7، المجلد 13، السنة 2006م.
- 4- محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، السنة 1992م.

ب- الصحف:

- 1- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2004م.
- 2- حسن نافعة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين متطلبات الواقع الداخلي والضغط الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، العدد 87، السنة 2004م.
- 3- حسين توفيق إبراهيم، رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية، السنة 2005م.

- 4- خير ميلاد أبوبكر، التحول الديمقراطي في إفريقيا، الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الإفريقي، ندوة علمية نظمها مركز الدراسات والبحوث بأمانة مؤتمر الشعب العام، طرابلس، ط1، السنة 2008م.
- 5- يسري الغرابوي، ندوة عن نظام الشرط الأوسط الجديد، مركز الدراسات السياسية، السنة 2004م، www.sima.tk.

ثالثاً/ الرسائل العلمية:

- 1- رمضان اللافي أحمد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية (دراسة حالة السودان من 1989م إلى 2011م) رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية طرابلس، جنزور، السنة 2014-2015م.
- 2- هشام سلمان حمد الخالدية، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999م-2102م) رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، السنة 2012م.

رابعاً/ المؤتمرات والندوات:

- 1- نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية صربيا وسلوفياكيا نموذج، المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في القاهرة بتاريخ 2010/7/5م.

خامساً/ شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

- 1- يسري الغرابوي، الناجحة في العالم، شبكة المعلومات الدولية، موقع لحركة www.sima.tk.

علاقة التخطيط الداخلي بتدفق ومناولة ونقل المواد داخل المصنع

دراسة تطبيقية على مجمع الصناعات الصوفية – بني وليد

أ.أسماعيل عبد الكريم الاسطى

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

مقدمة :

الترتيب او التخطيط الداخلي هو عملية تخطيط ترتيب مسالك انتاج كل جزء من مكونات المنتج التام ، ومسلك كل عملية من العمليات الصناعية التي تتكون منها العملية الانتاجية حتى يصبح المنتج متكاملًا ، من اجل تحقيق اعلى كفاءة انتاجية ممكنة للوحدة الصناعية ، وذلك من خلال تخفيض الوقت اللازم لعمليات النقل والمناولة وتحرك العاملين وتنقلهم داخل المصنع . وكلما قل الوقت المطلوب لعملية الانتاج كلما ادى ذلك الى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ، كلما انعكس ذلك على زيادة معدل الانتاجية في المصنع . كما ان الاستغلال الامثل للمساحة المتاحة في المصنع ، يقلل من تكاليف الانتاج . وتهدف عملية التخطيط الى تحقيق الكفاءة التشغيلية والتنسيق الفعال بين المواد والافراد والآلات . كما يهدف التصميم الداخلي للمصنع الى المساعدة على تدفق المواد خلال عملية التصنيع بسهولة وانتظام من لحظة وصولها الى بوابة المصنع الى حين خروجها بعد ذلك للشحن كمنتجات نهائية ، وينبغي ان تتحرك بأعلى كفاءة ممكنة . والهدف الاساسي من التصميم الداخلي للمصنع هو الحاجة الملحة لإقامة نظام متكامل للإنتاج في نطاق المصنع ، وفقا لمواصفات السلعة المراد انتاجها وطبيعتها ، وطبقا لحجم الانتاج المتوقع ، وطبيعة العمليات الصناعية وتسلسلها .

(<http://www.myqalqilia.com>)

أولا : مشكلة الدراسة :

تعاني البعض من المصانع من سوء الاهتمام بعملية التخطيط الداخلي للمصنع وذلك من حيث ترتيب الأقسام داخل المصنع وترتيب الآلات والمعدات داخل هذه الأقسام مما يؤثر سلبا على تدفق ونقل ومناولة المواد داخل المصنع من حيث ارتفاع تكاليفها ، وبطء تحركها داخل المصنع وهذا بدوره يؤثر على الكفاءة الانتاجية الكلية للمصنع . وايضا بعض المصانع لا تراعي عملية اجراء التعديلات اللازمة للتخطيط الداخلي للمصنع بحيث يتماشى مع التطور السريع في عمليات الانتاج .

وهنا يأتي السؤال التالي لتحديد مشكلة البحث :

هل هناك علاقة بين التخطيط الداخلي للمصنع وبين تدفق ومناولة المواد الصناعية داخل المصنع ؟

ثانيا : فروض الدراسة :

- 1 - سوء التخطيط الداخلي للمصنع يعود الى :
 - ضعف الاهتمام بإجراء التعديلات اللازمة للتخطيط الداخلي بحيث يتماشى مع التطور السريع في عمليات الانتاج .
 - قلة ادراك اهميته .
 - سوء اختيار موقع المصنع .
 - لا توجد خطوات اساسية متبعة في اعداد تدفق ومناولة المواد الصناعية داخل المصنع .

- 2 - هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الداخلي للمصنع وبين عملية تدفق ومناولة المواد الصناعية داخل المصنع .

ثالثا : أهداف البحث :

- 1 - معرفة مدى مساهمة التخطيط الداخلي للمصنع في اتقان عملية تدفق ونقل ومناولة المواد داخل المصنع .
 - 2 - وضع بعض الحلول الملائمة التي تساعد في تحسين عملية التخطيط الداخلي للمصنع .
 - 3 - توعية ادارة المجمع بأهمية عملية التخطيط الداخلي للمصنع ودورها في رفع وزيادة الكفاءة الانتاجية .
 - 4- معرفة نقاط القوة والضعف في الطريقة المتبعة للتخطيط الداخلي للمصنع .
 - 5- التعرف على طبيعة المشكلات المؤثرة في عملية التخطيط الداخلي للمصنع .
- رابعا : اهمية البحث :

- 1 - نحاول من خلال هذا البحث المتواضع اضافة معلومات جديدة كحلول مقترحة للمشاكل التي تواجهها المنظمات عند قيامها بعملية التخطيط الداخلي للمصنع وذلك عن طريق توضيح الطرق العلمية المتكاملة التي يجب اتباعها في هذه العملية .
- 2 - تساعد هذه الدراسة الباحث على اكتساب معرفة وخبرة علمية وعملية في دراسة وتحليل ومدى تطبيق المفهوم الحديث لعملية التخطيط الداخلي للمصنع .
- 3 - ان التخطيط الداخلي للمصنع عندما يتم في المصنع بشكل مناسب فإنه يؤثر على كفاءة المصنع ويؤثر على انتاجيته تأثيرا ايجابيا وبالتالي يعطي ذلك سمعة جيدة للمصنع وذلك يؤثر

على المجتمع بحيث يتزايد عدد الراغبين والمتحمسين للعمل في هذا المصنع وهذا بدوره يؤدي الى ظهور منظمات ومصانع منافسة له وهذا يساعد في تحقيق انجازات مميزة .

خامسا : منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المتكامل الذي يتكون من : المنهج الوصفي ، وفيه يتم وصف ما توصل اليه الباحث من البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها . والمنهج التحليلي ، وفيه يتم تحليل البيانات المتحصل عليها والوصول الى نتائج الدراسة .

سادسا : مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في مجمع الصناعات الصوفية بني وليد ، وتمت الدراسة على عينة عشوائية وكان عددها 44 مفردة من مجتمع البحث .

المبحث الأول : ماهية التخطيط الداخلي للمصنع :

أولاً: المقصود بالتخطيط الداخلي للمصنع:

يقصد بالتخطيط (الترتيب) الداخلي للمصنع إعداد خطة يمكن من خلالها الحصول على أفضل تنظيم للنسيهيات المادية والقوى العاملة من أجل تصنيع منتج معين أو تشكيل في المنتجات أو بمعنى آخر فإن الترتيب الداخلي يعني اختيار الموقع المناسب لكل عملية (ماكينة) للأعمال المساعدة والأنشطة الأخرى والتي تعتبر جزء من العمليات ضمن المصنع الواحد . (الصريفي / 2005 / 259)
ويمكن تعريفه بأنه عملية تهدف الى تحقيق التنظيم المادي لأقسام الإنتاج ومحطات العمل والمكانن والمخازن وأقسام الخدمات ضمن نظام الإنتاج في المنظمة . (محسن ، النجار / 2006 / 309)
ويقصد بالتخطيط الداخلي لإقسام المصنع ايضا ، التحديد المقدم لنظام العمل داخل الأقسام واختيار مواقع محطات التشغيل ، ومراكز الإنتاج ومناطق الانتظار والتخزين وغيرها ، وهو تحديد يتطلب دراسة العلاقة بين الأقسام المختلفة وتحديد مسارات الإنتاج ووسائل الاتصال بينها. (الشرقاوي / 2000 / 91)

ثانيا : خطوات التخطيط الداخلي للمصنع:-

وهناك عدد من الخطوات يجب اتخاذها لوضع التخطيط الداخلي للمصنع وتتخلص هذه الخطوات فيما يلي:-

- 1- تجميع المعلومات الأساسية ، ويمكن الحصول على معظمها في الإدارات والأقسام الأخرى ، كما يمكن الحصول على معلومات عديدة من السجلات الخاصة بقسم التخطيط.
- 2- تحليل المعلومات الأساسية.

- 3- استخدام المعلومات السابقة فى وضع خريطة لخط التجميع توضح كيف تتابع العمليات الصناعية وطريقة تدفق المواد.
- 4- دراسة العوامل التى تؤثر فى أسلوب وسرعة تدفق المواد والتى من أهمها : تحركات الأفراد، ظروف العمل داخل المصنع، نوع البناء المستخدم، درجة المرونة.
- 5- وضع الخطط التفصيلية لمناولة المواد من عملية صناعية إلى عملية أخرى وذلك بدراسة طبيعة العملية الإنتاجية وطبيعة وأنواع المواد التى تستخدم فى كل عملية صناعية من العمليات التى تكونها.
- 6- تحديد وسائل المناولة ، وبناء على درجة السرعة التى يجب ان تتدفق بها المواد وعلى طبيعة المواد نفسها يمكن تحديد المناولة داخل المصنع.
- 7- تخطيط اماكن العمل بالنسبة لكل عملية صناعية وذلك بتحديد أماكن الآلات بكل قسم صناعى وأماكن الأفراد الذين يعملون فيه.
- 8- التنسيق بين الأنشطة المختلفة داخل العملية الصناعية الواحدة وبينها وبين العمليات الصناعية الأخرى.
- 9- وضع التخطيط الداخلى للمصنع ، فتجميع الخطوات السابقة فى إطار واحد يمكن الوصول إلى نوع التخطيط المناسب.
- 10- تقييم التخطيط ، وذلك بدراسة نواحي الضعف فيه والعمل على تلافيها ويقوم بهذه الدراسة المهندسون الصناعيون وغيرهم من الخبراء فى المجالات المختلفة.
- 11- تطبيق التخطيط فى المصنع ، ويجب أن يتم ذلك تحت إشراف رئيس قسم التخطيط الداخلى للتأكد من سلامة تطبيقه.

ثالثا : العوامل المؤثرة فى الترتيب الداخلى للمصنع:-

يتأثر الترتيب الداخلى للمصنع بعوامل كثيرة من أهمها ما يلى:-

- 1- **طبيعة العملية الإنتاجية** :- وهنا نلاحظ أنه استنادا للصيغ الأساسية للتكنولوجيا تصنف عمليات الإنتاج على النحو التالى:-
 - العملية الاستخراجية : ويتم خلالها عزل واستخراج مادة معينة من بين مجموعة من المواد وجدت معها فى الطبيعة.
 - العملية التحليلية: ويتم من خلالها تحليل المادة الأولية إلى عناصر مختلفة لها طابعها الخاص.
 - العملية المزجبة: ويتم فيها مزج مادتين أو أكثر للحصول على مادة واحدة.

- العملية التجميعية: وتتميز بتجميع أجزاء أجريت عليها عمليات إنتاجية سابقة ويكون الناتج سلعة متميزة في خصائصها واستعمالاتها.
- عمليات النقل: وتهدف إلى تغيير مكان ومواقع المواد.
- عمليات التشكيل والتكيف: وتتضمن إجراء التبدل في الشكل أو الخصائص المادية . وهنا يجب أن يتم ترتيب الآلات وأماكن العمل حسب كل عملية من العمليات السابقة.

2- المنتج : يؤثر نوع المنتج على الترتيب الدخلى للمصنع فمثلا نجد أنه بالنسبة للمنتجات الصغيرة والخفيفة الوزن ، يمكن نقلها بسهولة ، لذا فإن التركيز ينصب على مواقع الآلات وأسلوب مناولة المواد ، في حين أن بعض المنتجات قد تحتاج تصنيعها إلى مبنى ذو مواصفات معينة "من عدة طوابق" وهذا بالطبع يحتاج إلى نوع آخر من وسائل المناولة مما يؤثر على الترتيب الداخلى للمصنع.

3- الأفراد : والمقصود هنا مدى احتياج الأفراد إلى توفير وسائل الراحة فإذا كانت هناك عملية إنتاج معينة تؤثر على راحة الأفراد بشكل سلبي كالضوضاء والحرارة فإنه يجب أن تعزل وتدرس بشكل دقيق أثناء إجراء الترتيب الداخلي للمصنع .

4- نمط الإنتاج:-

- ففي حالة الانتاج المنقطع يتم إنتاج السلعة حسب المواصفات التي يحددها العميل و من ثم لا يوجد مخزون سلعي.
- أما فى مصانع الإنتاج المستمر فإنه يتم إنتاج سلعة واحدة أو عدة سلع موحدة المواصفات ومن ثم نحتاج إلى وجود مخازن.
- . أما في حالة التصنع المتكرر وهو الذى يقع بين المستمر والمنقطع حيث يتم إنتاج تشكيلة واسعة من السلع لكن ليس بشكل مستمر . ونتيجة لتلك الاختلافات بين أنواع التصنيع فإنه يتوجب تصميم الترتيب الداخلى للمصنع بما يتناسب مع متطلبات عمليات التصنيع ونوعها.

5- الجودة :- إن الجودة العالية عادة ما تتطلب الآت خاصة مما يؤثر على الترتيب الداخلى للمصنع.

- 6 - خط المناولة :** بصرف النظر عن العملية الإنتاجية فإن الترتيب الداخلى للمصنع ما هو إلا وسيلة للحصول على تدفق متسلسل للمواد وفى ضوء مناولة المواد يتم تكيف الترتيب الداخلى للمصنع.
- 7- كمية الإنتاج :** يؤثر معدل الإنتاج اليومي بشكل مباشر على عدد الأقسام وخطوط الإنتاج المطلوبة مما يؤثر بدوره على الترتيب الداخلى للمصنع. (حسن / 1998 / 99- 100)

رابعا : مكان قسم التخطيط الداخلى فى الهيكل التنظيمى:

تختلف أهمية التخطيط الداخلى باختلاف حجم الشركة الصناعية وباختلاف درجة أهميته فى العملية الإنتاجية ، فلا يوجد عادة قسم لهذه المهمة فى الشركات الصناعية الصغيرة بل يقوم بها أحد رؤساء العمال أو أحد المهندسين أو مدير المصنع أو المدير العام . أما فى الشركات الصناعية الكبيرة فلأهمية الكبيرة لهذه المهمة ينشأ قسم خاص يعين فيه عشرات من الخبراء بحيث يؤدى كل منهم دوره فى مجال تخصصه.

وقد ظهر من نتائج بحث قام به جميس أبل J.Apple بين 70 شركة صناعية بأمريكا تشغل بين 600 -102000 فرد بمتوسط مقداره 250 فرد أن هناك أكثر من 35 لقب يطلق على المسئول عن قسم التخطيط الداخلى . ومن الألقاب التى تستخدمها معظم الشركات الصناعية ما يلى : مهندس المصنع ، مهندس التخطيط الداخلى ، المشرف العام على التخطيط الداخلى، المهندس الصناعى، المشرف العام، مدير هندسة الإنتاج ، مهندس العملية الإنتاجية . كما ظهر فى نتائج نفس البحث أن المسئول عن هذا القسم يخضع لمراكز سلطة تختلف من شركة لأخرى ، وعادة تخضع مباشرة للمدير العام أو نائب المدير العام أو مدير الإنتاج أو أحد رؤساء إدارات التصنيع أو هندسة المصنع أو الهندسة الصناعية.

كما ظهر من نتائج بحث آخر قام به نفس الباحث أن فى حوالى 60% من مجموع الشركات الصناعية التى تكون العينة التى عمل عليها يعتبر قسم التخطيط الداخلى جزءا من إدارة الهندسة الصناعية ، وعلى أى الحالات فعادة ما يخضع هذا القسم لإدارة الهندسة الصناعية أو لإدارة المصنع . (حسن / 1998 / 168)

خامسا : الجوانب السلوكية للترتيب الداخلى :

أ- السلوك والترتيب الداخلى:

لقد كانت طرق الرسم والأساليب الرياضية هى السائدة والمستخدمه من قبل مصممي الترتيب الداخلى ولكن هذا الدور لمصمم الترتيب الداخلى قد بدأ يتغير مع الاستخدام المتزايد للحاسوب فى هذا المجال . وقد اشارت الدراسات الحديثة الى تفوق المداخل الحاسوبية على الأساليب التقليدية التى طورها الأفراد . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل فعلا تتميز المداخل الحاسوبية على المداخل المصممة من الأفراد؟ لقد اشارت بعض الدراسات إلى عكس ذلك :-

1- حيث وجد تريبوس وهيكنز أن لدى الأفراد القدرة على تطوير تصاميم اقتصادية أكثر من الحاسوب فى مجال تخفيض كلفة مناولة المواد.

2- وأن هذا صحيحا للمصانع الكبيرة والصغيرة ، بالرغم من الافتراض القائل بإن نماذج أو مداخل الحاسوب ستكون متميزة على تصاميم الأفراد وذلك كلما زاد عدد دوائر المصنع . وعلى ذلك فإن تبني المداخل الحاسوبية يجب أن لا يتم بشكل مستعجل وذلك لاعطاء فرصة للإجابة على السؤال السابق وهو : هل أن الحاسوب متفوق على العنصر البشرى أم لا؟ كذلك فإن الجمع بين القدرات البشرية والحاسوب يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل.

ب- العلاقات بين الأفراد:-

أصبح مؤكدا أن شكل الترتيب الداخلى يؤثر على تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض وبالتالي يساعد أولا على خلق علاقات بينهم ، وبالرغم من الجهود الأولية التي بذلت لتحديد أثر الترتيب الداخلى على رضا الأفراد وتحفيزهم وأدائهم إلا أنه من الصعوبة بمكان وضع مرشحات دقيقة للترتيب الداخلى ، ولكن هذا لا يمنع مدير الإنتاج والعمليات من المسؤولية المتمثلة بضرورة متابعة المعلومات الجديدة ذات العلاقة بأثر الترتيب الداخلى على سلوك العاملين.

ج- رضا العميل :-

يستخدم الترتيب على اساس العمليات في معظم الحالات عندما يتم الإنتاج غالبا بناء على استلام طلبات من العملاء وأن المواصفات تحدد من قبل العملاء وان المواصفات تحدد من قبل العملاء . إن التفاعل الذى يحدث بين العميل والمنتج قد يخلف بعض المشاكل ولاسيما إذا كان حضور العميل لمكان الإنتاج ضرورى كالمركز الطبى أو مكتب المحاماة والمصارف والأسواق ، ذلك ان حاجات هؤلاء العملاء مختلفة وبناء على ذلك فإن الترتيب الداخلى لن يؤثر على نوعية الخدمة والسرعة التي تقدم فيها فقط ، ولكن على مستوى رضا العميل.

إن هذا يعنى أن الترتيب الداخلى فى مثل هذه المنظمات لا يمثل مشكلة لمدير الإنتاج فقط ولكنه إلى حد ما مشكلة تسويق. (عبيدات /1999/ 308 - 309)

المبحث الثاني : أهداف واهمية التخطيط الداخلى للمصنع :

أولا: أهداف التخطيط الداخلى للمصنع:-

يمكن تحقيق الأهداف الآتية من خلال الترتيب الداخلى الجيد :

- 1- توفير قدرات إنتاجية عالية من خلال تقليص الأوقات والجهود المبذولة فى عمليات التشغيل.
- 2- تقليل تكاليف المواد الأولية والأجزاء نصنف المصنوعة.
- 3- توفير مجالات القيام بأعمال الصيانة والتصليح ، و تحقيق درجة عالية من المرونة فى الإنتاج.
- 4- تحقيق التوازن الإنتاجى لمختلف المراكز والأقسام والمحطات الإنتاجية . (الصريفى /2005/

(295/

- 5- تقليل الاختناقات Bottlenecks المصاحبة لنقل المواد أو تنقلات الأفراد .
- 6- تقليل المخاطر المصاحبة للعمليات وذلك فيما يتعلق بالعنصر البشرى .
- 7- استخدام فعال للقوى العاملة ، ورفع الروح المعنوية للعاملين .
- 8- استخدام أو استغلال المساحة المتاحة بشكل فعال وكفؤ ، وتسهيل عملية الرقابة والتنسيق والاتصالات المباشرة (عبيدات / 1999 / 280)
- 9- تحسين زيادة معدل الدوران للنظام الإنتاجى وذلك عن طريق القضاء على نقط الاختناق التى تعوق التدفق .
- 10- تخفيض تكلفة مناولة المواد والحركة . (البكري / 1999 / 341 - 342) .

ثانيا: أهمية التخطيط الداخلى للمصنع:

أهمية الترتيب الداخلى للمصنع تتلخص فى النقاط التالية:-

- 1- تتوقف تكاليف الإنتاج على كفاءة خط سير المواد بين العمليات الصناعية المختلفة لعملية الإنتاج.
- 2- يحدد خط سير المواد بطريقة ترتيب الأقسام داخل المصنع.
- 3- يحدد طريقة نقل ومناولة المواد إلى زيادة كفاءة الإنتاج .
- 4- تؤدي زيادة كفاءة عملية الإنتاج إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.
- 5- تؤدي زيادة كفاءة خط سير المواد إلى زيادة كفاءة عملية الإنتاج.
- 6- تؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج إلى ارتفاع الأرباح . (زمير / 1995/ 90)

ثالثاً: مساوئ الترتيب غير الجيد:

ومن أهم مساوئ الترتيب غير الجيد هي:

- 1- يؤدي الى ارتفاع تكاليف نقل ومناولة المواد.
- 2- كثرة نسب التالف من المواد أثناء إجراء الإنتاج عليها.
- 3- التأخير فى التنفيذ وفق الجداول المقررة.
- 4- يؤدي الى حركة بطيئة للمواد داخل المصنع.
- 5- ازدياد العمل فى بعض الأقسام الصناعية فى حين افتقار الأقسام الأخرى إلى العمل.
- 6- عدم صلاحية مواقع مراكز الخدمات الحالية.
- 7- عدم إمكانية شحن البضاعة فى التواريخ المتفق عليها مع العملاء . (زمير / 1995 / 80-81)

رابعاً : الحاجة إلى التخطيط الداخلي للمصنع.

يبدأ الترتيب أو التخطيط الداخلي للمصنع مع القرار الخاص باختيار موقع المصنع . وعادة تظهر الحاجة إلى الترتيب الداخلي في داخل النظم الإنتاجية المادية أو الصناعية عند إتخاذ قرار بإنتاج منتج جديد أو إعادة تصميم منتج مما يؤدي بالضرورة إلى إعادة تنظيم المصنع القائم . أيضاً في حالات إضافة مصانع جديدة أو توسيع المصنع القائم لمواجهة المواقف المتعلقة بتغير مستوى الطلب أو تغيير موقع السوق لمنتج قائم يكون له نفس الأثر في حالات تقادم الآلات الإنتاجية أو عجز الموجود منها قد يؤدي إلى إتخاذ قرار بإحلالها بمعدات جديدة تحتاج بالضرورة إلى إعادة تصميم الترتيب الداخلي . وفي حالات أخرى قد تفرض بعض القوانين المختلفة بالبيئة أو الأمن والسلامة إعادة الترتيب الداخلي للتسهيلات الإنتاجية .

وتلعب هذه العوامل نفس الأثر في ترتيب أو إعادة ترتيب التخطيط الداخلي للمصنع في النظم الإنتاجية المكانية والتبادلية والتخزينية والخدمية ، فزيادة الطلب أو تقديم خط جديد من المنتجات قد يستدعي ضرورة ترتيب أو توسيع التخطيط الداخلي للمصنع ومنافذ البيع أو الخدمة. بلا شك أن هناك اهتمام بالترتيب الداخلي في حالة إقامة نظم إنتاجية جديدة . ولكن بجانب هذا الحدث الهام والمنطقي كثيراً ما تنشأ الحاجة إلى التفكير في تخطيط الترتيب الداخلي أو إعادة الترتيب في الحالات الأتية :

1- توسيع أو تخفيض الإدارات القائمة.:

تنشأ الحاجة إلى إعادة تخطيط الترتيب الداخلي للمصنع أو إعادة ترتيبه عند زيادة الطلب أو انخفاضه علي السلع والخدمات أو تغير مدى أو نطاق العمليات.

2- تغيير أماكن الإدارات.:

قد تنشأ الحاجة إلى تغيير مكان الإدارات نتيجة للتغير في مواصفات أو طبيعة المنتجات أو الخدمات أو بسبب تغير الطلب أو طبيعة العمليات نفسها.

3- إضافة إدارات جديدة.:

قد تنشأ الحاجة إلى إعادة الترتيب الداخلي كنتيجة لإضافة إدارات جديدة للقيام بتنفيذ أعمال جديدة لم تكن تقدم في موقع الإنتاج .

4- استبدال معدات أو إضافة معدات جديدة.:

قد تنشأ الحاجة إلى إعادة الترتيب الداخلي عند استبدال المعدات الحالية بمعدات جديدة أو عند إضافة معدات جديدة مثلاً استخدام معدات الليكترونية لأمن المعدات الميكانيكية المستخدمة .

المبحث الثالث : أنواع التخطيط الداخلي للمصنع :

أولاً: الترتيب حسب العملية "الوظيفى":-

يقصد بعملية الإنتاج مجموعة من الأنشطة التي تؤدي في محطات العمل باستخدام بعض العدد والأدوات المساعدة الأخرى وذلك لإنتاج المنتج المخطط بالمواصفات الفنية الموضوعه . (الصريفى / 299/2005)

وهو النوع من الترتيب الذى يتم فيه تجميع الآلات والتسهيلات المتشابهة والتي تؤدي نفس الوظيفة في موقع واحد (آلات الغزل توجد فيه وحدة مستقلة، آلات النسيج فى وحدة مستقلة) . وعادة ما يتبع هذا النوع من الترتيب الداخلى فى حالة عدم تمييز تدفق المواد اللازمة للمنتجات المختلفة . (ماضى / 222/1998)

ويكون الترتيب الداخلى حسب العمليات ملائماً عندما تكون هناك عمليات تصنيعية لكميات محدودة من المخرجات ذات مدى واسع فى التنوع . وربما يكون المثال الواضح لهذا النوع من الترتيب ، الإنتاج حسب الطلبية أو الوظيفة Jobbing Production . (البكري / 344/1999)

مزايا التخطيط حسب العملية "الوظيفى":-

1- يسمح هذا النوع من التخطيط بالمرونة فى استخدام الآلات والأجهزة إذ أنه يؤدي إلى تخفيض كبير فى الاستثمار فى الأجهزة بسبب أنه لا يتطلب إلا القليل من الإزدواج فى الآلات مما يترتب عليه الاقتصاد فى استخدام الاجهزة والمعدات . كما أنه يسمح بالتوسع فى استخدام القوى العاملة أو تخفيضها بسرعة.

2- يعتبر التخطيط الوظيفى أكثر أنواع التخطيط مرونة بالنسبة إلى نوع العمل الواجب أدائه . وذلك بسبب استخدام الانواع العامة من الآلات والأجهزة التي يمكن أداء العمل بها.

3- يؤدي النوع الوظيفى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج إذا قورن بالانواع الأخرى من التخطيط ، وذلك عند صناعة كميات مختلفة من المنتجات بأعداد صغيرة كما . يلاحظ أن التعديلات فى تتابع العمليات يمكن إدخالها على خطوط الإنتاج بأقل متاعب ممكنة.

4- إذا تعطلت آلة معينة فإن ذلك لا يؤدي إلى توقف العمليات الصناعية ، لأن عمل هذه الآلة يمكن تحويله إلى آلات أخرى متشابهة فى نفس القسم أو الإدارة . (الشراوي / 138-139)

عيوب الترتيب الداخلي على أساس العملية "الوظيفى":-

على الرغم من المزايا العديدة لاستخدام أساس العملية فى الترتيب الداخلى فإن هناك بعض العيوب الواجب التغلب عليها وهى:-

- 1- وجود قدر أكبر من المخزون من المواد النصف مصنوعة والمتواجدة بين مراحل الإنتاج المختلفة.
- 2- عدم إمكانية استخدام أساليب المناولة الميكانيكية المتقدمة.
3. الحاجة إلى إشراف دقيق ومباشر وبالتالى انخفاض نطاق الإشراف.
4. صعوبة تتبع استخدام المواد فى المراحل المختلفة لعملية الإنتاج.

ثانيا: الترتيب على أساس نوع المنتج:

فى هذه الحالة ترتب الآلات فى المصنع على أساس نوع المنتج ، أى على أساس متطلبات العملية الصناعية بالقسم الواحد . وبذلك يحتوى كل قسم على جميع أنواع الآلات التى تلزم العملية الصناعية الخاصة به . فتمر المواد بنفس القسم من مرحلة الخام على الآلة (1) ثم على الآلة (2) ثم على الآلة (3) وهكذا حتى تصبح منتجا نهائياً . (حسن / 1988 / 175)

ويستخدم الترتيب الداخلى حسب المنتج فى حالة إنتاج منتجات محددة التوزيع (نمطية) بكميات كبيرة . والمثال النموذجي لهذا النوع من الترتيب فى حالة إنتاج منتج نمطى فى نظام الإنتاج المستمر ، كما يحدث فى الإنتاج الكبير مثل صناعة السيارات حيث يتم ترتيب التسهيلات الإنتاجية وفقا لاحتياجات المنتج وحسب التتابع الضرورى الذى تفرضه العمليات الفنية والصناعية للإنتاج . (البكري / 345/1999)

خصائص الترتيب على أساس المنتج :

- 1- ضرورة توازن إنتاجية الآلات على الخط الواحد إذ أن أجزاء الخط تكون مرتبطة ببعضها البعض وإذا لم يتحقق التوازن تراكمت المواد فى مكان ما وتعطل باق الخط.
- 2- نظرا لكون الإنتاج منظما فإن الاحتياج من المواد الأولية يكون منظماً كذلك ، وبالتالى إذا انضمت عملية الشراء على أساس ورود المواد وقت الحاجة إليها فإنه يمكن الإستغناء عن وجود مخازن للمواد الأولية أو على الأقل بالنسبة للمادة الرئيسية.
- 3- كمية المواد تحت الصنع تكون أيضا صغيرة إذ يمكن بتوازن الآلات على خط الإنتاج الاستغناء عن مخازن المواد تحت الصنع.
- 4- جميع الآلات هنا تكون من نوع الآلة المتخصصة ذات الغرض الواحد.
- 5- تداخل وتكامل عمليات الفحص والرقابة على الجودة على خط الإنتاج.
- 6- تحكم آلى فى سرعة الخط الإنتاجى سواء بشكل جزئى أو بشكل كلى.
- 7- الاعتماد على عماله ماهرة جدا فى عمليات الصيانة والإصلاح.

8- وجود حاجة محدودة إلى عمليات تخطيط وجدولة الإنتاج التفصيلية. (الصريفى / 2005 / 235-236).

عيوب الترتيب الداخلي على أساس المنتج:

- 1- الحاجة إلى خط إنتاج كامل جديد عند الاستغلال الكامل لطاقة الخط الحالى.
- 2- عدم المرونة فى استغلال طاقة الخط لإنتاج سلع أخرى.
- 3- خطورة توقف احد المراحل الإنتاجية حيث سوف يؤدي ذلك إلى توقف خط الإنتاج بالكامل .
- 4- احتمال وجود الملل لدى العاملين نظرا للقيام بعمل روتين متكرر .

ثالثا: الترتيب الداخلي حسب الموقع الثابت:

في هذا الترتيب ، المنتج النهائي يبقى ثابتا فى مركز معين ولكن الآلات والمعدات والخامات تنقل إلى موقع المنتج، ومن امثلة ذلك الطرق المتبعة فى بناء الجسور والسدود .. وغيرها. (مرجان / 1993 / 203)

وفى بعض الاحيان كما فى مشروعات الإنشاءات الهندسية نجد أن الانتاج يتم فى نفس المصنع و المنتج الجاهز يتم تحركه ، مثلا فى حالة بناء السفن فإن المنتج يظل ثابتا حتى يتم استكماله ، ولكن لا يعنى من هذا الترتيب حسب الموقع الثابت يشبه حالة ما قبل الثورة الصناعية حيث كان نسبة كبيرة من الإنتاج يتم بواسطة الحرفيين فى منازلهم . والترتيب الداخلي حسب الموقع الثابت عادة ما يتم فى حالة أعمال الهندسة المدنية أو وحدات كبيرة الحجم مثل طائرة أو سفينة فضاء حيث يتم احضار مواد الإنتاج من آلات وعمالة ومعدات ومواد لإنهاء العملية التصنيعية . (البكري / 1999 / 323-324)

مزايا الترتيب الداخلي على اساس الموقع الثابت :

- 1- تقليل حركة المواد اللازمة للعمل للحد الأدنى ويؤدى ذلك لتقليل الأضرار المصاحبة وكذلك لتقليل كلفة النقل والحركة.
- 2- استمرارية فى تحديد الأعمال والواجبات للأفراد ، وهذا يؤدي إلى تقليل عملية إعادة التخطيط وكذلك إعلام الأفراد فى كل مرة يراد القيام بأنشطة جديدة.

عيوب الترتيب الداخلي على أساس الموقع الثابت:

- 1- الاحتياج إلى عمالة مهرة وبالتالي زيادة التكلفة.
- 2- حركة الأفراد والمعدات من وإلى مكان العمل يمكن أن تكون مكلفة.

3- استخدام المعدات والآلات قد لا يكون فعالا "ليس عاليا على الأقل" وذلك لأن هذه المعدات والآلات قد تكون فى مكان العمل بدون استخدام انتظارا لاستخدامها بعد أيام . (عبيدات / 286-285/1999)

رابعا: توليفة الترتيب الداخلي (المختلط) :

على الرغم من أننا عالجت أنواع الترتيب الداخلي فى ثلاثة اشكال مستقلة ، إلا أنه من الشائع ان يكون الترتيب الداخلي الفعلي لكثير من الأنشطة فى شكل توليفة من تلك الأشكال حتى يمكن تحقيق عدة مزايا وبشكل يلائم عملية الإنتاج . فعلى سبيل المثال - تستخدم المستشفيات أساسا الترتيب على اساس العملية حينما تقوم بإنشاء أقسام علاجية مختلفة ، ولكنها داخل القسم الواحد تعتمد فى الغالب على الترتيب على أساس الموقع الثابت. فعند إجراء جراحة لمريض يتم تجميع كل التسهيلات الإنتاجية (الاجهزة ، الاطباء ، الممرضات) فى موقع إجراء الجراحة . والعكس صحيح فكثير من شركات الإنتاج التي تستخدم الترتيب على أساس المنتج كما فى حالة خط التجميع يكون لديها ورش للصيانة عادة ما يكون ترتيبها الداخلي على أساس العملية ، كما أن صيانة الأجهزة الثقيلة بها على أساس الموقع الثابت.

الأشكال الحديثة للترتيب الداخلي:-

أولا: نظام خلية التصنيع: Cellular Manufacturing

هو عبارة عن أحد أنواع الترتيب الداخلي الذى يتم بمقتضاه تجميع الآلات فيما يسمى بالخلية Cell . ويكون اساس هذا التجميع أن تكون مجموعة الآلات الموجودة فى الخلية لازمة للقيام بتشغيل مجموعة متشابهة من الأصناف (يطلق عليها عائلة الجزء Part Families) تتطلب عمليات إنتاجية متشابهة . وبناء على ذلك فإن كل خلية تمثل نموذج مصغر للترتيب على أساس المنتج . ولكن ليس من الضرورى وجود خطوط لنقل وتحريك المنتج بين الآلات المختلفة كما هو الحال فى الترتيب على أساس المنتج.

ثانيا : تكنولوجيا المجموعات: Group Technology

حتى يمكن وضع فكرة نظام خلية التصنيع موضع التنفيذ بشكل فعال ، فإنه يجب ان يكون هناك مجموعات من الأصناف لكل مجموعة صفات وخصائص تشغيلية متشابهة ، وان يتم أيضا تمييز هذه المجموعة بشكل يسهل من التعرف عليها، وتطلق على عملية التجميع هذه تكنولوجيا المعلومات . ويتم فى ظلها تقسيم المجموعات حسب درجة التشابه فى خصائص التصميم أو خصائص فى عملية التصنيع . وعادة ما يطلق على تلك المجموعات عائلات الأجزاء التي يتم تصنيعها ، وفيما يتعلق

بخصائص التصميم التي يمكن أن تجمع مجموعة معينة من الأجزاء فهي تتضمن : الحجم. الشكل. الوظيفة التي يؤديها الجزء ، أما خصائص عملية التصنيع والتي قد تكون مبررا لتشابه الاجزاء فإنها تكون في نوع العملية الصناعية ، وتتابع العمليات المختلفة التي يجب أن تتم لكل جزء . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه غالبا ما يكون هناك علاقة بين التشابه في خصائص التصميم والتشابه في خصائص عملية التصنيع ، ولكن لا يعد ذلك شرطا أساسيا.

وبمجرد ما يتم تقسيم الأصناف تبعا لمجموعاتهم يتم وضع نظام تصنيف رقمي لتلك الأصناف ويفيد هذا التصنيف الرقمي في استرجاع قواعد البيانات الخاصة بكل صنف في حالات تصميم الصنف وعند التصنيع.

ثالثا : نظم التصنيع المرنة Flexible manufacturing :

وهو عبارة عن نفس شكل الترتيب الداخلي على أساس نظام خلية التصنيع ولكن تتم عملية الإشراف والتحكم فى العملية التصنيعية باستخدام الكمبيوتر كما أن عمل انتقال المواد وتدفقها تكون بشكل أوتوماتيكي وبالإضافة إلى احتمال وجود الإنسان الآلى Robots فى أى عملية من عمليات الإنتاج . وتتميز هذه النظم التصنيعية بإمكانية إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات المتشابهة Similar وذلك عن طريق اعادة برمجة Reprogram وحدات التحكم حسب هذه النظم التي تتضمن عدد محدود من الآلات (من ثلاثة الى اربعة آلات) أو عدد أكبر من الآلات (في حدود 12 آلة أو أكثر).

وقد جاءت فكرة تصميم نظم التصنيع المرنة والمعروفة الآن باختصار FMS لتحقيق مزايا الآلية والمرونة في حالة الإنتاج المتقطع . (ماضي / 1998 / 255-260)

المبحث الرابع : نقل ومناولة المواد :

أولاً : المقصود بنقل ومناولة المواد :

رغم أن المناولة قد عرفت في فترات مختلفة بعبارات مختلفة إلا أن الخلاصة تعني دائما أن المناولة هي ((المناولة هي المناولة)) ويشير إصطلاح المناولة إلي تحريك أي مادة ، في مكان وبأية طريقة ورغم شمول هذا التعريف وعموميته إلا أنه لا يحدد جوهر المناولة كنشاط له خطواته ومكوناته وقد ظهر بالفعل تعريف للمناولة يشير إليها بأنها تحريك الكمية المطلوبة بأسرع ما يمكن إلي المكان المناسب بأقل تكلفة ممكنة .

والتحليل الدقيق لهذا التعريف يظهر أن المناولة تتطوي على عدد من العوامل تشكل جوهر المناولة كنشاط له مكانته في المنشآت التجارية والصناعية وهيئات الخدمة العامة والمرافق والأجهزة الحكومية والقوات المسلحة وهذه العوامل هي :.

1- الحركة : الثبات ليس من طبيعة الأشياء والتسليم بهذه الحقيقة يعني أن المواد والأجزاء والأدوات والسلع لابد من تحريكها من مكان إلى مكان آخر والمناولة تختص وبحركة الأشياء بأشكالها المختلفة بأكثر الطرق كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة.

2- الزمن : ينقضي الكثير من الوقت في تحريك الأشياء من موقع إلى آخر وقد يتبادر إلى الأذهان أن الأمر الهام في المناولة هو جعل المواد أو السلع التامة في متناول اليد حين الحاجة إليها بصرف النظر عن أي إعتبار آخر.

3- المكان : تصبح الأشياء ذات قيمة ضئيلة أو معدومة القيمة في أي نشاط إنتاجي أو تسويقي إذا لم تتواجد في المكان المناسب وعدم وجود الأشياء في المكان المناسب ينطوي عليه عدة أعباء تتمثل في الجهد الإضافي المطلوب وفي الوقت الضائع للبحث عنها والتكلفة الإضافية لتحريكها والمناولة السليمة يمكنها أن تتجنب مثل هذه الأعباء بوضع المواد والأجزاء والسلع في المكان الصحيح .

4- الكمية : إن معدل الطلب للأشياء متغير من وقت لآخر بسبب التقلبات الموسمية أو الدورية أو المفاجئة والتغير في الطلب يحتاج إلى إجراءات تضمن التنسيق بين الطاقة الإنتاجية ومعدلات التصرف وفي كل عملية صناعية أو مركز توزيعي نجد أن المناولة السليمة هي التي تضمن أن كل مركز يصله باستمرار الكمية المطلوبة بالإعداد أو الأوزان أو المقاييس أو الأحجام أو الكثافة أو غيرها من المقاييس المستخدمة .

5- المساحة أو الحيز : إن الإستغلال الجيد للحيز أو المساحة أو الفراغات من العوامل المؤثرة في التكاليف ويعتبر هذا الأمر صحيحاً في الأوقات المختلفة ، سواء أثناء ذروة النشاط أو أثناء فترات الركود ، يتجاهل كثير من رجال المناولة أثر عدم الأستغلال الكامل للحيز أو المساهمة علي أساس أن إستغلالها أو عدم إستغلالها لن يغير من الأمر شيء ، ولكن العجز عن إستغلال المساحة أو الحيز المتوافر استغلالاً سليماً ينطوي عليه تكلفة علي الأقل تلك التكلفة التي تفقدها المنشأة من عجزها عن إستغلال هذه المساحة في استخدامات بديلة . (ماضي / 155-157/1998) .

ثانياً : طبيعة مشكلة مناولة ونقل المواد .:

في بداية حديثنا عن طبيعة هذه المشكلة فإنه يجدر هذا التساؤل .:

إلي أي مدى تعتبر مشكلة نقل ومناولة المواد مهمة ؟ لقد أثبتت التقارير المختلفة أن نسبة قليلة في الشركات تتفق أقل من 15 % من تكلفة العمل علي مناولة المواد . ومعظم الشركات تتفق تقريباً من 20 إلي 30 % من تكاليف العمل علي مناولة المواد . وفي بعض الأحيان تصل إلي أكثر من ألف دولار بالسنة للشخص الواحد في السنة (في الشركات الأمريكية) ومن الدراسات الهامة التي أجريت في هذا الصدد والتي تبرز أهمية هذه المشاكل تلك التي أجريت في شركة ووستجهاوي الأمريكية

wqstinghouse والتي أظهرت أن غالبية الاعمال الصناعية تتكون في ثلاث جوانب أساسية وهي : الجانب الأول : وهو خاص بالإعداد make ready ويقصد به نقل المواد والعدد والآلات اللازمة لإجراء العمل الى موقع الانتاج . اما الجانب الثاني فهو يتعلق بالتنفيذ ويقصد به الإيجاز الفعلي للعمل . اما عن الجانب الثالث فهو يتعلق بنقل ما تم تنفيذه put away وقد أوضحت هذه الدراسة أن الجزء الأكثر من العمل اليدوي يتم في الجانب الأول والثالث وهو ما يقرب من 60 إلى 80 % في متوسط وقت العامل والذي ينقضي في عمليات مناولة المواد في هدين الجانبين بينما باقي الوقت ينقضي في التنفيذ وكان نتيجة هذه الدراسة هو دفع الشركة إلي استخدام وسائل نقل أكثر فعالية . (فايد ، ابراهيم / 1988 / 261-262)

ثالثاً : أهداف مناولة المواد .:

أهم أهداف تنظيم مناولة المواد هي .:

1- خفض تكاليف وحدة مناولة المواد .:

فإن في الواضح أن التكاليف الإجمالية لمناولة المواد تنخفض إذا ما خفضت تكاليف المناولة للوحدة ، وتحقيق هذا يتطلب أن تحدد أو توزع تكاليف المناولة علي وحدات المنتج أو أجزائه ، وعملية التوزيع تكون بسيطة جداً في كثير من مواقف الصنع ،وعلى كل فإن تحليل تكاليف الوحدة . عند ما يكون ذلك ممكناً . له أهمية كبيرة في حالة المناولات التي تتضمن تكاليف عالية .

2- تخفيض الوقت الخاص بدورة الصنع : .

ويمكن تخفيض إجمالي الوقت المطلوب لصنع منتج . من استلام المادة الخام إلي تخزين السلعة النامة الصنع . عن طريق المناولة الجيدة للمادة فالإسراع في تحريك المادة أو نقلها لمسافات أقصر يؤدي إلي خفض وقت دورة الصنع وبالتالي إلي إنقاص تكاليف المخزون وتكاليف انتاج الأخرى في هذا الصدد .

3- المساهمة في إجراء رقابة أكفاً علي تدفق الإنتاج .:

وقد يؤدي نظام مناولة المواد إلي وفورات هامة ، وذلك بتسهيل عمليات الرقابة علي المنتج . وخاصة في حالة الانتاج المستمر . حيث تكون كل العمليات مفيدة مع بعضها البعض بواسطة خط الإنتاج . ومشكلة مراقبة المواد في هذا الوضع تنخفض إلي مجرد رقابة نقطة البداية ، مع مراقبة درجة التدفق عن نقطة رقابة مختارة خلال مراحل الصنع .

4- تحسين أحوال التشغيل وتوفير أمان أكثر عند تحريك المواد .:

وينعكس أثر كفاءة نظام مناولة المواد علي عدد ونوع الحوادث والمشكلات التي تقع عند تحريك المواد الصناعية ، ولهذا أثر ظاهر . في صورة إرتفاع الروح المعنوية للعامل . نتيجة لتوفير ظروف عمل أكثر أماناً .

5- تخفيض العادم أو المنتجات المرفوضة.:

لا شك أن العناية في مناولة المنتج تساهم في إعطاء مستوي جودة أعلى للسلع المنتجة ، كما وان المنتجات التالفة نتيجة لعدم كفاءة نظام المناولة تمثل عنصراً هاماً في تكلفة الصنع .

6- توفير مقدرة تخزينه أعلى .:

فلا شك أن تنظيم عمليات تخزين وحركة المواد تؤدي إلي الإستخدام الأمثل لمساحات التخزين .

7- رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق خفض تكلفة الصنع .:

ويتحقق ذلك بتطبيق الأهداف السابق الإشارة إليها ، فتشغيل الآلات والتركيبات والعمل بكفاءة إنتاجية أعلى . عن طريق المناولة الأحسن . يمكن من إنتاج كمية أكبر من السلع وبمستوى جودة اعلي نسبياً.

(عشاوي / 236-238)

رابعاً :: مظاهر المناولة الرديئة للمواد .:

1- قيام عمليات الإنتاج بعمليات مناولة المواد ، مما يصرفهم عن مزاوله لنشاطهم الرئيسي كل الوقت .

2- تعطل تحريك المواد في عملية صناعية لأخرى مما يسبب تعطل خط الإنتاج .

3-تعطل الآلات بأحد الأقسام الصناعية لعدم ورود المواد لها بالكميات وبالسرعة الكافية .

4-ضياع مقدار من الوقت أكبر من اللازم في عملية تفرغ وتحميل أجهزة النقل بالمواد .

5- تحميل أجهزة النقل بالمواد في رحلة الذهاب ، وعدم استغلال طاقتها في رحلة الإياب مما يؤدي إلي ضياع حوالي 50 % من طاقتها دون استخدام .

6- كثرة محطات تخزين المواد بين العمليات الصناعية المختلفة بسبب كثرة عدد مرات المناولة لها .

7- استخدام وسائل رديئة مما يسبب تلف او فقد جزء من المواد المنقولة بسبب طبيعتها .

8- عدم قيام قسم الصيانة بصيانة أجهزة المناولة بطريقة سليمة لتؤدي دورها بأكبر كفاءة ممكنة . (

حسن / 1998 / 240)

خامساً :: المبادئ العامة للمناولة الجيدة.:

يوجد مجموعة من المبادئ أمكن استخلاصها من الخبرة السابقة والمعلومات التي تكونت خلال سنين طويلة في هذا المجال . وعند استخدام هذه المبادئ يجب النظر إليها كإرشادات واقتراحات أكثر من كونها قواعد

1- المبادئ العامة .:

- أ - يجب العمل علي جعل عملية المناولة في أدنى الحدود الممكنة .
- ب - تخطيط المناولة علي أساس نقل الأجزاء المتشابهة مرة واحدة .
- ج - وضع خطة لتقليل عملية إرجاع المواد .
- د - السماح بالمرونة الكافية في العملية .
- هـ - وضع خطة علي أساس إستغلال أدنى حيز ممكن فيما بين العمال المتصلة ببعضها .
- و - تحريك المواد التي استلمت مباشرة إلي منطقة العمل .
- ز . جعل الأنشطة والإقسام المتصلة قريبة من بعضها البعض .

2 - فيما يتعلق بالوسائل ((الطرق)) .:

- أ - وضع خط المناولة بطريقة تضمن الحركة دائماً مستقيمة .
- ب - القيام بالمعانية ، التخزين ، والعمليات من خلال عملية النقل مباشرة .
- ج - جعل المناولة عند أدنى حد ممكن .
- د. تخفيض طول المسافات في جميع الحركات .
- هـ - جعل التجهيزات اللازمة لنقل المواد علي أساس المعدل المناسب .
- و- تسهيل عملية المناولة للمنتجات المتماثلة.

3- فيما يتعلق بالقوى العاملة:

- أ - تحديد الخطوات السليمة للمناولة اليدوية والتي في حالات كثيرة تكون أكثر كفاءة .
- ب - وضع خطة سليمة مناسبة لوسائل وطرق المناولة اليدوية.
- ج - الحركات المتكررة والقصيرة ، وغير المنتظمة يجب دراستها بعناية حتى يمكن وضع التحسينات الملائمة .
- د - تجنب التأخير الناتج من عدم وصول المواد المطلوبة .
- هـ - تقليل حجم وحدة المناولة لكي تقلل من المجهود أو تزيد سرعة المناولة.
- و - تسليم المواد مباشرة إلي العامل الذي يعمل علي الإلة حتى يمكن أن تقلل من الوقت الضائع في إنتظار وصول المواد.

4- فيما يتعلق بالاستلام ، الشحن ، والتخزين.:

- أ - استعمال الوسائل الميكانيكية كلما أمكن .
- ب - العناية بالتحميل والتفريغ يمكن أن يمنع التلف .
- ج - تقليل عمليات التعبئة والتسليم إلي أدنى حد ممكن.

- د - وضع إجراءات للتحقيق في مستويات الفحص الموضوعة .
 هـ - العناية بوضع مستويات الفحص نفسها .
 و- توصيل المواد مباشرة إلي نقط الاستعمال .
 ز- حفظ المواد في المخزن لفترة قصيرة .

5-فيما يتعلق بالمعدات :-

- أ- اختيار كل جزء من المعدات بحيث يكون مناسب لنظام مناولة المواد.
 ب- استعمال معدات كافية حتى يمكن تحقيق الانسجام بين مناولة المواد وجدول الإنتاج .
 ج- استعمال معدات لمنع التلف للأجزاء التي سوف تتدوال.
 هـ- جعل الأجهزة في حالة جيدة باستخدام الصيانة.
 و- عندما يكون عامل الزمن في التحميل و التفريغ هاما يجب استعمال الأجهزة والمعدات .

6-فيما يتعلق بالتكلفة:-

- ا- تتناقص تكلفة المناولة عندما تزداد عدد الوحدات المحمولة في الوقت .
 ب- تكلفة المناولة عادة ما تكون متعلقة بالمساحة والوزن.
 ج- اختيار المعدات يجب أن يبنى علي أساس جميع اعتبارات التكلفة الأولية.
 د- تحديد ما آدا كانت معدات المناولة تغطي تكاليفها خلال فترة معقولة من الزمن.
 هـ- المناولة الاقتصادية يمكن تحقيقها عن طريق الاستغلال الكامل للمصنع واستغلال المعدات .
 (الشرقاوي /2000/ 160-166)

سادسا : اختيار أجهزة النقل والمناولة:-

تختلف الأجهزة المطلوبة لعملية نقل ومناولة المواد باختلاف طبيعة العملية الإنتاجية ، فالأجهزة المطلوبة في صناعة التليفزيون تختلف عن تلك المطلوبة في صناعة الزجاج . كما تختلف باختلاف معدل الإنتاج ، فالأجهزة المطلوبة لشركة صناعية صغيرة تعمل في صناعة المواد الكيماوية تختلف عن تلك المطلوبة لشركة صناعة كبيرة في نفس الصناعة، وبصفة عامة يفضل استخدام أبسط أنواع أجهزة النقل والمناولة ما دامت تفي بالغرض بتكاليف معقولة ومن اهم العوامل الواجب اخذها في الاعتبار حين اختيار اجهزة النقل والمناولة ما يلي:-

- 1- التلاؤم : أي أن تتلاءم مع نوع وكمية مشاكل المناولة الموجودة بالشركة الصناعية.
- 2- المرونة : حتى يمكن استخدامها لنقل أكثر من نوع واحد من المواد.
- 3- الحمولة : أي أن تتناسب حمولتها مع متطلبات العملية الإنتاجية ، فلا تكون أقل من الحمولة المطلوبة فتسبب اختناقات ، أو أكبر من الحمولة المطلوبة فتسبب ارتفاعا في التكاليف.

- 4- السرعة : التي تنقل بها المواد من قسم لآخر.
 - 5- المساحة : والتي تشغلها فى أرضية المصنع.
 - 6- الإشراف والملاحظة : أى درجة ونوع الإشراف المطلوب عليها أثناء تشغيلها فكلما كانت اوتوماتيكية كلما تطلب الامر قدر أقل من الإشراف والعكس بالعكس.
 - 7- الصيانة : فكلما سهلت عملية الصيانة كلما أمكن اجرائها دوريا بأقل التكاليف.
 - 8- التكاليف : أى تكاليف الشراء والتشغيل.
 - 9- المهارة : أى درجة المهارة المطلوبة فيمن يقوم بتشغيلها.
 - 10- الأمان : أى معدل الأخطار التي يتعرض لها الأفراد أثناء تشغيلها.
- سابعا : مسالك المواد:-

يمكن تقسيم المسالك التي تسير فيها المواد من لحظة دخولها مخازن المواد إلى لحظة خروجها من مخازن المنتجات إلى مسالك ثابتة ، وأخرى متغيرة ، والمقصود هنا بالمسالك الثابتة تلك التي تتحرك فيها المواد بانتظام وبكميات كبيرة من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر ، أما المسالك المتغيرة فهي التي تتحرك فيها المواد من وقت لآخر بصفة غير منتظمة ، لذلك يستخدم في المسالك الثابتة أجهزة مناولة تختلف تماما عن تلك التي تستخدم في المسالك المتغيرة.

1- أجهزة المناولة فى المسالك الثابتة:-

أ- السيور المتحركة : لأهمية السيور المتحركة فى عملية النقل والمناولة الداخلية تستخدمها معظم الشركات الصناعية فى مصانعها. فطول السيور المتحركة فى شركة كريزلر للسيارات مثلا 27ميلا تتحرك بانتظام بين 1900 آلة مختلفة ، وهى تعتبر من أكثر أجهزة المناولة انخفاضا فى تكاليف نقل الوحدة ويمكن تقسيم السيور المتحركة إلى الثلاث أنواع الآتية :-

1- سيور تتحرك فى مستوى أعلى من الرأس: تتكون من سلاسل أو حبال من الصلب تتحرك بسرعة معينة فى طريق دائرى على ارتفاع حوالى قدم أو أكثر من مستوى رأس العامل أثناء العمل ، ويتدلى منها مشابك (او خطاف) تعلق به المواد او القطع المطلوب نقلها من المخازن إلى الأقسام الصناعية حيث يلتقطها العمال أثناء مرورها فوق رؤوسهم لتصنيعها.

2- سيور تتحرك فى مستوى العمل :وتصنع عادة من المطاط أو بعض أنواع الأقمشة السمكية لنقل جميع أنواع المواد والقطع المطلوب نقلها للأقسام الصناعية ، وهى تتحرك بسرعة معينة وعلى ارتفاع يد العامل أثناء العمل ، وعلى العامل أن يلتقط منها أثناء مرورها أمامه المواد التي يحتاج إليها فى العملية الصناعية.

3- سيور تتحرك في مستوى أرض المصنع :وتصنع عادة من الصلب لتحمل المواد ثقيلة الوزن ، وتستخدم عادة لتجميع المنتجات كبيرة الحجم كالسيارات فيوضع عليها الشاصية ، ثم تتحرك في اتجاه واحد ، حيث يقف العمال على جانبيه ، فيضيف كل منهم جزءا إلى كل شاصية سيارة أثناء مروره أمامه حتى تصبح فى نهاية الخط سيارات كاملة.

ب- الروافع الثابتة :وهى روافع تتحرك على قضبان حديدية مثبتة فى السقف لنقل المواد والقطع الثقيلة إلى أى مكان بالمصنع ، وهناك أنواع منها ترتفع أكثر من 60طنا فى المرة الواحدة ، وحيث انها تستخدم الممرات الهوائية لذلك لا يكون هناك حاجة إلى وجود ممرات بارض المصنع لنقل المواد فيها وبذلك يمكن توفير كل مساحة ارض المصنع للآلات الإنتاجية وحدها وتستخدم هذه الروافع فى النقاط المواد الخطاف أو المغناطيس.

ج- المصاعد الكهربائية :تستخدم المصاعد الكهربائية لنقل المواد والأفراد رأسيا فى المصانع التى تتكون من عدة ادوار .

د- الأنفاق المائلة :تستخدم الأنفاق المائلة لنقل المواد غير القابلة للكسر أو التلف من الأدوار العليا إلى الأدوار السفلى بفعل ظاهرة الجاذبية الأرضية.

هـ- الأنابيب :تستخدم الأنابيب فى نقل المواد السائلة كالزيوت أو المساحيق كالدقيق ويتوقف اتساعها على نوع المواد المطلوب نقلها ، فقد لا يتعدى قطرها بوصتان وقد يصل إلى عدة اقدم . وتدفع فيها المواد لتتحرك بالسرعة المطلوبة وفى الاتجاه المعين باستخدام الهواء المضغوط بالنسبة للمواد الجافة والمضخات بالنسبة للمواد السائلة.

2- أجهزة المناولة فى المسالك المتغيرة :

تستخدم أجهزة النقل والمناولة العادية لنقل ومناولة المواد فى مسالك تتغير من وقت لآخر، وأهم هذه الأجهزة العربات بأشكالها المختلفة التى تدفع باليد أو تسيّر بالقوة المحركة . فهناك أنواع عديدة منها ، فبعضها مجهز لنقل مواد معينة بالذات والبعض الآخر يصلح لنقل أى نوع من المواد ، وبعضها يقتصر على نقل المواد أفقيا فى حين يعمل البعض الآخر على نقلها أفقيا ثم رفعها إلى مستوى الأسقف التى تخزن فيها. وبعضها يوجب تحميلها وتفريغها يدويا ، فى حين جهز البعض الآخر بالآلات التى تعمل على تحميلها وتفريغها ميكانيكيا.

كذلك تستخدم سيارات الركوب بأنواعها المختلفة فى نقل الأفراد من مكان لآخر داخل منطقة المصانع بالشركات الصناعية الضخمة محافظة لوقتها وطاقاتهم من الضياع بسبب السير مسافات طويلة. (حسن /242-246/1986).

ثامنا: ميكنة عمليات المناولة:-

- 1- محاولة مناولة المواد ميكانيكيا بالنسبة لدوره المناولة الكاملة والتي تبدأ فى الشحن الداخلى حتى الشحن الخارجى.
- 2- استخدام الناقلات المتحركة للكميات الكبيرة المتحركة فى نفس الممر أو الإتجاه مثال ذلك المواد السائلة الحية ، والمواد التي فى شكل مسحوق والتي فى غياب الناقلات يتطلب الأمر وضعها فى أوعية أو صناديق لنقلها ثم تفريغها مرة ثانية.
- 3- رفع كل المواد الثقيلة ميكانيكية وعدم استخدام الأفراد فى النقل إذا كان ذلك ممكنا اقتصاديا.
- 4- نقل الأحمال الثقيلة ميكانيكيا.
- 5- استخدام النقل الميكانيكى للسلع القابلة للكسر.
- 6- مناولة ونقل المواد الصغيرة والخطرة ميكانيكيا.
- 7- تحويل المواد من وعاء لآخر ميكانيكيا.

المبحث الخامس :: تدفق المواد**أولاً :: المقصود بتدفق المواد ::**

المقصود بتدفق المواد سير التحرك والتقدم من ممارسة لأخرى فى نطاق العملية الصناعية الواحدة ومن عملية صناعية إلى عملية أخرى حتى تتبلور وتصير منتجاً نهائياً يمكن تخزينه أو شحنه أو تسليمه . والحقيقة أن مدى الكفاءة فى مجال التدفق يتوقف عليه نجاح أو فشل العملية الإنتاجية بالشركات الصناعية . ومن ثم تعد كفاءة التدفق من الركائز الأساسية فى مجال الإنتاج الصناعى الإقتصادية .

ثانياً : أهمية تدفق المواد فى الشركات الصناعية::

- 1- الطريقة أو الأسلوب ومعها سرعة تدفق المواد من الأمور الأساسية فى كيفية ترتيب العدد والآلات بالمصنع
 - 2- ما تؤديه العمليات الصناعية من إنجاز جيد يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .
 - 3- ترتيب العدد والآلات من حيث الكفاءة المماثلة فى العمليات الصناعية المختلفة من مكونات العملية اإنتاجية.
 - 4- يشكل إنخفاض تكاليف الإنتاج سمه من سمات النجاح للشركة الصناعية .
- مما سبق يتضح أن تدفق المواد داخل المصنع من اهم دوافع النجاح أو الهبوط فى العملية الإنتاجية برمتها . ومن ثم فإن نجاح الشركة الصناعية وبصفة أساسية مرهون بمدى كفاءة تدفق المواد من حيث العمليات الصناعية المختلفة.

ثالثاً :. مزايا التخطيط الجيد لعملية تدفق المواد:.

إن التخطيط الجيد لعملية تدفق المواد يساعد علي نجاح التخطيط للمصنع في تحقيق أهدافه كما يؤدي إلي المزايا الأتية :.

- 1- يسهل عملية الإنتاجية .
- 2- يقلل في مساحات تحرك المواد بين الأنشطة الصناعية المختلفة وبذلك تتخفض تكاليف نقل ومناولة المواد داخل المصنع .
- 3- يمكن للفرد أن يركز نشاطه علي الألة التي يعمل عليها لوجود المواد المطلوب تصنيعها حاضرة بجانبه وبذلك ينخفض مقدار الوقت اللازم للعملية الصناعية .
- 4- إن إنخفاض مقدار الوقت اللازم للعملية الصناعية تساعد علي سرعة دوران رأس المال فلن يتطلب الأمر تجميد جزء كبير من رأس المال في تخزين المواد اللازمة للعملية الصناعية .
- 5 - عدم حدوث أختناقات في أى عملية صناعية بسبب عدم إنتظام تدفق المواد .
- 6- إنخفاض التكاليف الرأسمالية نتيجة لارتفاع كفاءة أجهزة النقل والمناولة في الوقت الحاضر .
- 7- نتيجة لكل ما تقدم تتخفض التكاليف الكلية لإنتاج الواحدة إلي أقل ما يمكن .

رابعاً : مبادئ تخطيط مهمة تدفق المواد :.

إن المقصود الأساسي من تخطيط مهمة تدفق المواد هو إنتظام المواد في مسيرها من نشاط إلي نشاط من خلال العملية الصناعية ومن عملية صناعية إلي أخرى داخل العملية الإنتاجية في سهولة وسير وانطلاق، ولكي تحقق ذلك يلزمنإعداد التخطيط الجيد لهذه العملية وإليك بعض الركائز الرئيسية التي يجب مراعاتها عند إعداد التخطيط المطلوب :

- 1- أن تتحرك المواد بطريقة مباشرة في نشاط صناعي إلي نشاط آخر من خلال العملية .
- 2- أن تتحرك المواد مباشرة من عملية صناعية إلي عملية أخرى داخل المصنع كلما أمكن ذلك .
- 3- أن تستخدم أجهزة نقل ومناولة المواد داخل المصنع كلما أمكن ذلك من أجل النتائج الأتية:.

أ - تفرغ الأفراد للنشاط الإنتاجي وحده.

ب - إنتظام تدفق المواد في العمليات الصناعية المختلفة . (مجيد / 2004-151-152)

خامساً : أشكال تدفق المواد :.

يتخذ التدفق العام للمواد أشكال هندسية عديدة منها : وضع الخط المستقيم ، ويصلح حين تكون العملية الإنتاجية قصيرة وبسيطة ولا تحتاج إلا لعدد صغير من العمليات الصناعية أو الآلات الإنتاجية .- وضع الزج زاج zig - zag ويستخدم إذا كانت مساحة المصنع لا تكفي خط الإنتاج بسبب طوله ، لذلك يتخذ خط الإنتاج وضع ملتوي حتي يتلاءم مع مساحة المصنع - شكل حرف U

ويستخدم إذا كان المطلوب أن تبدأ العملية الانتاجية وتنتهي في جانب معين من جوانب المصنع بسبب وجود هذا الجانب علي الطريق الرئيسي أو خط السكة الحديد أو أي نوع من أنواع المواصلات ، كما يستخدم هذا الوضع أيضاً إذا كانت مساحة المصنع صغيرة بحيث لا تكفي خط الإنتاج الطويل- وضع دائري ، يصلح إذا كان المطلوب أن تنتهي العملية الإنتاجية في نفس الموقع الذي بدأت فيه بالضبط حيث يتوفر في هذا الموقع الأرضية والروافع لتفريغ المواد الخام من سيارات النقل وتحميلها بالمنتج النهائي في نفس الوقت - وضع الزوايا غير المنظمة add angle ، ويستخدم إذا كان الغرض الرئيسي تقصير المساحة التي تنقل فيها المواد بين العمليات الصناعية المختلفة ، وإذا قسمت العملية الإنتاجية إلي عدة مراحل بحيث تضم المرحلة الواحدة عدد من العمليات الصناعية التي يعتمد علي إنتاج البعض الآخر ، أو إذا كانت مساحة المصنع أصغر من أن تصلح لاستخدام أي وضع آخر ، أو إذا كانت أجهزة والات نقل ومناولة المواد مثبتة في مواقع دائمة بحيث يجب أن يسير خط تدفق المواد بطريق غير منظمة حتى يستفاد من وجودها .

سادساً : العوامل الواجب دراستها في تخطيط تدفق المواد .:

يجب دراسة عوامل عديدة حين وضع التخطيط اللازم لعملية تدفق المواد ، من أهم العوامل ما يأتي .:

1- مستويات النشاط .:

إن أول ما يتبادر إلي ذهن حين مناقشة موضوع التخطيط الداخلي للمصنع أن المقصود به التخطيط علي مستوى الأرضية ، أي المساحة المطلوبة للعدد والآلات والمواد والممرات والأعمدة وما إلي ذلك والواقع أن العمليات الإنتاجية تتطلب أكثر من مستوى واحد فهناك خمس مستويات الأتية .:

أ - مستوى تحت سطح الأرض: أي البدروم ويصلح هذا المستوى لأجهزة توليد الحرارة وتوليد القوة المحركة والتهوية وخزانات المواد القابلة للإشتعال .

ب - مستوى سطح الأرض : أي أرضية المصنع ويصلح هذا المستوى للآلات الإنتاجية والمواد والأفراد أو غيرها.

ج - مستوى إرتفاع العملية التشغيلية .: وهو مستوى وهي علي إرتفاع من 36 إلي 46 بوصة من سطح أرضية المصنع ويمثل إرتفاع خط الإنتاج من سطح الأرض .

د - مستوى فراع المصنع .: وهو مستوى فوق مستوى إرتفاع العمليات التشغيلية ، أي ما فوق الآلات ويصلح لنقل المواد عن طريق السيور المتحركة أو بواسطة بعض أنواع الروافع وغيرها.

هـ - مستوى السقف : هو مستوى فوق سطح بناء المصنع ، ويصلح لأجهزة تكييف الهواء وخزانات المياه وأجهزة المصاعد الكهربائية وغيرها .

2- عدد القطع .:

هناك منتجات تتكون من مئات أو ألوف من القطع والمواد المختلفة كالسيارات والأجهزة الإلكترونية وغيرها .

3- الظروف الخاصة التي تتطلبها بعض العمليات الصناعية:-

فتحتاج بعض العمليات الصناعية إلى ظروف عمل خاصة يجب توافرها ، فعملية الطلاء مثلا تحتاج إلى تهوية مستمرة ودرجة حرارة معينة وأجهزة فى متناول اليد لإطفاء الحريق إذا حدث ، فمواد الطلاء قابلة للاشتعال السريع .

4- عدد العمليات الصناعية:

يؤثر عدد العمليات الصناعية اللازمة للعملية الإنتاجية فى التخطيط اللازم لعملية تدفق المواد فالتخطيط الذي يصلح لعملية إنتاجية تتكون من عمليتين صناعيتين يختلف تماما عن التخطيط اللازم لعملية إنتاجية تتكون من عشرات العمليات الصناعية.

5- عدد الآلات المستخدمة:

فكلما تطلبت العملية التصنيعية مرور المواد على عدد كبير من الآلات المختلفة حتى تصبح منتجا نهائيا . كلما تطلب الأمر تخطيط خط تدفق المواد بحيث يمر بها على حسب تتابعها فى عملية الإنتاج . بمعنى أن تمر المواد أولا على الآلة س ، ثم منها إلى الآلة ص، وهكذا.

6- المساحات المطلوبة لكل آلة:-

فلا تقتصر المساحة المطلوبة للآلة الواحدة على الحيز الفعلى الذى تتركب عليه. ولكن يجب أن تشمل أيضا المساحة الكافية التى تلزم العامل حتى يستطيع تشغيلها والمواد التى تغذى بها و المنتجات التى تخرج منها.

7- الطرق والممرات:

أساسا توجد الطرقات والممرات لمرور الأفراد ولحركة نقل ومناولة المواد ، ويتوقف طولها وعرضها على مقدار الضغط عليها ، وطبيعي يتوقف تخطيط عملية تدفق المواد على حسب طول واتساع وارتفاع هذه المواد.

8- الموقع المناسب لبعض الأقسام الصناعية:

يتوقف موقع بعض الأقسام الصناعية على حسب عدد القطع التى تستخدم فى العملية الصناعية التى تزاولها وحجم ووزن كل قطعة منها ، لذلك يجب ان يكون موقع الأقسام التى تستخدم المواد الثقيلة الوزن أو كبيرة الحجم ما يكون إلى قسم استلام المواد. (حسن / 1986 / 329 - 333)

المبحث السادس : جمع وتحليل البيانات عن مجتمع الدراسة :

أولاً : جمع البيانات :

تم جمع البيانات عن مجمع الصناعات الصوفية بني وليد عن طريق :

- 1- البحث المكتبي : حيث تم جمع البيانات والمعلومات عن مجمع الصناعات الصوفية والمتضمنة التعريف به وتاريخ انشائه من خلال الكتب والمجلات والمعلومات المتوفرة لدى المجمع .
- 2- الاستبيان : حيث تم توزيع (44) استمارة استبيان موزعة على العاملين ورؤساء الاقسام والادارات بالمجمع حيث تم تصميم الاستمارة متضمنة (27) سؤال واضحة وسهلة ليس فيها لبس ولا غموض .

ثانياً : تحليل البيانات :

تم الاعتماد في تحليل البيانات على بعض الاساليب الاحصائية ، ولكن لا يسعنا ان نذكرها هنا وسنذكر ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة في الخاتمة.

الخاتمة

أولاً : النتائج :

من خلال الدراسة لهذا الموضوع وتحليل البيانات المجمعة من استمارات الاستبيان توصل الباحث الى النتائج الآتية :

- 1 - ان ترتيب الأنشطة والأقسام التصنيعية داخل المجمع لا يتناسب مع العملية التصنيعية .
- 2- ان ترتيب الآلات داخل الاقسام التصنيعية لا يتم بشكل صحيح ، مما يؤدي الى حدوث اختناقات في العملية التصنيعية وضياح الوقت والجهد .
- 3- ان التخطيط الداخلي للمجمع يتم بطريقة عشوائية ، حيث انه لا توجد خطة معينة لذلك ، وايضا لا توجد خطوات اساسية لإعداد التخطيط الداخلي للمجمع .
- 4 - ان المجمع لا يقوم بعملية تقييم التخطيط الداخلي للمصنع .
- 5 - المجمع لا يوفر الموارد المالية اللازمة لإعداد وتطوير أو تعديل التخطيط الداخلي للمصنع .
- 6 - الطريقة التي يعتمد المجمع عليها في اعداد الترتيب الداخلي للمصنع هي الطريقة التقليدية او اليدوية ، حيث انه لا يعتمد على الحاسوب في اعداد التخطيط الداخلي .
- 7 - عمليات التصنيع في المجمع تستغرق جهد ووقت طويل لإتمامها .
- 8 - تكاليف نقل ومناولة المواد في المجمع مرتفعة ، وهذا دليل على سوء التخطيط الداخلي للمجمع .

- 9- لم يتم اجراء اي تغيير او تطوير للتخطيط الداخلي للمجمع إلا في فترات طويلة سابقة .
- 10 - المجمع يعتمد على نوعين من الترتيب الداخلي وهما : الترتيب حسب العملية أو الوظيفة ، والترتيب على اساس نوع المنتجات .
- 11- لا يتم تخطيط عملية مناولة المواد بشكل فعال ، بحيث يؤدي ذلك الى ارتفاع تكاليف المناولة الاجمالية في المجمع .
- 12- هناك الكثير من المواد الصناعية التالفة بسبب سوء تخطيط عملية مناولة المواد .
- 13 - الانشطة والاقسام المتصلة ببعض لا يتم وضعها قريبة من بعضها البعض .
- 14- عملية المناولة تتم بطريقة عشوائية ، حيث انه لا توجد خطة معينة لعملية المناولة وأيضاً لا توجد خطوات اساسية لذلك .
- في كثير من الاحيان يقوم بتشغيل اجهزة المناولة اشخاص غير متخصصين لذلك .
- 15
- 16- حدوث اختناقات في تدفق المواد عند القيام بالتصنيع .
- 17 - لا يتم تدفق المواد بطريقة مباشرة من نشاط الى اخر في كثير من الاحيان .

ثانياً : التوصيات :

بعد التوصل الى النتائج السابقة نقدم بعض التوصيات الاتية :

- 1- الاهتمام بترتيب الاقسام داخل المجمع وترتيب الآلات داخل هذه الاقسام بما يتناسب مع العملية التصنيعية ، حيث ان فعالية التخطيط الداخلي للمصنع تعتمد اساساً على ذلك ، او بمعنى اخر اختيار الموقع المناسب لكل عملية تصنيعية داخل الاقسام والانشطة التي يتكون منها المجمع .
- 2 - تحديد انصب المواقع للتسهيلات الانتاجية بشكل يضمن تدفق العمليات خلال مراحل الانتاج بكفاءة ، اي بما يضمن استخدام الطاقة الانتاجية المتاحة استخداماً امثل وتحقيق التوازن في تدفق المواد خلال مراحل عمليات الانتاج .
- 3 - اعداد خطة مناسبة لإعداد أو تغيير أو تعديل أو تطوير التخطيط الداخلي للمجمع ، حيث يتم ذلك حسب خطوات اساسية - تم توضيحها في الجانب النظري من البحث .
- 4- الاهتمام بعملية تقييم التخطيط الداخلي للمجمع بما يساعد على معرفة نواحي القصور فيه وتصحيحها .

- 5 - توفير الموارد المالية اللازمة للتخطيط الداخلي للمجمع لما له أهمية أساسية في زيادة الكفاءة الانتاجية الكلية .
- 6-تحديد او توفير قسم خاص او ادارة خاصة تكون مسؤولة عن كل عمليات التخطيط الداخلي للمجمع .
- 7-استخدام الحاسوب في برامج اعداد التخطيط الداخلي للمجمع لما يتمتع به من سرعة ودقة في الاعداد
- 8 - يجب ان يتم اجراء التعديلات اللازمة للتخطيط الداخلي للمجمع بحيث تتماشى مع التطور السريع في عمليات الانتاج .
- 9 - اعداد خطة ملائمة لإتمام عملية مناولة المواد بالشكل المناسب الذي يساعد على تخفيض التكاليف ويساعد ايضا في زيادة سرعة التصنيع ،او بعبارة اخرى يجب ان يتم تخطيط المناولة بشكل جيد وفعال لتحقيق مميزات التخطيط الجيد لمناولة المواد . حيث تم توضيحها في الجانب النظري .
- 10 - توفير الموارد المالية لإتمام عملية مناولة المواد بالشكل المناسب لما لها اثر كبير في زيادة سرعة الانتاج وتقليل التكاليف وغيرها من المميزات .
- 11 - وضع الأنشطة او الاقسام المتصلة ببعضها قريبة من بعضها بما يساعد ذلك في تخفيض التكاليف وزيادة و زيادة سرعة الانتاج وتقليل عدد مرات المناولة .
- تعيين اشخاص متخصصين لتشغيل اجهزة المناولة .12 -
- 13 - تقليل الاختناقات في تدفق المواد في العملية التصنيعية ويتم ذلك عن طريق التخطيط الجيد لعملية تدفق المواد .

المراجع والمصادر:

- 1 - أ.د. محمد الصريفى. الإدارة الصناعية. الإسكندرية، ش طيبة : مؤسسة حورس الدولية للنشر -2005.ص295
- 2 - د.على الشرفاوى. إدارة النشاط الإنتاجي. ش زكريا غنيم . تأنيس سابقا : الدار الجامعية للنشر-2000.ص91
- 3- د. سونيا محمد البكرى. إدارة الإنتاج والعمليات . ش زكريا غنيم . تأنيس سابقا : الدار الجامعية للنشر-1995.ص314.
- 4- د. منهم جلوب زمزير. إدارة الإنتاج والعمليات . عمان. الأردن.: دار زهران للنشر والتوزيع.1995.ص69

- 5 - د. عبدالكريم محسن ، د . صباح النجار . ادارة الانتاج والعمليات . دار وائل للنشر - عمان - الاردن 2006. الطبعة الثانية . ص 309
- 6 - د. عادل حسن. مشاكل الإنتاج الصناعي . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.1998.ص91-92
- 7 - د. سليمان خالد عبيدات ادارة الانتاج والعمليات. الجبيهة ، طريق الجمعية العلمية الملكية: مركز طارق للخدمات الجامعية. 1999 . ص308/309.
- 8 - د. محمد توفيق ماضي . إدارة الإنتاج والعمليات. الدار الجامعية للنشر. مصر . الإسكندرية. :1998،ص222
- 9 - د. على الشرقاوي. إدارة النشاط الإنتاجي في المشروعات الصناعية. بيروت. إدارة النهضة العربية. ص138-139. السنة غير موضحة.
- 10 - أ. سليمان محمد مرجان. إدارة العمليات الإنتاجية. منشورات كلية المحاسبة/غريان.1993،ص203
- 11 - د. عبد الحميد فهمي فايد د. محمد محمد إبراهيم ، إدارة العمليات الإنتاجية ، دار النهضة العربية للنشر ، مصر 1988 ، ص 261 - 262.
- 12- د. سعد الدين عشاوي ، الإدارة الصناعية ، ش القصر العتبي ، مكتبة عين الشمس ، ص 236 - 238
- 13 - د. عادل حسن. التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج . بيروت. دار النهضة العربية للنشر. 1986 . ص342، 346
- 14 - جاسم مجيد ، التطورات التكنولوجية والإدارة الصناعية ،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة 2004 ، ص 151.
- 15 - د . عادل حسن . ادارة الانتاج . بيروت : دار النهضة العربية للنشر . 1988 . ص 16 - (http://www.myqalqilia.com) ، 2-12-2017.

أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين اجراءات تحصيل اليرادات الضريبية

' دراسة ميدانية على إدارات مصلحة الضرائب في ليبيا '

د . اشرف سالم عبد الكافي

كلية الاقتصاد جامعة سرت

الملخص

تكمن مشكلة الدراسة في أنه لا توجد آليات واضحة في إدارة مصلحة الضرائب بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات مما انعكس سلباً على انعدام الثقة لدي المكلفين بدفع الضرائب ، فانخفضت التحصيلات من اليرادات الضريبية في السنوات الاخيرة بمبالغ كبيرة جداً مما كان عليه في السابق ؛ لذا كان لا بد من معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات .

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات الضريبية واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات ، والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة . بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة على رفع كفاءة النظام الضريبي وفي تحصيل الإيرادات .

اختبرت الدراسة الفرضية التي مفادها أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في تحصيل الإيرادات، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر ويحسن من إجراءات تحصيل الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة- الإيرادات- الضرائب

مقدمة :

تعتبر الحوكمة من القضايا التي لاقت قبولاً كبيراً في الفترة الأخيرة في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف المؤسسة في الممارسات الادارية والرقابية والاشرفية ونقص الخبرات واختلال الهياكل التنظيمية ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بالالتزام بالقوانين والتشريعات مما أدى إلى فقدان الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة بها ، فهي تقوم على مجموعة من الإجراءات والعمليات والنظم التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها ، كما تتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها من خلال توافر التشريع والشفافية

الكاملة في الإفصاح والبعد الاخلاقي للممارسات المالية والادارية مما يترتب على تطبيقها قرارات رشيدة وسليمة تصب في مصلحة أهداف وسياسات وخطط إدارة المؤسسة .

تعتبر الضرائب أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية ، والتي لا يمكن أن يتم تحقيقها إلا من خلال إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية تستطيع تنفيذ القوانين و التشريعات الضريبية بعدالة وملائمة وشفافية ، مما ينعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة . لذا فقد جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة الضعف الذي تمر به إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا، من خلال رفع كفاءتها بتطبيق نظام الحوكمة عليها ، والذي من شأنه أن يعزز ثقة المكلفين بدفع الضريبة بصورة طوعية ويحد من اساليب التهرب الضريبي .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أنه لا توجد أليات واضحة في إدارة مصلحة الضرائب بسبب عدم الإلتزام بالقوانين والتشريعات المصدق عليها ، مما انعكس سلبا على انعدام الثقة لدى المكلفين بدفع الضرائب والاعتماد على التقدير الجزافي للضريبة وإتساع الفجوة الضريبية في الخزنة العامة للدولة ، فانخفضت التحصيلات من الإيرادات الضريبية في السنوات الاخيرة بمبالغ كبيرة جداً مما كان عليه في السابق ؛ لذا كان لا بد من معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا على تحسين إجراءات التحصيل الإيرادات .

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على التحصيل الضريبي في ليبيا ؟
فرضية الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية كما يلي

- تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي .

أهداف الدراسة :

تهدف هذا الدراسة لتحقيق الاتي :

- معرفة مفهوم وأهمية نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا .
- معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها توضح مدى تأثير تطبيق نظام الحوكمة على تحصيل الإيرادات .

منهجية الدراسة :

لإختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها اتبع الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفرضية والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث والمنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث و المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور الحوكمة في تحصيل الإيرادات الضريبية في ليبيا .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : إدارة مصلحة الضرائب بدولة ليبيا .

الحدود الزمانية : العام 2017 م .

الدراسات السابقة :

دراسة محمود 2016م بعنوان (دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة)¹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة وتكونت عينة الدراسة من (111) موظف من العاملين في دائرة القيمة المضافة بالضفة الغربية بفسطين من خلال استبانة تم توزيعها على العينة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لاختبار الفرضيات، من أهم النتائج التي توصلت اليها: أن الادارة الضريبية تتساهل بشكل كبير في تطبيق العقوبات والغرامات القانونية مما يؤثر على دفع الضريبة، كما أن الادارة الضريبية لا تستخدم سلطاتها الادارية مثل الحجز على الاموال، أن الدوائر الضريبية تطبق مبادئ الحوكمة بشكل متوسط بالإضافة الى ضعف الخبرة والكفاءة للموظف الضريبي في مبادئ الحوكمة.

دراسة بكر(2016) بعنوان (الحوكمة الضريبية واثرها في الحد من التهرب الضريبي)²

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية واثرها في الحد من التهرب الضريبي، وتوصلت الى نتائج من اهمها أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة وتؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي إمكانية تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.

دراسة خلاط 2013م بعنوان (دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي)³ .

تناولت الدراسة خصائص الاقتصاد الليبي والتعرف على أهم ملامح النظام الضريبي الليبي خلال الفترة (1990 - 2010) ومحاولة تقويم نقاط القوة والضعف التي مرت بها الضرائب في النظام الضريبي من أجل الوصول إلى نظام ضريبي جيد في الاقتصاد الوطني . كما افترضت الدراسة أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى تدني الإيرادات الضريبية التي تؤثر على الاقتصاد الليبي . وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها : هناك ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي التي تؤثر سلباً على حصيللة الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، وذلك لأن الممولين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة .

دراسة على ، كاظم ، 2013م بعنوان (دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية في العراق)⁴ .

هدفت الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الهيئة العامة للضرائب تعاني من بعض جوانب القصور في الأداء الاستراتيجي لإفئقارها إلى آلية عمل تحكم التنظيم الداخلي والخارجي ، كما افترضت الدراسة أن تطبيق نظام الحوكمة من خلال ألياتها تحسن من أداءها الإستراتيجي وتحقيق أهدافها . توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق مبادي الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب لما لها من دور مؤثر في النظام الضريبي . دراسة الصادق ، 2013م بعنوان (دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الإتحادي بالسودان - دراسة تحليلية ميدانية)⁵ .

تمثلت مشكلة الدراسة من واقع التطبيق العملي لضريبة أرباح الاعمال في السودان ، وملاحظة أن أغلب الممولين لا يحتفظون بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة وسليمة ، كما أن النظم المحاسبية المطبقة في الشركات يشوبها نوع من الضعف أو عدم الاكتمال مما يتيح من فرص التهرب الضريبي . وتوصلت الدراسة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على الحد من التهرب الضريبي وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة الضرائب الإتحادي .

دراسة 2012 Nor Shaipah م بعنوان (Tax planning, corporate governance and equity value)⁶ .

تناولت الدراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وقواعد حوكمة الشركات وأثرها على قيمة الشركات المتداول اسهمها في البورصة وتوصلت إلى أن التخطيط الضريبي يساهم بقدر كبير في تعظيم قيمة المنشأة من خلال تعزيز الأداء المالي للشركة ولكن بشرط أن تكون المنشأة طبقت قواعد

الحكومة لعدم تقديم معلومات ذات تباين بين المديرين والمراجعين الداخليين، وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتطبيق إستراتيجيات التخطيط الضريبي لكي تحقق المنشأة تحسن في الأداء المالي وتعزز أسهمها في السوق .

دراسة عبدالغفور 2008م بعنوان (العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية) ⁷.

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ، وذلك من خلال التعرف على حقوق والتزامات كل منهما وأثر ذلك على مستوى التحصيل والجباية . تمثلت مشكلة الدراسة في المصاعب التي تواجه الضرائب بسبب إرتفاع معدلات وأسعار الضرائب ، و تعدد الضرائب المفروضة وتنوعها ، وعدم الشفافية في الإجراءات المتبعة في الدوائر الضريبية بشكل عام ، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموماً، سواء من حيث التأهيل والتدريب والخبرات ، وضعف الإعلام الضريبي وغياب الثقافة الضريبية . وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها بشكل يتلائم ويتناسب مع المقدرة التكاليفية للمكلفين و تعزيز الثقة مع الإدارة الضريبية .

دراسة سامور 2008م بعنوان (مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام ضريبة الدخل في فلسطين بين الالتزام و الالتزام - دراسة تحليلية وتطبيقية)⁸

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفاهيم ضريبة الدخل وإتجاهات التطوير فيها والوقوف على التغيرات الضريبية في ضوء قانون ضريبة الدخل الجديد رقم 17 لعام 2004 م المطبق في فلسطين وتحليل الوضع التنظيمي والفني لنموذج كشف التقدير الذاتي وفقاً لأحكام القانون الجديد و مدى التزام المكلفين بتقديم كشف التقدير الذاتي ، كما هدفت إلى التعرف على دور التوعية الضريبية للمكلفين وتأثيرها على الالتزام بتقديم كشف التقدير الذاتي . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج كشف التقدير الذاتي يفتقر إلى البساطة والوضوح ، ويحتاج إلى متخصص لفهم مفرداته والتعامل معه ، بالإضافة إلى غياب الدور الفعال الذي تمارسه الإدارة الضريبية من خلال المتابعة الدورية والمستمرة للمكلفين .

دراسة عبدالحميد 2008م بعنوان (شفافية الضريبة وافاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب)⁹

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر الشفافية ووضوح القوانين والضوابط والاجراءات الضريبية لدى المكلفين سيؤدي الى انعدام الثقة في التعامل مع ادارة الضرائب . وإفترضت الدراسة أن الوصول إلى الشفافية والإفصاح في تعاملات الهيئة مع المكلفين يوفر أساساً عملياً سليماً لتحقيق العدالة الضريبية حيث يتعذر على المكلفين فهم القوانين والضوابط والاجراءات الضريبية من دون توفر

الشفافية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : عدم فاعلية الإعلام الضريبي في الهيئة العامة للضرائب ، عدم توفر الوضوح والشفافية للقانون والإجراءات الضريبية أدى إلى ضعف الرقابة الخارجية (الشعبية ، منظمات المجتمع المدني ...الخ) ، عدم وجود قسم يتولى تقديم الخدمات الإعلامية والتوضيحية للمكلفين .

دراسة العمور 2007م بعنوان (ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل - دراسة تحليلية على قطاع غزة)¹⁰

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة وطرق الحد من هذه الظاهرة ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ، : عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة يؤثر من إنتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، عدم توفر الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة ، يمكن الحد من التهرب من ضريبة الدخل عند زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة ، يوجد نقص كبير في الوعي الضريبي لدى المكلفين عن دور ضريبة الدخل في تمويل الخزينة العامة للدولة .

دراسة درغام بعنوان 2006م بعنوان (تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين للفترة (1996م - 2003م))¹¹ .

هدفت الدراسة إلى تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين ، وذلك من خلال معرفة أداء موظفي الضرائب لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة، وكذلك إظهار المشكلات والمعوقات سواء الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية التي تعترض موظفي الضرائب ، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها . وجود مؤشرات إيجابية تدل على تحسن أداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في الفترة 1996م - 2003م ، وجود معوقات اقتصادية وإدارية وإجتماعية تحول دون إستغلال الطاقة القصوى لأداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة ، عدم وجود اساس لبناء نظام معلوماتي متكامل وحديث لمساعدة دائرة ضريبة الدخل للقيام بأعمالها المنوطة بها .

دراسة نصر 2006م بعنوان (محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)¹²

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة التهرب الضريبي من خلال تشخيص وسائل تهرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وافترضت الدراسة الآتي : أن الجهل بالقوانين الضريبية المعمول بها يعد سبباً أساسياً في ظاهرة التهرب الضريبي . كما أن الضغط الضريبي أو حجم الضرائب المفروضة سبباً في تزايد التهرب الضريبي . أن تجسيد العدالة الضريبية لها دور أساسي في القضاء على ظاهرة التهرب

الضريبي . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن درجة معرفة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقوانين والتشريعات الضريبية ضعيفة ، هنالك عدم اقتناع بوجود عدالة ضريبية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مما يجعلهم يمارسون أساليب التهرب الضريبي .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحث اجريت الدراسات في فترات زمنية مختلفة ما بين 2006 -2016م ، وفي بيئات مصرفية مختلفة (ليبيا، السودان ، فلسطين ، العراق ، الجزائر) ما يدل على تزايد الاهتمام بدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات .

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية ، بالإضافة الى استخدام عدة اساليب احصائية لاختبار صحة الفرضيات من بينها : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، One sample test ، كما اتفقت مع بعضها في استخدام ورقة الاستبانة كأداة للدراسة .

أن هنالك مجموعة من المشكلات التي تواجه إدارة مصلحة الضرائب من أهمها ضعف المؤسسة للنظام الضريبي، وما يترتب عليه من مشكلات التهرب الضريبي والتي تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية . وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي كتبت في هذا الموضوع إلا أن معظم هذه الدراسات تناولته من زوايا مختلفة لحل هذه المشكلة ولم تنطرق إلى دور الحوكمة في تحسين اجراءات تحصيل الإيرادات ، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة .

الاطار النظري للدراسة .

أولاً : تعريف نظام الحوكمة :

ليس هنالك تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والاكاديميين لمفهوم نظام الحوكمة ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات ويختلف التعريف حسب وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .

عرفها أحد الكتاب بأنها " نظام الحوكمة هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها" . 13

يمكن تعريف نظام الحوكمة بأنه " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارات المؤسسة الداخلية والاطراف الخارجية التي تربطهم مصالح بها " .

ثانياً : أهداف نظام الحوكمة :

يرى الباحث ان أهداف نظام الحوكمة من وجهة النظر لإدارة مصلحة الضرائب في الآتي :

1. تحسين وتفعيل أداء الإدارات ورفع كفاءتها .
2. المساءلة المالية لأداء إدارات المؤسسات المختلفة .

3. إعداد هيكل بأهداف المؤسسة مع وضع الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف .
4. تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية بين إدارات المؤسسات والأطراف الأخرى .
5. الفصل في المهام ومسؤوليات المدراء التنفيذيين ومهام ومسؤوليات الإدارة العليا .
6. إرساء ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها .
7. الحد من أساليب الغش والاحتيايل مع معالجة مشكلة تضارب المصالح وتوفير معلومات بدرجة كبيرة من الشفافية

ثالثاً : أهمية نظام الحوكمة :

برزت أهمية الحوكمة لأسباب الفساد التالية: 14

1. ضعف كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة .
2. عدم ملائمة القوانين واللوائح والتشريعات المالية والإدارية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة المؤسسات العامة .
3. ضعف الهياكل الإدارية وقلة الخبرة والكفاءة وغياب المعايير والأسس المهنية في تعيين وترقية الموظفين وضعف المرتبات والحوافز .
4. غياب الشفافية والمصادقية في التقارير المالية وعدم الالتزام بمعايير المحاسبية والقوانين واللوائح والمنشورات العامة .

مما سبق يلاحظ يرى الباحث أن أهمية الحوكمة هي عملية مهمة تمكن المجتمع من التأكد من محاربة الفساد والانحرافات وضبط الممارسات المختلفة وتعزيز الثقة وتعمل على توفير الحد الأدنى في الإفصاح بمنتهى الشفافية مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات والحفاظ على أموال المساهمين و أصحاب المصالح بالشركة . 13

رابعاً : دعائم ومرتكزات نظام الحوكمة : 15

1. **الهيكل التنظيمي** : يكفل وجود هيكل تنظيمي دقيق لأي شركة فعالية وموثوقية في نظام الحوكمة ويرافق ذلك ضرورة التوزيع العادل للمسؤوليات وتوضيح الإطار العام لحدود الصلاحيات وإجراءات تفويضها ، كما يحدد أسس اختيار الأشخاص الكفاء لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة وحدود كل من الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم مع التركيز على نطاق الصلاحيات التي يتمتعون بها .
2. **الإفصاح والشفافية** : وهو يمثل مقياساً هاماً لمدى فعالية وكفاءة وموثوقية نظام الحوكمة في أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية ، لأن العدالة في توزيع المعلومات الصحيحة والواضحة

والكاملة في الوقت المناسب لكل طرف له علاقة بالمؤسسة يعزز من مدى الثقة بنظم إدارتها وألية توجيه العاملين فيها ومراحل اتخاذ القرارات.

3. **نظام الضبط الداخلي** : إن التفاعل الداخلي والتقييم المستمر لعناصر الحوكمة الداخلية يكون بهدف العمل على الارتقاء بجودة وفعالية وموثوقية هذا النظام ، كما أن أدوات الضبط والتطوير الذاتي تساهم في ضبط جودة هذا النظام وتحقيق أهدافه .

4. **البنية الاخلاقية** : تتجسد القيم الاخلاقية للعاملين بالمؤسسة مع نظام الحوكمة في مراعاة حقوق كافة الاطراف ذات العلاقة ، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الدور الرئيسي لنظام الحوكمة في تعزيز الثقة مع الاطراف الاخرى .

5. **الأنظمة والتشريعات القانونية** : هذه الدعامات أو الركيزة مهمة في تدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة وذلك من خلال تفاعل الإطار العام لعناصر هذا النظام والمتابعة المستمرة لمخرجاته لما يحكم السلوك التفاعلي لهذه العناصر المختلفة للحوكمة . إن هذه الأنظمة والتشريعات تكون ملزمة لحدود عناصر هذا النظام وأطره العامة مما يوفر مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة والشاملة لحقوق جميع الاطراف الذين لهم مصالح في المؤسسة ويتضمن تحديداً واضحاً لأنظمة السلوك الداخلي في المؤسسة .

يرى كاتب أحر أن مرتكزات نظام الحوكمة تقوم على الاتي :16

1. **السلوك الاخلاقي** : يتضمن الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني والتوازن في تحقيق المصالح المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند تقديم المعلومات والقيام بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية .

2. **الرقابة والمساءلة** : بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة المؤسسة أمام المسؤولين ، وتقديم إرشادات لمجلس إدارة المؤسسة في كيفية وضع إستراتيجية ومراقبة الإدارة .

3. **الشفافية** : تعني أن المؤسسة تؤكد على إتزامها بالتوقيت المناسب وبالذقة في عملية الافصاح عن جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالقوانين واللوائح وذلك من خلال قنوات إتصال معينة يمكن لجميع الاطراف المهتمة بالمؤسسة الحصول عليها وبسهولة .

خامساً : الآثار السلبية المترتبة على عدم الإلتزام بنظام الحوكمة :

بالرغم ما في نظام الحوكمة من فوائد واضحة للشركات والدول ، إلا أن السرعة الشديدة التي تتسم بها العولمة جعلت الحاجة إليها عاجلة ، وهذا يتطلب من الشركات ومن الحكومات إدخال تعديلات أساسية ، فعلى الشركات أن تغير من طريقة عملها ، بينما ينبغي على الحكومات تأسيس وصيانة إطار مؤسسي مناسب، وإلا ستعم الفوضى إذا لم يكن هناك قواعد وهيكل ملائمة . ولقد أشارت الدراسات

إلى الآثار السلبية المترتبة على عدم الالتزام بنظام الحوكمة منها : التعثر والفساد المالي والإداري ، وضعف نظام الرقابة الداخلية ، وتدني إدارة المؤسسات .

واضاف باحث اخر أن عدم ممارسة نظام الحوكمة في المؤسسات يعني : 17

1. تمكين الداخلين سواء كانوا من مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين من اختلاس الشركة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى .
2. تصبح المؤسسات بل والدول التي تضعف فيها الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية ، بحيث يحدد مستوى الحوكمة مصير استمرارية المؤسسات ، ومصير الاقتصاديات كلها في عصر العولمة .
3. الإخفاق في جذب مستويات كافية من رأس المال، مما يهدد كيان المؤسسة ، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد ككل ، لأن نقص رأس المال يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية، والاستغناء عن بعض العاملين، والقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية و بالتالي تفاقم مشكلة الفقر .
4. هروب المستثمرين لأن المستثمر وقبل أن يلتزم بأي مبلغ أصبح يطلب إثباتاً أن المؤسسة تدار وفق ممارسات نظام الحوكمة ، كما أن المستثمرين يريدون أن يكونوا قادرين على تحليل ومقارنة فرص الاستثمارات المختلفة بنفس معايير الشفافية والوضوح والدقة المتبعة في الحسابات، قبل الشروع في الاستثمار في أي دولة من الدول .

النظام الضريبي

أولاً : مفهوم النظام الضريبي :

قدمت العديد من التعاريف للنظام الضريبي ، حيث عرفه أحد الكتاب بأنه " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية . 18

واضاف كاتب اخر بأنه "الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ، ويتم تحديدها استناداً إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية" .

19

ويرى كاتب آخر بأنه " مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن

محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع " . 20

ولوضع تعريف شامل للنظام الضريبي لابد أن يراعي عدة جوانب منها ايدلوجية المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده ومستوي التقدم الاقتصادي بكل ابعاده ، ونظام الحكم في هذا المجتمع .

ثانياً : أسس النظام الضريبي :

هنالك ثلاثة أسس للنظام الضريبي تتمثل في الاتي :

1. **السياسة الضريبية :** تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية .

يعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يُصمم من أجل تحقيق أهدافها. حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر .

2. **التشريع الضريبي :** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة .

3. **الادارة الضريبية :** تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذية للنظام الضريبي ، فهي الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها .

ثالثاً : مقومات النظام الضريبي :

يمثل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة ، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي والإدارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له ، والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب الواجبة الدفع على المكلفين .

رابعاً : كفاءة النظام الضريبي :

تتحدد كفاءة النظام الضريبي من خلال مجموعة من المقاييس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي ، وتتمحور هذه الاعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط الية عمل النظام الضريبي ، وكذلك وجود تنظيم فني جيد للنظام الضريبي ، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية تلتزم بتطبيق تشريعات ولوائح النظام الضريبي .

ولتحقيق كفاءة النظام الضريبي يجب مراعاة الاتي : 21

1. مبدأ العدالة الضريبية

يقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع حسب مقدرتهم التكلفية.

2. مبدأ الوضوح و اليقين

يقصد به أن يكون المكلف بالضريبة على علم تمام بحسابات الضريبة وكيفية سدادها وأي عقوبات تترتب على تخلف ادائها .

ولتحقيق مبدأ اليقين يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

أ . الوضوح في التشريع ، بمعنى أن تكون النصوص واضحة وسهلة الأسلوب دون تعقيد وألا يحتمل اللفظ الواحد أكثر من معنى ، وألا تحتمل الجملة أكثر من تفسير .

ب . يجب أن تقوم السلطة الموكل إليها فرض الضريبة وتحصيلها بإعداد النماذج السهلة والبسيطة والتي يفهمها عامة المكلفين ، وأن تساعد على تفهم القانون عن طريق منشوراتها ومقالاتها في وسائل الإعلام المختلفة .

ج . يجب أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين الضريبية والأعمال التحضيرية لهذه القوانين مفصلة بحيث لا تحتاج للاجتهاد .

3. مبدأ الملاءمة في التحصيل

يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل ، واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها .

4. مبدأ المرونة

يقصد بمبدأ مرونة النظام الضريبي قدرته على الاستجابة بسهولة للتغيرات الداخلية والخارجية ، ويتوقف ذلك على مدى قابلية النظام الضريبي للتغيير بسرعة طبقاً للظروف الجديدة ، وبالتالي يصبح النظام الضريبي أكثر ديناميكية.

5. مبدأ الاستقرار

يقصد باستقرار النظام الضريبي وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها ، وعدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة تحصيل الضريبة ، وكذلك بالنسبة للمكلف الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية . لذلك يجب على المشرع الضريبي أن يراعي استقرار النظام الضريبي حتى يتعود عليه كل من المكلف وموظفي إدارة الضرائب ، ولا نقصد باستقرار النظام الضريبي جمود هذا النظام ورفضه لكل إصلاح بل يجب أن يتطور وفق التغييرات التي يفرضها الواقع ، وفي هذه الحالة يجب

على المشرع التأكد من ضرورة أي تعديل ودراسة مختلف الآثار الناتجة عنه ، كما يجب اخطار المكلفين بأي تغيير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون المكلف على علم بمستجدات النظام الضريبي مما يساعد على تقبله لذلك التغيير دون أي احتجاج .

يرى الباحث أن الضعف في النظام الضريبي الليبي يتمثل في الآتي :

1. درجة كفاءة الادارة الضريبية دون المستوى المطلوب الأمر الذي يعكس الكثير من مشكلات الإدارة الضريبية كصعوبات الحصر الضريبي ومشكلات التهرب الضريبي وتراكم المتأخرات الضريبية وفقدان الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين .
2. انخفاض الحصيلة الضريبة ناتج عن اختلال في الهيكل الضريبي بإغفال أوعية ضريبية هامة لفئات اتسع دخلها في الآونة الأخيرة ولم يصلها الاستقطاع الضريبي بعد .
3. لا يزال المجتمع الضريبي الليبي دون تغطية الكثير من الدخول الكبيرة والتي لا تزال بمنأى عن الإخضاع الضريبي ومن بينها الدخول التي تنتج عن عمليات المضاربة على أسعار الأراضي والاتجار في السوق السوداء وعمليات السمسرة .

الادارة الضريبية

أولاً: مفهوم الادارة الضريبية :

تختص الادارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها و اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الاتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . 22

ثانياً : كفاءة الإدارة الضريبية :

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى ، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية بقصد تحسين كفاءة النظام الضريبي . لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دوراً هاماً في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي ، إذ أن النظام الضريبي الافضل تصوراً لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه . ويتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجمها فيما يلي :

1. أن تكون الإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل : وذلك بتوفر الكوادر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة في العمل الضريبي .
2. ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف .

3. تحسين أوضاع موظفي الإدارة الضريبية يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه : أن ضعف أجور ورواتب الموظفين في الإدارة الضريبية سبب من اسباب فساد الهيكل الاداري (انعدام النزاهة والامانة) , بما ينطوي على مخاطر تفوق مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتدريبهم . بالإضافة الى ان ضعف الأجور يحد من إمكانه تدعيم الإدارة الضريبية بالعناصر المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة الفنية العالية ويدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في القيام بمسؤولياتهم الوظيفية على الوجه الأكمل .

4. تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة والبرامج الالكترونية الحديثة : حتى تقوم الإدارة الضريبية بالقيام بوظيفتها على أكمل وجه من حيث : تحقق الضريبة وتحصيلها وكيفية تسديدها للدولة وأسلوب ارتباطها مع المكلفين وكيفية تحقيق الهدف من الضرائب تجاه الدولة وبالتالي تبسيط أحكام قانون الضرائب .

5. تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب ، وتخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب .

6. وضع نظم رقابة ضريبية فعالة ، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها .

7. معالجة سوء التنظيمات السياسية والاجتماعية الداعية للفساد في الإدارات الحكومية ومن بينها الإدارة الضريبية (المحسوبة و الاتعاب المخفية) .

بالإضافة لما سبق ظهرت آراء تتادي بضرورة وجود هيئة تتولى دراسة المشكلات التي تتعرض لها إدارة الضرائب، بالإضافة إلى متابعة البحث عن إمكانية الاستفادة من البحوث والدراسات الفنية التي تقوم بها مختلف الدول في القطاع الضريبي

ثالثاً : المشكلات التي تترتب على وجود ضعف في الإدارة الضريبية : 23

1. مشكلة التهرب الضريبي : عجز الإدارة الضريبية عن حل مشكلات النظام الضريبي تدفع المكلف التهرب من أداء الضرائب المتوجبة عليه لثقلته في عدم إمكانية هذه الإدارة على ملاحقته ، وإن تمكنت من ملاحقته فسيكون ذلك على المدى البعيد .

2. مشكلة المتأخرات الضريبية (ظاهرة التراكم الضريبي لسنوات طويلة) : بحيث يتم تحصيل ضرائب ورسوم عن سنوات سابقة في سنوات لاحقة وانعكاس ذلك على الانخفاض الحقيقي في حصيلة الضرائب المتركمة . وهي من أهم المشكلات لأن من المفروض على الدولة عند وضع الموازنة العامة (نفقات وإيرادات) أن تقدر الإيرادات والضرائب التي ستحصل خلال سنة الموازنة وعدم تحصيلها يؤدي إلى عجز في الإيرادات .

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من (61) من واقع العاملين في ادارة مصلحة الضرائب في مدينة مصراتة وسرت - ليبيا واعتمدت عينة الدراسة من مجتمع الدراسة وذلك للحصول على البيانات المطلوبة ، وتم اختيارها من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع 42 استمارة على المستهدفين ، وأعادوا الاستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة في محاور الاستبيان أي بنسبة تمثيل 69%.

تحليل البيانات عن المشاركين

1.العمر

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب العمر

النسبة	التكرار	العمر
26 %	11	اقل من 25 سنة
21 %	9	من 26 واطل من 35 سنة
33 %	14	من 36 واطل من 45
14 %	6	من 46 واطل من 55
6 %	2	من 56 فاكثر
100 %	42	المجموع

يتضح من الجدول رقم (1) أن أغلب أفراد عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 36 سنة ، وهذا يدل على أن غالبيتهم ممن لديهم سنوات خبرة كافية لتطبيق نظام الحوكمة .

2.المؤهل العلمي :

جدول رقم (2) يوضح توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
28 %	12	دبلوم وسيط
48 %	20	بكالوريوس
9 %	4	ماجستير
-	-	دكتوراه
15 %	6	اخرى
100%	42	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2) أن المؤهل العلمي للموظفين الذين لهم علاقة بمصلحة الضرائب أغلبهم من حملة الشهادات الجامعية وخاصة شهادة البكالوريوس ، وهذا يدل على مدى اهتمام مصلحة الضرائب بالدرجة العلمية لموظفيها الذين يحتلون مواقع ريادية .

3. التخصص العلمي :

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
57 %	24	محاسبة
19 %	8	ادارة اعمال
7 %	3	اقتصاد
2 %	1	احصاء وتامين
15 %	6	اخرى *
100 %	42	المجموع

* حاسوب

يتضح من الجدول رقم (3) ان تخصص قسم المحاسبة يأتي في المرتبة الاولى بنسبة 57% ، يليه قسم ادارة الاعمال بنسبة 19 % ، يليه قسم الاقتصاد بنسبة 7% ، وهذا مؤشر إيجابي على إمكانية تطبيق نظام الحوكمة في مصلحة الضرائب

4.المركز الوظيفي :

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
28 %	14	محاسبون
40%	11	مفتشي ضرائب
19%	12	اداريين
13 %	6	مراجعين
100%	42	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسب الموظفين الذين لهم علاقة بالمراكز الوظيفية نسب منطقية ، حيث يحتاج تطبيق نظام الحوكمة إلى موظفين من مستويات وظيفية مختلفة .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية

تنص الفرضية على أن " تطبيق نظام الحوكمة في ادارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي "

لاختبار الفرضية بصورة اجمالية لجميع العبارات فقد تم تلخيص الاجابات الكلية لجميع افراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

النسبة %	العدد	الاجابة
24.28	102	اوافق بشدة
57.14	240	اوافق
8.81	37	محايد
7.85	33	غير موافق
1.92	8	غير موافق بشدة
100	420	المجموع

يتبين من الجدول رقم (5) ان نسبة 81.42 % من عينة الدراسة موافقة على عبارات الفرضية بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.77 % فقط . اما الذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 8.81 % .

ان نتائج الجدول رقم (5) لا تعني أن جميع افراد عينة الدراسة متفقون على العبارات الواردة في الفرضية فهناك افراداً محايدون او غير موافقون على هذه العبارات ، عليه فقد تم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة لمعرفة اتجاه آرائهم ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين لهذه النتائج تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية

مستوي الدلالة	درجة الحرية	القيمة المحسوبة	قيمة الوسيط	معامل الفا كرونباخ	العبارات
.000	3	36.854	4.00	.6067	تواجه إدارة مصلحة الضرائب صعوبات في التعامل مع المكلفين مما يؤثر سلباً على التحصيل الضريبي للإيرادات
.000	3	27.143	4.05	.6123	نظام الحوكمة الية من أليات التحصيل الضريبي للإيرادات
.000	3	32.286	3.50	.6214	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يساعد على مراجعة وفحص الأقرارات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .

.000	3	26.762	4.05	.6177	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يزيد من قناعة المكلفين بتقديم إقرارات ضريبية من واقع حساباتهم المالية مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات
.000	4	23.476	4.00	6055	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى اضعاف الثقة والمصادقية في التعامل مع المكلفين مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .
.000	4	45.381	3.93	.6177	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يساعد على تفعيل إجراءات وسائل التحصيل الضريبي للإيرادات
.000	3	36.857	4.07	.5995	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بأهمية الضرائب مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .
.000	4	52.048	3.93	.6144	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يساهم في توجيه جزء من المتحصلات الضريبية في ترقية البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .
.000	3	42.000	4.00	.6022	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي ضمان تلبية متطلبات الإفصاح في البيانات المالية المقدمة بما يتفق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها .
.000	4	28.238	4.05	.5998	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى عدم الأخذ بالتقدير الجزافي للضريبة مما ينعكس إيجاباً على التحصيل الضريبي للإيرادات .

يمكن تفسير نتائج الجدول (6) اعلاه كالآتي :

- بلغت قيمة معامل مصداقية ألفا كرنباخ لجميع عبارات الفرضية قيمة أعلى من القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ وهي 60% . ويعني هذا توافر درجة مناسبة من الثبات الداخلي لجميع الاجابات مما يمكن الباحث من الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية قيمة 3.50 كادني قيمة وسيطيه وقيمة 4 كأعلى قيمة وسيطيه ، ويعني هذا أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقين على عبارات الفرضية.
- بلغت قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية قيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة الحرية ومستوي دلالة (0.05) والبالغة (10.5) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى عدم الأخذ بالتقدير الجزافي للضريبة مما ينعكس إيجاباً على التحصيل الضريبي .

مما تقدم يستنتج الباحث ان فرضية الدراسة والتي نصت على ان تطبيق الحوكمة في ادارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي " قد تم اثباتها .

النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج : توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية الى النتائج التالية :

1. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يمكن من تضيق فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات ويحد من فرص التهرب الضريبي ويحقق الالتزام الطوعي للمكلفين.
2. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يزيد من ثقة المكلفين تجاه النظام الضريبي ويتحقق ذلك من خلال زيادة الافصاح والشفافية في البيانات المحاسبية المقدمة في الاقرار الضريبي.
3. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على إجراءات وسائل التحصيل الضريبي وذلك من خلال حصر وتسجيل المكلفين ومتابعتهم.

التوصيات : بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بالاتي :

1. ضرورة تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب حيث انه له أثر ايجابي في تحصيل الإيرادات من خلال الالتزام بالقوانين والتوجيهات التي تحدد مهام المسؤولين بإدارة الضرائب .
2. ضرورة ترسيخ ثقافة الالتزام بالقوانين واللوائح والشفافية على جميع اقسام إدارة مصلحة الضرائب .
3. ضرورة ادخال التقنية الالكترونية في النظام الضريبي حيث أن هذا الإجراء يؤدي إلى إمكانية متابعة المكلفين على دفع الضريبة ويمنع التلاعب في الإقرارات الضريبية المقدمة لإدارة المصلحة.

المراجع :

1. محمود، معتر بالله جميل قاسم " دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة"، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2016م .
2. بكر، عبدالرحمن محمد " دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي"، مجلة دراسات جبائية، العدد 8، جامعة البليدة 2.
3. خلاط ، سراج محمد " دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي ، جامعة الزاوية ، المجلة الجامعة ، العدد 15 ، المجلد 22 ، 2013م .
4. على مصطفى ، كاظم ، علي " دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية في العراق" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 22 ، المجلد 8 ، 2013م .
5. على ، الصادق احمد على ، دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان – دراسة تحليلية ميدانية ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، العدد الاول 2013م .
6. Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland "Tax planning, corporate governance and equity value" The British Accounting Review, Volume 44, Issue 2, June 2012, Pages 111–124
7. عبدالغفور ، حسام فايز أحمد " العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية " جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2008م .
8. سامور ، إبراهيم خليل " مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل لأحكام قانون ضريبة الدخل الفلسطينية بين الالتزام والالتزام ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2008م .
9. عبدالحميد ، ياسر عمار " شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب ، بغداد ، مؤتمر نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتصميم ثقافة النزاهة ، 2008م .
10. سالم عميرة العمور " ظاهرة التهرب الضريبي من ضريبة الدخل (دراسة تحليلية على قطاع غزة)، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، 2008م .
11. درغام " تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين للفترة (1996م-2003م) ، 2006م .

12. نصر ، رحال " محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، رسالة ماجستير ، 2006م .
13. سليمان ، محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2008م ، ص 15.
14. البشاري ، مصطفى نجم ، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظام المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان ، المؤتمر الاول للمراجعة الداخلية بالسودان ، قاعة الصداقة 2008م ص 40 .
15. على ، الصادق احمد على ، ص 117 .
16. الدوجي ، على حسين ، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة و الاقتصاد ، د.ت ، ص 15 .
17. سليمان ، محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2008م ، ص 15 .
18. مركز المشروعات الدولية الخاصة (2005) ، تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة. جمهورية مصر العربية: القاهرة.
19. عبدالسلام ، واكواك ، فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012م ، ص ص 3-4
20. الزين ، صلاح الدين ، الاصلاح الضريبي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2000م ، ص 46
21. دراز ، حامد عبدالمجيد ، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر- الاسكندرية ، 1997م ، ص
22. مراد ، ناصر ، النظام الضريبي الجزائري والبحث عن الفعالية ، د . ت .
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=30523851> اليوم 2017/8/22 .
23. دراز ، حامد عبدالمجيد ، مرجع سابق ، ص 23 .
24. الجليلاتي ، محمد ، لنظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه ، جمعية العلوم الاقتصادية ، تاريخ التصفح 2017/8/29
<http://www.mafhoum.com/syr/articles/jlaylati/jlaylati.htm> .

السياسة البريطانية تجاه الإيطاليين في طرابلس

من عام 1943 إلى 1951م

د. مصباح ياقعة السوداني

كلية التربية جامعة بني وليد

مقدمة

لقد رأى الليبيون في الحرب العالمية الثانية فرصة مواتية للخلاص من المستعمر الإيطالي الذي حكم بلادهم طيلة اثنين وثلاثين عاما ، فبدأت بعض الشخصيات الليبية في الخارج خاصة في مصر والشام وتونس بعقد إتصالات فيما بينهم تمخض عنها عقد لقاءات في القاهرة والاسكندرية تقرر من خلالها الإتصال بالسلطات البريطانية التي رأت في رغبة الليبيين في إنهاء الحكم الإيطالي فرصة لإستمالتهم إلى جانبها، وقد تمخض عن تلك الإتصالات تأسيس جيش ليبي شارك قوات الحلفاء في تحرير ليبيا من الإستعمار الإيطالي⁽¹⁾.

إنظر الليبيون بعد جلاء غبار الحرب وانتصار الحلفاء وطرد الإيطاليين من ليبيا عام 1943م أن تمنح بلادهم حريتها واستقلالها بعد كل التضحيات التي قدموها ، لكنهم فوجئوا بإستعمار جديد قسم البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية حكمت كل منطقة منها إدارة عسكرية فوضعت برقة وطرابلس تحت حكم إدارتين بريطانيتين عسكريتين ، ووضعت فزان تحت حكم إدارة عسكرية فرنسية ولم يكن الأمر يقف عند هذا الحد بل وجد الليبيون كثير من الإيطاليين لازالوا في طرابلس يتولون الوظائف الحكومية المرموقة وينعمون بخيرات الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها ، في تحد واضح لإرادة الليبيين وبمباركة السلطات البريطانية .

(1) - عز الدين عبدالسلام العالم ، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي 1922- 1984م (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر) ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ، 2000م ، ص 202

السياسة البريطانية تجاه الإيطاليين في طرابلس .

ما إن احتل الجيش الثامن برقة عام 1942م حتى فر الإيطاليون منها متوجهين غربا نحو طرابلس ولم يبق منهم سوى خمسة وخمسون فردا ظلوا في بنغازي والمرج ودرنة ينتمون الى بعثات دينية يقدمون خدمات انسانية لم يتعرض لهم احد طيلة بقائهم فيها⁽¹⁾ ، بل سمح لاحد الراهبات بفتح مدرسة في المباني القديمة في منطقة البركة ببغازي تقوم بتعليم الاطفال المالمطين واليونانيين والإيطاليين .

مع تقدم القوات البريطانية نحو طرابلس ثم احتلالها عام 1943م فر كثير من الإيطاليين وبقي الكثير حيث قدرتهم بعض المصادر التاريخية بحوالي 74 الف نسمة يسكن ثلاثهم في مدينة طرابلس والثالث الباقي يسكنون في مستعمرات الاسكان التي أنشأتها لهم الحكومة الإيطالية في ولاية طرابلس قبل الحرب مثل قرية الزهراء (بيانكي) ، وجودايم (اوليفيتي) ، والعامرية (ميكا) والخضراء (بريفليري) ، والدافنية (جريبالدي) ، وطمينة (كريسبي) ، والكراريم (جود)⁽²⁾ .

أنشئت الادارة العسكرية البريطانية رسميا في طرابلس في 15 ديسمبر 1943م عندما أعلن مونتجمري من مقر قيادته للجيش الثامن في اجدابيا في منشور ان جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والسياسية والادارية قد خولت له بصفته القائد العام للجيش الثامن⁽³⁾ فعين بموجب ذلك البريجادير (م.ش.لاش) وكبير لضباط الشؤون المدنية سنة 1943م ، ثم خلفه في المنصب (ت. بلاكلي) ، الذي كان خبيرا بالشؤون العربية وقد بقى هذا الأخير في منصبه حتى نهاية حكم الادارة البريطانية في طرابلس⁽⁴⁾ .

لقد عاش الإيطاليون في بداية عهد الإدارة البريطانية فترة يشوبها الخوف من القادم ، فمن جهة خافوا من إنتقام الليبيين منهم وذلك بسبب ما اقترفته حكومتهم من جرائم طيلة حكمها لبلادهم منذ عام 1911م ، ومن جهة أخرى خافوا من معاملة الانجليز أعدائهم المنتصرين في الحرب ، لذا فقد عملوا على ألا يظهر

(1) - جون لندبرج، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية لليبيا 1951م ، ص 11

(2) - بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا ، ابريل 1960م ، ص 13

(3) - محمد الطيب الأشهب ، برقة العربية أمس واليوم ، مطبعة الهواري ، القاهرة ، 1974م ، ص 21

(4) - الأهرام ، العدد 21198 ، 5 ديسمبر 1943م

استيائهم علناً أمام الإنجليز كما لم تبد منهم أية مقاومة تجاه ذلك الإحتلال ، ولم يكن ذلك لحبهم للإنجليز وإنما مرجعه إلى سأمهم الحرب وويلاتها ورغبتهم في العودة إلى أيام السلم بأسرع ما يمكن ، من أجل المحافظة على ممتلكاتهم ومصالحهم في ليبيا .

على الرغم من أن معظم الإيطاليين في طرابلس كانوا من أنصار الفاشية إلا أنهم أخفوا ذلك بسبب إندحار قوات المحور في شمال أفريقيا واعتقال الإدارة البريطانية لكبار الشخصيات الفاشية في طرابلس من أمثال نائب الحاكم العام الإيطالي ، وقد لعب قس طرابلس (فوتشر) والذي عرف عنه بصداقته لموسيليني الشخصية واعتناقه الفاشية - دوراً كبيراً في تهدئة الجالية الإيطالية ، حيث أبدى تعاوناً مع الإدارة البريطانية ، كما أوحى للإيطاليين في طرابلس بضرورة الامتثال لأوامر الإدارة .

ومع مرور الأيام بدأت الجالية الإيطالية تشعر بنوع من الإرتياح والطمأنينة حيث لم تحدث أحداثاً تؤرق حياتهم مما جعل كثير منهم يباشرون أعمالهم الوظيفية في الجهاز الحكومي ، كما عاد كثير منهم للعمل في مزارعهم ومصانعهم وورشهم وفي محلاتهم التجارية دون خوف ، ويعود هذا الإرتياح الذي شعر به الإيطاليون إلى سياسة الإحتواء والتي تصل أحيانا إلى حد التعاطف من قبل رجال الإدارة البريطانية تجاه الجالية الإيطالية والتي ظهرت في مجموعة من السياسات من أهمها :

أولاً : غرض الطرف عن عودة الإيطاليين إلى طرابلس .

ما إن استقرت الأمور في البلاد حتى بدأ كثير من الإيطاليين يفكرون في العودة إلى مايعتبرونه أرضهم وممتلكاتهم ، فبدأوا يتسللون خلسة إلى طرابلس معظمهم من أرباب الأسر ومنهم عدد كبير من النساء والأطفال ، وكانت معظم نقل هؤلاء يتم بطريقة غير مشروعة حيث يتم نقلهم عن طريق قوارب صغيرة تنطلق معظمها من صقلية على الرغم من الخطر الذي واجهه كثير منهم أثناء رحلاتهم (1) .

(1) - انجيلوا ديل بوكا ، الإيطاليون في ليبيا ، ترجمة محمود علي التائب ، الجزء الثاني ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1995م ، ص 435

كما عاد كثير من الأطفال الذين هم تحت سنة الستة عشر عاما والذي سبق ترحيلهم إلى إيطاليا عشية الحرب حيث نزلت أول دفعة منهم في ميناء طرابلس في سبتمبر 1945م وكان عددهم 115 طفل ، ثم توالى الرحلات فوصلت الدفعة الثانية في الشهر التالي وكان عدد أفرادها 256 طفل ، ثم تزايدت الدفعات فوصلت في 29 يناير 1946م إلى ميناء طرابلس على متن الباخرة (توسكانا) 373 طفل ، ثم في أبريل من نفس العام وصلت الباخرة (سيتوبري) على متنها 755 طفل⁽¹⁾ .

لقد أثارت عودة كثير من الإيطاليين لطرابلس وسكوت السلطات البريطانية عن ذلك موجة من الغضب والسخط لدى الأوساط الشعبية و التنظيمات والأحزاب السياسية الليبية فخرجت الجماهير في مظاهرات احتجاج ، كما قامت لجنة الدفاع عن طرابلس و بركة بمصر بإرسال مذكرة إحتجاج إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى (بريطانيا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتي) المنعقد بباريس تضمنت إستيائها من تعامل الانجليز مع ملف الهجرة غير الشرعية واعتبار أن ذلك يعد تحديا لمشاعر الليبيين ، مؤكدة خشيتها أن تكون الهجرة مدبرة من قبل الحكومة الإيطالية لأغراض ربما تتعلق بالمفاوضات حول ليبيا في المستقبل ، أو ربما لأجل أن تحقق إيطاليا حلمها في العودة لليبيا⁽²⁾ .

كما انتقلت الشكوى للجامعة العربية والتي قامت بدورها بإصدار مجموعة من القرارات تضمنت تكليف الامانة العامة للجامعة بالاتصال بالحكومة البريطانية وحثها على ضرورة إيقاف الهجرة الإيطالية لليبيا ، كما حثت الجامعة الحكومات العربية بإتخاذ مساعي دبلوماسية من اجل تحقيق هذا الهدف .

أمام هذا التحرك الشعبي والعربي اضطرت السلطات البريطانية إلى الازعان ووقف الهجرة غير الشرعية للإيطاليين فقامت بعقد اتفاق مع الحكومة الإيطالية تضمن أن كل ايطالي يعود لطرابلس لينظم إلى أسرته يجب أن تقبل الحكومة الإيطالية شخصا ايطاليا مكانه وذلك من أجل أن لا تتغير التركيبة السكانية الحالية في البلاد⁽³⁾ .

(1) - المرجع نفسه، ص 437

(2) - الأهرام ، العدد 22064 ، 23 ديسمبر 1946م

(3) - نقولا زيادة ، ليبيا عام 1984م ، جامعة بيروت ، بيروت ، 1966م ، 8

ثانياً : السماح للإيطاليين بالعودة لوظائفهم الحكومية

لقد رأت الإدارة البريطانية بصفتها صاحبة السلطة في البلاد أنها بحاجة لعودة الدوائر الحكومية للعمل في أقرب وقت ممكن لذا فقد طلبت من الموظفين الإيطاليين العودة لممارسة مهامهم الوظيفية حيث بلغ عدد من التحق منهم بعمله عام 1943م حوالي 1281 موظفاً إيطالياً موزعين على شؤون البلديات والمحاكم المدنية والجنائية والمستشفيات والمدارس والشرطة العسكرية (كرابنبييري) التي تعمل على حفظ النظام⁽¹⁾ بينما نجد الموظفين الليبيين في العام نفسه لا يزيد عددهم عن حوالي 785 موظفاً معظمهم يعملون في وظائف صغيرة .

لقد اثارت هذه السياسة ردود فعل غاضبة من قبل التنظيمات والأحزاب الليبية التي ظهرت في تلك الفترة فطالبت الإدارة البريطانية بضرورة تلييب الوظائف في البلاد وفتح المجال أمام الليبيين المؤهلين لتولي تلك الوظائف خاصة وأن حجة الانجليز بعدم وجود عناصر وطنية مؤهلة بدأت غير مقبولة بسبب عودة كثير من المهاجرين الليبيين للبلاد كانوا في مصر وتونس والشام وتركيا يحملون مؤهلات تجعلهم قادرين على تولي تلك الوظائف⁽²⁾ .

ثانياً : استمرار العمل بالقوانين الإيطالية

لقد ظلت السلطات البريطانية في طرابلس وبرقة تعمل بالقوانين الإيطالية التي كانت سارية قبل الحرب ولم تغير منها بإستثناء بعض القوانين التي اعتبرتها عنصرية أو فاشية⁽³⁾ أو التي فرضت سابقاً لضرورات عسكرية ، ومن أمثلة تلك القوانين تلك المتعلقة بحقوق اليهود ، أو تلك المتعلقة بإعادة الأشخاص إلى أعمالهم مع كامل حقوقهم والذين تم فصلهم منها بسبب تلك القوانين ، ولقد استفاد الإيطاليون من تلك القوانين حيث حافظوا بموجبها على مايعتبرونه حقوقهم وممتلكاتهم في البلاد ، كما استمرت المحاكم الإيطالية في برقة وطرابلس تعمل مستندة في إصدار أحكامها إلى القوانين المدنية والجنائية الإيطالية⁽⁴⁾ .

(1) - انجيلو ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص 428

(2) - عز الدين عبدالسلام العالم ، المرجع السابق ، ص 269

(3) - مجيد خنوري ، ليبيا الحديثة ، ترجمة نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966م ، ص 130

(4) - جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 19 ، 8 ديسمبر 1944م

ثالثاً: السماح للإيطاليين بممارسة نشاطاتهم الاقتصادية

على الرغم من هجرة كثير من الإيطاليين خارج البلاد أثناء الحرب إلا أنه بعد هدوء الأحوال في البلاد استمرت الجالية الإيطالية في سيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .

ففي مجال الزراعة أبقت السلطات البريطانية الأراضي الزراعية في ولاية طرابلس في يد المستوطنين الإيطاليين والتي كانوا قد استولوا عليها أثناء حكمهم للبلاد⁽¹⁾ حيث أعلن الجنرال مونتجمري القائد العام للجيش البريطاني منع نقل ملكية المباني والمسكن والأراضي الزراعية بأي شكل من الأشكال سواء عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن أو الوديعة ، كما يمنع إيجار الأرض لمدة تزيد عن سنة دون أخذ إذن كتابي من المستشار القضائي⁽²⁾ ، على الرغم من مطالبة الليبيين منذ الأيام الأولى للإحتلال البريطاني في مذكرة إحتجاج قدمت لرئيس الإدارة البريطانية في طرابلس السيد (لاش) طالبوا فيها ضرورة نزع ملكية الإيطاليين للأراضي الزراعية وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين والتي صادرتها منهم الحكومة الإيطالية . غير أن الإدارة البريطانية رفضت تلك المطالب بحجة أن ذلك يخالف القانون الدولي الذي لايسمح لها بأي تغيير في ملكية الأرض من دون عقد إتفاق صلح مع الحكومة الإيطالية ، وأن مهمتها الحالية هو الحفاظ على الوضع القائم⁽³⁾.

تتألف الأراضي التي ظلت تحت سيطرة المستوطنين الإيطاليين إلى نوعين هما أراضي الامتياز وراضي المستعمرات ، يقدر مساحة النوع الأول بحوالي 127 ألف هكتار وتتكون من مزارع كبيرة نسبياً يديرها الافراد وتبلغ مساحة كل مزرعة حوالي 25 هكتار أقدمت على تمويلها سابقاً الحكومة الإيطالية أو شركات خاصة ويقدر عدد الإيطاليين الذين بقوا في أراضي الامتياز حتى عام 1949م حوالي 7400 شخص ، أما النوع الثاني وهي أراضي المستعمرات فتقدر مساحتها

(1) جيري لين فولر ، الاستيطان الزراعي في ليبيا (منطقة طرابلس) ، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي ، مركز جهاد

الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1984م ، ص 290

(2) - منتجمري ، القانون العسكري ، إعلان رقم (8) بشأن معاملات الأراضي في ليبيا 15 ديسمبر 1942م

(3) - انجيلوا ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص 432

بحوالي 103 ألف هكتار تتبع مؤسسات الاستيطان مثل مؤسسة (الانتي) لتعمير ليبيا، والمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي وشركة التبغ الإيطالية⁽¹⁾.
لم تكثف السلطات البريطانية بإبقاء الأراضي الزراعية في يد المستوطنين الإيطاليين بل نجدها تقوم بدعمهم وذلك بتوفير الآلات الزراعية والأسمدة، وإعطائهم من بعض الضرائب، وإعطائهم الطاقة الكهربائية بنصف ثمنها الحقيقي⁽²⁾، كما قدمت لهم مساعدات مالية على هيئة قروض من أجل النهوض بتلك المستوطنات⁽³⁾.

أما في مجال الصناعة فعلى الرغم من الدمار الذي حل بكثير من المنشآت الصناعية بفعل القصف الجوي أثناء الحرب العالمية الثانية فقد استمر الإيطاليون يسيطرون على معظم الأنشطة الصناعية تمثلت في صيد وتعليب الأسماك حيث يوجد 193 مركب يملك معظمها الإيطاليين واليونانيين وعدد قليل منها يملكها ليبينيون⁽⁴⁾، وإمتلاك الإيطاليون مصانع لتعليب الأسماك يصدر معظم إنتاجها لإيطاليا، كما سيطر الإيطاليون على صيد الإسفنج حيث يرسلونه مباشرة إلى الخارج لأجل تحضيره وبيعه⁽⁵⁾، كما إمتلكوا صناعات أخرى مثل صناعة عصر الزيوت النباتية وتكريرها ومصانع الصابون والجمعة التي تصنع من الشعير، وعدد كبير من مصانع التقطير الصغيرة التي تنتج الخمور المحلية ومصانع دباغة الجلود والأحذية.

لقد تزعم الإيطاليون الحركة العمالية في طرابلس في عهد الإدارة حيث أخذوا زمام المبادرة في إحياء التنظيم النقابي بغية المحافظة على إمتيازاتهم الإقتصادية، وقد قاد تلك المبادرة الإيطالي (انريكو جيبلي) الذي كان يعمل محرراً للعقود بطرابلس ومدعياً عاماً أمام المحاكم حيث قام بتنظيم النقابات التي جمعها في اتحاد عام أطلق عليه الاتحاد الطرابلسي لنقابات العمال شكل الإيطاليون أكثر من 70% من أعضائها⁽⁶⁾.

(1) - اولوج هويتلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة 1953م، ص 82

(2) - انجيلو ديل بوكا، المرجع السابق، ص 432

(3) - كينلسيد، تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، نيويورك 1951م، ص 25

(4) - د. سربيتس، تقرير عن مصائد الإسفنج والأسماك في ليبيا، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما

1952م، ص 57

(5) - كاربترسون، تقرير عن الأعمال الإحصائية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، 1952م، ص 20

(6) - المختار الطاهر كرفاع، ص 57

وفي مجال التجارة فقد إحتكر الإيطاليون معظم العمليات التجارية حيث سيطروا على معظم عمليات التصدير والإستيراد، كما كانوا يملكون معظم المتاجر في طرابلس يمارسون من خلالها تجارة الجملة والقطاعي ، و يملكون 56% من مخازن البضائع في طرابلس وقد شملت تجارتهم معظم السلع سواء المحلية أو المستوردة من مواد غذائية وملابس ومواد منزلية وخردوات وقطع غيار السيارات(1) وغيرها .

رابعا : السماح للإيطاليين بممارسة النشاط السياسي .

أما عن النشاط السياسي للطائفة الإيطالية فقد إستمر من أجل المحافظة على مكاسبها الاقتصادية مستفيدة من القوانين الإيطالية التي ظل العمل بها مستمراً في عهد الإدارة ، فشاركت في انتخابات المجالس الاستشارية للبلديات وقد روعي في هذه المشاركة عدد الإيطاليين في كل بلدية بالنسبة لليبيين ، فمثلاً بلدية طرابلس كان بها حوالي عشرة آلاف إيطالي يرشح منهم ثلاثة إيطاليون وسبعة من العرب ، وفي غريان انتخب سبعة من العرب واثنين من الإيطاليين ، وفي زليتن سبعة من العرب و ثلاثة من الإيطاليين ، ثم بلدية (بيانكي) ، الزهراء حوالي سبعة من الإيطاليين لوجودهم بكثرة حيث كانت لهم قرى خاصة بهذه المنطقة(2) ، ولقد هدفت الطائفة من المشاركة في الانتخابات البلدية إثبات نفسها على الساحة ودعم موقف حكومتها التي تسعى لعودة وصايتها على طرابلس .

ومع ظهور القضية الليبية على المسرح الدولي إزداد النشاط السياسي للجالية الإيطالية فتكونت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية لوحظ تباين في مواقفها تجاه القضية الليبية ، فعلى الرغم من أن معظم التنظيمات ترغب في عودة الإدارة الإيطالية (3) يرى بعضها الآخر ضرورة تأييد استقلال ليبيا حفاظاً على مصالحهم ومكاسبهم الاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها ، وإذا كان لا بد من الوصاية الدولية فإن إيطاليا أحق من غيرها في ذلك ، ومن أهم تلك التنظيمات السياسية الإيطالية :-

(1) - جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 13 ، 1 يوليو 1957م
(2) -مصطفى حامد ، المظاهر السياسية والثقافة للجالية الإيطالية بليبيا ، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911-1970م لمجموعة من الباحثين ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص153
(3) -سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد -القاهرة 1965م، ص66

- 1 - الحزب الفاشي الجمهوري ، وقد تشكل في 15 يوليو 1943 في طرابلس وقد عمل هذا الحزب على توسيع نشاطه في الدواخل، ومن أهدافه عودة الحكم الإيطالي للبلاد على شكل وصاية ، وقد داهم الإنجليز مقر هذا الحزب وقبض على بعض زعمائه في يناير 1944 م وبالتالي أوقف نشاطه نهائياً إلا بصورة سرية⁽¹⁾.
 - 2 - اللجنة الإيطالية التمثيلية وكان يتزعمها (فتري والكونت سوتوكازا) وقد أنشئت عام 1947م ، ضمت أعضاء ذوي ميول يمينية خطيرة على وحدة البلاد وحريتها ، وقد طالبت هذه اللجنة بوصاية إيطاليا على ليبيا ، كما حرضت الجمعيات الإيطالية الأخرى على تبني ذلك الموقف⁽²⁾ .
 - 3 - الجمعية السياسية الإيطالية لتقدم ليبيا والتي تأسست عام 1948 م بزعامة " انريكو تشيبلي " الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري الإيطالي السابق لحاكم الولاية ، وميول هذه الجمعية يسارية تضم أعضاء ذوي ميول شيوعية ، يتلخص موقفها في تأييد استقلال البلاد وإن لم تحصل عليه فإنها تفضل الوصاية الإيطالية.
 - 4 - الجبهة الديمقراطية الشعبية ويتزعمها " دوفيليش " وهي ذات ميول يسارية تسير على نفس نهج الجمعية الديمقراطية بإيطاليا ، وإن لم تلحق بها رسمياً وقد توجهت إلى الطبقات العاملة في المجتمع كله وكان موقفها مؤيداً لاستقلال البلاد⁽³⁾.
 - 5- الجمعية الاقتصادية الليبية وتضم في عضويتها أشخاصاً ليبيين وإيطاليين ويترأسها " دومينكا كافيتي " ، وكانت تهدف إلى تطوير البلاد اقتصادياً وخاصة في مجال الاستيطان الإيطالي، حفاظاً على مركز المستوطنين الإيطاليين الاقتصادي واستمرار تحكمهم في مقدرات البلاد الاقتصادية .
- وقد استمر النشاط السياسي للطائفة الإيطالية حتى عام 1949 م إذ قل بعد ذلك نتيجة مغادرة كثير من الإيطاليين البلاد ، أما من بقي منهم فإنهم ركزوا إهتمامهم بالأعمال الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) - مصطفى حامد ، المرجع السابق ، ص 166

(2) - المرجع نفسه ، ص 164.

(3) - مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، المرجع السابق، ص 126

(4) - المرجع نفسه ، ص 127

خامسا : سعي السلطات البريطانية لعودة الحكم الإيطالي لطرابلس .

على الرغم من إنتهاء الحكم الإيطالي رسميا في ليبيا بهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية فقد ظل حلم العودة لحكم ليبيا يراود الإيطاليين خاصة بعد أن استطاع كثير منهم العودة لليبيا وممارسة نشاطاتهم الإقتصادية والسياسية ، بل وصل الأمر ببعضهم إلى التصريح علناً مثل ما فعل أستقف طرابلس عندما قال (إن من حق إيطاليا الإحتفاظ بليبيا المستعمرة التي حصلت عليها بالدم والعرق والدموع)⁽¹⁾.

لم يفقد الساسة الإيطاليون الأمل في إسترداد بعض مستعمراتهم ومن ضمنها ليبيا بعد الحرب ، وكانوا يرون أن تصريح السيد ايدن في مجلس العموم البريطاني سنة 1944م الذي أكد فيه عدم اعادة المستعمرات إلى إيطاليا نوعا من المناورة السياسية يمكن التراجع عنها وهاهو سلوك الإدارة البريطانية في طرابلس يدل على عطف الانجليز على بقاء النفوذ الإيطالي .

بعد توقيع اتفاق صلح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مع إيطاليا في العاشر من فبراير عام 1947م والتي تضمنت تنازل إيطاليا عن مستعمراتها السابقة بما فيها ليبيا ، وإرسال لجنة تحقيق الى ليبيا للوقوف على رغبات السكان ، وعند لقاءها برؤساء الجالية الإيطالية في طرابلس أبدوا رغبتهم بعودة الحكم الإيطالي للبلاد⁽²⁾ .

ومع تضارب مصالح الدول الكبرى في ليبيا وفشلها في التوصل لإتفاق حول مصير ليبيا قررت هذه الدول إحالة القضية الليبية إلى الأمم المتحدة ، وفي هذه الأثناء وبالتحديد في مايو 1949م تم الإتفاق بين بيفن وزير الخارجية البريطانية وسفورزا وزير خارجية إيطاليا على أن تتولي إيطاليا الوصاية على طرابلس وأن تتولي بريطانيا الوصاية على برقة وفرنسا على فزان⁽³⁾ . ولقد كانت حجة الحكومة الإيطالية في طلب الوصاية على ليبيا بوجود طائفة إيطالية في طرابلس تحتاج لحماية مصالحها .

(1) - نازك زكي إبراهيم ، ليبيا والغرب 1945 - 1957 من الحرب العالمية الثانية حتى قبول مشروع ايزنهاور 1957م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 1981م - ص 229

(2) - نقولا زيادة ، ليبيا في العصور الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1966م ، ص 167-168

(3) - سامي حكيم ، المرجع السابق ، ص 33

ما إن ظهرت هذه الإتفاقية للعلن حتى عمت مظاهرات عارمة في عدة مدن في طرابلس وقصر بن غشير والخمس ومصراته والزاوية وزوارة احرقت خلالها الاعلام الايطالية والبريطانية⁽¹⁾ ، ترفض عودة الايطاليين لحكم البلاد وتطالب باستقلالها ، الأمر الذي جعل الإدارة تسمح للإيطاليين بحمل السلاح من أجل حماية انفسهم .

ومع إعلان إستقلال ليبيا في 24 ديسمبر عام 1951 بدأ الحلم الإيطالي في العودة لحكم ليبيا يتلاشى حيث فضل بعضهم العودة لبلادهم وبعضهم فضل البقاء للحفاظ على ممتلكاتهم.

الخلاصة

لقد اتسمت السياسة البريطانية تجاه الجالية الإيطالية بنوع من التعاطف حيث غضت السلطات البريطانية الطرف عن عودة الإيطاليين لليبيا بعد فرارهم منها ، وسمحت لهم بالعودة لوظائفهم السابقة وممتلكاتهم وممارسة حياتهم الطبيعية.

وفي السنوات الأخيرة من عمر الإدارة البريطانية تعاضمت سياسة التعاطف الى حد التآمر مع الإيطاليين ضد ليبيا وهو ما ظهر جليا في إتفاق بيفن سفورزا عام 1949م والذي تضمن إعادة حكم الإيطاليين لطرابلس عن طريق ما يعرف بنظام الوصاية ، ضاربة بعرض الحائط وعودها لليبيين بالإستقلال وعدم إعادة ايطاليا لحكم ليبيا .

(1) - انجيلو ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص 500

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- 1- أوتلوج هويتلي ،تقرير عن الزراعة في ليبيا ،بعثة منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة ، 1952م .
- 2 - جون لندبرج ، تقرير عام عن الإقتصاد الليبي ، البعثة المساعدة الفنية لليبيا ، الأمم المتحدة ، 1951م .
- 3- بعثة البنك الدولي ،التنمية الاقتصادية في ليبيا ، ابريل 1966م
- 4- د .سريديس ، تقرير عن مصائد الأسفنج والأسماك في ليبيا ،منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة ، 1958م .
- 5-كاربيترسون ، تقرير عن الأعمال الإحصائية في ليبيا ، بعثة المساعدة الفنية لليبيا ، الأمم المتحدة ، 1952م .
- 6- ناريمان براساد ، تقرير عن التنمية الإقتصادية في ليبيا ، ترجمة فائق العيناوي، بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الأمم المتحدة ، 1960م .
- 7-ه.ل. كينليسيد ، تقرير عام عن الإقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة نيويورك، 1951م .

ثانياً: الصحف والجرائد

- 1-الأهرام (القاهرة) ، العدد21198 ، 5 ديسمبر 1943م
- 2- الأهرام (القاهرة) ، العدد 22064 ، 23 ديسمبر 1964م
- 3-جريدة طرابلس الرسمية (طرابلس) ،العدد 19 ، 8 ديسمبر 1944م
- 4- جريدة طرابلس الرسمية (طرابلس) ، العدد 13 ، 1 يوليو 1957م

ثالثاً : المراجع

- 1- أنجيلو ديل بوكا ، الإيطاليون في ليبيا ، الجزء الثاني ، ترجمة محمود علي التائب ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1995م.
- 2- جيرري لين فولر ، الإستيطان الزراعي في ليبيا (منطقة طرابلس)، ترجمة عبدالقادر مصطفى المديشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1984م.

- 3- سامي حكيم ، إستقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، دار الكتاب الجديد ، 1965م .
- 4- عزالدين عبدالسلام العالم ، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والإجتماعي 1922-1948م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، 2000م.
- 5- مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، ترجمة نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966م .
- 6-المختار الطاهر كرفاع ،الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969م : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2000 م
- 7- مصطفى حامد ، المظاهر السياسية والثقافية للجالية الإيطالية بليبيا ، ضمن كتاب الإستعمار الإستيطاني في ليبيا 1911-1970م ، الجزء الثاني ، لجموعة من الباحثي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس، 1984م.
- 8- مونتجمري ، القانون العسكري ، اعلان رقم (8) بشأن معاملات الأراضي في ليبيا ،ديسمبر 1942م
- 9- نازك زكي ابراهيم أحمد ، ليبيا والغرب 1943-1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع ايزنهاور 1957م ، رسالو ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 1981م .
- 10- نقولا زيادة ، ليبيا عام 1948م ، جامعة بيروت ، بيروت ، 1966م

السوق الموازي لصرف العملات الأجنبية في ليبيا

إختبار لفرضية كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis)

د. حسين أحمد الكامل

كلية الاقتصاد الرجبان جامعة الزنتان

ملخص

يعد موضوع دراسة أسواق صرف العملات الأجنبية من المواضيع المهمة بالنسبة للمتعاملين و المسؤولين عن السياسات النقدية على حدٍ سواء. و الأهمية تزداد أكثر بالنسبة للأسواق الموازية لصرف العملات الأجنبية كونها ترتبط بحالة خاصة للدول النامية بالأخصو بالدول التي تضع قيودا عن الأسعار. لذلك تهتم هذه الدراسة بإختبار فرضية كفاءة السوق (*Efficient Market Hypothesis*) من خلال إجراء إختبار (*Variance Ratio Test*) إعتماًداً على دراسة *Lo & Mackinlay (1988)* و التي تعتبر من أكثر الإختبارات كفاءةً عند دراسة هذه الفرضية على أسواق سعر الصرف للعملات الأجنبية. هذه الدراسة أعتمدت على تحليل بيانات يومية عن أسعار صرف الدولار في السوق الموازي في الاقتصاد الليبي في الفترة من 2016/03/4 و حتى 2017/03/4. من خلال إجراء إختبار (*Variance Ratio Test*) وجد أن سوق صرف العملات الموازي للدولار لا يتصف بالكفاءة و بالتالي فإن الاسعار المتداولة لا تعكس حقيقة المعلومات أو آراء المتعاملين بالسوق. إن مثل هذا السوق يمثل فرصة مناسبة لجني أرباحاً كبيرة من جانب المتعاملين بالسوق إذا أمكنهم التنبؤ بحركة الاسعار بالسوق. كما أنه سوق يمكن التأثير فيه من جانب صانعي السياسات النقدية.

1. المقدمة

هناك الكثير من الدراسات التي تهتم بدراسة أثر أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق الموازي، على سبيل المثال، *Agnor (1992)*، *Diamandis et al. (2007)*. الا أن هذا الجانب من الدراسات لا زال متوضعاً في تناميهِ نظراً لصعوبة الحصول على سلسلة زمنية متصلة و كافية من البيانات عن أسعار الصرف في هذا السوق. من جانب آخر فإن فرضية كفاءة السوق (*Efficient Market Hypothesis*) والتي تفترض أن أسعار المتغيرات المالية بصفة عامة تعكس جميع

المعلومات المتوفرة و المتعلقة بالسوق بشكل أني و مستمر تعتبر من المواضيع ذات الاهتمام عند دراسة أسواق صرف العملات الأجنبية سواءً في السوق الرسمية او الموازية. إن الإستعمال الاول لمصطلح كفاءة السوق "E.F Fama" و التي أشار فيها الى ان التنافسية في السوق سوف تدفع الى ان تتعكس المعلومات الجديدة الواردة الى السوق بشكل لحظي في الاسعار وان سعر المتغير المالي يعكس آراء جميع المتعاملين بالسوق. لذلك فإن تحقيق أرباحاً غير أعتيادية من خلال التنبؤ بحركة الاسعار صعب جدا و غير متوقع الحدوث اذا اتصف السوق بهذه الفرضية. وانه ليس هناك مايدفع المتعاملين في السوق للإعتقاد بأن الأسعار المتداولة أقل مما يجب أو أكثر مما يجب. لذلك عادة ما تجد ان هناك إهتمام لمعرفة ما اذا كان سوق صرف العملات الأجنبية في دولة ما يتصف بفرضية كفاءة السوق أم لا. أكثر المهتمين بدراسة هذا الامر، بعد الباحثين و الاكاديمين بطبيعة الحال، هم المتعاملين بالسوق أو الذين يرغبون في العمل فيه و كذلك المسؤولين عن السياسات النقدية. المتعاملين في السوق يرغبون في معرفة ما اذا كان في الامكان وضع نموذج للتنبؤ بحركة الاسعار و تكييف عملياتهم في السوق وفقاً لهذا النموذج لتحقيق أرباحاً كبيرة. و كذلك بالنسبة لـصانعي السياسات النقدية يههم معرفة ما اذا كان سوق صرف العملات الأجنبية الموازي يمكن التأثير فيه أو انه متغير عشوائي الحركة (Random Walk).

2. مشكلة الدراسة

السوق الموازي للعملات الأجنبية في ليبيا يشغل إهتمام الكثير من المواطنين وكذلك المتعاملين و المسؤولين الحكوميين. السوق شهد الكثير من التقلبات في السنوات الاخيرة مما جعل الكثيرين يهتمون بمعرفة طبيعة حركة الاسعار بالسوق في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتغطية إحتياجاته الاستهلاكية. ان قرار الشراء او البيع في سوق العملات الموازي اصبح قراراً صعباً مبعثه عدم الثقة في الاسعار الحالية أو ان هناك شعوراً بأن الاسعار قد تكون منخفضة جدا او مرتفعة جدا عما يجب.

لذلك فان المشكلة التي سنتهم هذه الورقة بتحليلها هي مامدي انعكاس المعلومات المتعلقة بالسوق في الاسعار المتداولة لـصرف العملات الاجنبية أمام الدينار الليبي. أو بشكل آخر يمكن طرح التساؤل التالي: هل يتصف صرف العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي بفرضية كفاءة السوق؟ اذا كانت الاجابة على السؤال هي بنعم، عندها فإن سعر الصرف في السوق لليوم الحالي تعكس جميع المعلومات السابقة وانه ليس من داعي للإعتقاد بأن السعر غير عادل. وتبعاً لذلك فإن السعر الذي

سننوقعه ليوم الغد هو رقم عشوائي لا يمكن التنبؤ به. هذا الطرح في حقيقة الأمر هو ما يعرف بفرضية (Random Walk Hypothesis) والتي يمكن توضيحها في المعادلة التالية:

$$Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + e_t$$

(1)

حيث:

المعلمة μ تمثل الحد الثابت.

المعلمة δ تمثل معامل المتغير في الفترة السابقة. وهي تساوي واحد اذا كان المتغير يتصف بفرضية (Random Walk).

بالتالي فإن لتوضيح معنى المعادلة رقم (1) فإنه يمكن القول أن قيمة المتغير ليوم ما ماهي الا نفس قيمته لليوم السابق مضافاً إليها قيمة عشوائية بسيطة مثلة في e_t . إذا انطبقت هذه المعادلة على حركة الأسعار في السوق الموازي لأسعار الدولار في ليبيا فإنه يمكن القول بأن الاسعار في هذا السوق تمثل انعكاساً لحظة بلحظة لكل المعلومات السابقة و المتعلقة بالسوق و هو ما يحقق فرضية كفاءة السوق (Market Efficient). لذلك فإن إختبار كفاءة السوق ما هو الا إختبار لفرضية (Random Walk). لذلك سيكون الهدف في هذه الدراسة هو قياس فرضية كفاءة السوق بالإعتماد على إختبار (Lo & Mackinlay 1988).

3. إختبار (Variance Ratio Test for Efficient Market Hypothesis)

هناك أكثر من إختبار لقياس مدى إنطباق هذه الفرضية، أي كفاء السوق (efficient market hypothesis)، من بين هذه الإختبارات إختبار (Variance Ratio Test) على السوق محل الدراسة. من أهمها و أكثرها شيوعاً (Variance Ratio Test) و خاصة الصيغة المستعملة من قبل (Lo & Mackinlay (1988). هذه الصيغة قائمة على خاصية ان المتغير، X_t ، الذي يتسم بـ (Random Walk Process) تكون زيادات التباين (Variance Increments) خطية بغض النظر عن إختلاف الفترات الزمنية المحسوب عندها المتغير. أي أن التباين لـ $(X_t - X_{t-q})$ يساوي التباين لـ $(X_t - X_{t-1})$ مضروباً في $1/q$. لذلك فإن إختبار (Variance Ratio Test) لـ Lo & Mackinlay يعتمد على إختبار ان ناتج المعادلة أدناه لا يختلف إحصائياً عن الواحد الصحيح لكي يمكن القول ان المتغير يتبع فرضية (efficient market hypothesis). كما يجب الإشارة الى انه من مزايا إختبار Mackinlay & Lo هو انه يمكن الاختبار مع مشكلة (Heteroskedasticity) لحد

الخطأ العشوائي. بالإضافة الى ان الإختبار تم تطويره من قبل (Chow and Denning 1993) لكي يوفر ميزة (Multiple Variance Ratio test).

4. البيانات

لا يخفى عن الكثير من المهتمين بأن البيانات عن السوق الموازي ليست متوفرة بشكل يسير يكون انها لا تتبع جهات رسمية تهتم بتقييد بياناتها. الكثير من الدراسات الدولية عن السوق الموازي تعتمد على بيانات صادرة عن *World Currency Yearbook* أو *Pick's Currency Yearbook*. بالنسبة لهذه الدراسة لقد قمنا بالاستفادة من بيانات مجمعة من قناة ليبيا الاقتصادية عن اسعار الصرف في السوق الموازي للدولار مقابل الدينار الليبي. البيانات المستخدمة هي بيانات يومية عن أسعار صرف الدولار في السوق الموازي مقابل الدينار الليبي. هذه البيانات تم تجميعها من قناة ليبيا الاقتصادية من اليوم 4 / 3 / 2016 و حتى يوم 4 / 3 / 2017 و التي كونت عدد 267 مشاهدة الا انه يجب الاشارة الى ان عدد مشاهدة واحدة سيتم حذفها عند إجراء التحليل وذلك لاننا سوف نستعمل معدل العائد بين سعرين بدلا من استعمال سعر الصرف الفعلي¹. يتم حساب العائد من سعر الصرف (daily return) من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \ln P_t - \ln P_{t-1} \quad (2)$$

حيث:

P_t : سعر صرف العملة الأجنبية عند الفترة الحالية.

P_{t-1} : سعر صرف العملة الأجنبية في الفترة السابقة.

Y_t : فروقات اللوغاريتم بين فترتين؛ حالية و سابقة و هو ما يمثل معدل العائد.

الجدول التالي يعرض خصائص سعر صرف الدولار في السوق الموازي الليبي (Descriptive Statistics) و يتضح من خلال الجدول ان كلا من الوسط (mean) و الوسيط (median) متقاربان بشكل كبير مما يعكس تجانس المشاهدات خلال فترة الدراسة وعدم وجود قيم متطرفة (outliers). بالنسبة لتوزيع المشاهدات نلاحظ انه ليس توزيعا طبيعيا متماثلا فهناك نزعة

¹ عادة ما يكون المبرر لاستعمال معدل العائد بدلا من السعر الفعلي هو ان ما يهم المتعاملين هو معدل العائد الذي يتأتى من الفرق بين سعرين للصرف أكثر من سعر الصرف الفعلي عند اتخاذ قرار البيع او الشراء في سوق صرف العملات الأجنبية.

للياسر تتضح من القيمة السالبة لمقياس (*Skewness*) وهو حال الكثير من المتغيرات المالية حيث يأخذ المتغير نزعة موجبة أو سالبة. كما ان المتغير محل الدراسة يتصف بقمة عالية في توزيع مشاهداته يتضح ذلك من مؤشر (*Kurtosis*) حيث ان هذا المؤشر في حال التوزيع الطبيعي المتماثل تكون قيمته صفر الا ان قيمته بالنسبة للمتغير محل الدراسة (2.049).

الليبي الموازي السوق في اليومية الدولار صرف اسعار خصائص: (1) رقم جدول

Descriptive Statistics	
Mean	5.157
Median	5.08
Maximum	6.95
Minimum	2.76
Standard Deviation	1.06
Skewness	-0.28
Kurtosis	2.04

5. التحليل و النتائج

5.1 إختبار فرضية (Day of the week effect)

بعض الدراسات المتعلقة بدراسة اسعار صرف العملات وجدت ما يعرف بظاهرة (day of the week effect) وهي ان هناك يوم محدد في الاسبوع هو الاكثر تأثيراً في حركة الاسعار في ذلك الاسبوع. و للتأكد من خلو هذا التأثير من المتغير محل الدراسة قمنا بإستخدام المعادلة التالية و التي استعملت في دراسات سابقة مثل (Chen (2008) و (Al-Khazali et al. (2007). هذه المعادلة يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 \text{ Mon} + \beta_2 \text{ Tue} + \beta_3 \text{ Wed} + \beta_4 \text{ Thu} + \beta_5 \text{ Sat} + \beta_6 \text{ Sun} + e_t$$

(3)

حيث :

المتغير Y_t معدل العائد عن اليوم (t).

الحد الثابت β_0 يمثل معلمة يوم الاسبوع الذي تم إستبعاده عند اختيار المتغيرات الوهمية في المعادلة السابقة و هذا اليوم هو يوم الجمعة.

في حين كلا من $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$, يمثلون معلمات المتغيرات الوهمية عن كل يوم من أيام الاسبوع¹.

ما يهمنا في التحليل هو معنوية المعلمات للمعادلة السابقة و التي يتضح من الجدول رقم (2) ان جميع المتغيرات غير معنوية إحصائيا و بذلك فإن استعمال كل أيام الاسبوع عند دراسة اسعار الصرف مبرر إحصائياً.

(day of the week) جدول رقم (2) إختبار تأثير يوم الاسبوع

Variable	C	Mon	Tue	Wed	Thu	Sat	Sun
Coefficient	0.00006	0.0104	0.0099	-0.0051	0.0051	-0.0020	-0.0020
P- value	[0.99]	[0.21]	[0.24]	[0.54]	[0.54]	[0.81]	[0.80]
R-squared	(0.017)						
F-statistics	1.068						

5.2 إختبار فرضية (Efficient Market Hypothesis)

سيتم اختبار فرضية كفاءة السوق من خلال استعمال تحليل Variance Ratio test هذا الاختبار يعتبر من الاختبارات التي أعتمدت عليها الكثير من الدراسات عند دراسة أسواق صرف العملات الأجنبية. الجدول رقم (3) يوضح إختبار (VR) لأسعار صرف الدولار في السوق الموازي للعملات الأجنبية في ليبيا. الاختبار يعتمد صيغة تحليل الموضوعية من قبل Lo & Mackinaly (1988). هذا التحليل من التحليلات الفعالة في تحليل اسعار الصرف و تم استعماله في الكثير من الدراسات على سبيل المثال، (Chen (2008), Wright (2000), Azad (2009).

¹ عادة عند دراسة اسعار الصرف للعملات الأجنبية تكون ايام الاسبوع 5 ايام نظرا لان الاسواق الرسمية تحكمها العطلات الرسمية في حين ان الاسواق الموازية لاتخضع لقوانين العطلات لذلك تمكنا من الحصول على اسعار صرف الدولار في السوق الموازي لكل أيام الاسبوع.

الجدول رقم (3) يتكون من جزئين الجزء الاول وهو (Joint Test) ويتضح من الجدول من خلال قيمة الاحتمالية (0.02) رفض الفرض العدم لا تتصف بثبات التباين و المتغير محل الدراسة لا يتصف بـ (Random Walk Process) و بذلك فإن سوق صرف العملات الموازي في ليبيا لا يتصف بفرضية بكفاءة السوق. الجزء الثاني من الجدول يوضح الاختبارات الفردية (Individual Test) لكل الفترات المختلفة و هي (2 ، 4 ، 8 ، 16). نلاحظ من هذه الاختبارات ان جميعها، بإستثناء الفترة 16، ترفض الفرض العدم بمعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي. إن رفض الفرض العدم بأي من الاختبارات يؤدي الى رفض الفرض ككل بالنسبة للمتغير و هذا ما يشير إليه إختبار (Joint Test). مع الإشارة الى اننا أجرينا الإختبار آخذين في الحسبان مشكلة (Heteroskedasticity) لمتغير حد الخطأ العشوائى. أي ان رفض الفرض العدم لن ينتج الا اذا كان التباين مختلف في السلسلة الزمنية للمتغير فقط وان وجود مشكلة (Heteroskedasticity) لن تؤثر في تحديد النتيجة. كما تجدر الإشارة الا ان اختيار فترات الزمنية للإختبار (2 4 8 16) تم بالتوافق مع إختيار الإختبار (Lo & Mackinlay 1988).

جدول رقم (3): إختبار كفاءة سوق صرف العملات الأجنبية الموازي في ليبيا

Null Hypothesis: Log exchange is a martingale			
Sample : 4/02/2016 to 4/03/2017		Lags : 2 4 8 16	
Observation: 366	Heteroskedasticity robust standard error estimate		
Joint Tests	Value	df	Probability
Max z at period 2	2.733	366	0.02
Individual tests	Var. Ratio	z-Statistics	Probability
2	0.57	-2.73	0.00
4	0.40	-2.15	0.03
8	0.26	-1.82	0.06
16	0.23	-1.50	0.13

الخلاصة

إن دراسة كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis) تعتبر من المواضيع المهمة للكثير من المهتمين بالموضوع و بالأخص المتعاملين بالسوق و المهتمين بالسياسات النقدية. تم في هذه الدراسة إختبار فرضية كفاءة السوق من خلال إختبار (Variance Ratio) على سلسلة زمنية لأسعار صرف الدولار في السوق الموازي في الإقتصاد الليبي. حيث وجد ان سوق صرف العملات الأجنبية لا يتصف بالكفاءة و لا يتبع (Random Walk Process). إن هذا من شأنه ان يشجع المتعاملين على محاولة التنبؤ أو وضع استراتيجية لتتبع حركة الاسعار و بالتالي احتمالية تحقيق أرباح غير إعتيادية. كما تم أيضاً إختبار فرضية (Day of the week effect) و وجد انه لا يوجد هذا التأثير في السوق الموازي الليبي للدولار خلال فترة الدراسة. في النهاية لا زال سوق العملات الأجنبية في الإقتصاد الليبي يحتاج للكثير من الدراسات خاصة مع الدور المحوري الذي تلعبه العملات الأجنبية في التأثير على معظم مؤشرات الإقتصاد الكلي.

جدول رقم (6) أسعار صرف الدولار اليومية في السوق الموازي في الإقتصاد الليبي

الايام	دينار ليبي / دولار	الايام	دينار ليبي / دولار	الايام	دينار ليبي / دولار
4/1/16	2.76	5/11/16	3.885	6/20/16	4.075
4/2/16	2.76	5/12/16	4.86	6/21/16	4.39
4/3/16	2.85	5/13/16	3.91	6/22/16	4.1
4/4/16	3.13	5/14/16		6/23/16	4.1
4/5/16	3.1	5/15/16	4.96	6/24/16	4.16
4/6/16	2.98	5/16/16	3.81	6/25/16	
4/7/16	2.955	5/17/16	3.84	6/26/16	3.3
4/8/16		5/18/16	3.79	6/27/16	4.5
4/9/16	3.055	5/19/16	3.78	6/28/16	4.43
4/10/16	3.05	5/20/16	3.69	6/29/16	4.39
4/11/16	3.035	5/21/16		6/30/16	4.29
4/12/16	3.075	5/22/16	3.75	7/1/16	4.25
4/13/16	3.17	5/23/16		7/2/16	
4/14/16	3.05	5/24/16	3.82	7/3/16	4.3
4/15/16		5/25/16	3.78	7/4/16	4.37
4/16/16	3.07	5/26/16	3.75	7/5/16	4.38
4/17/16	3.02	5/27/16	3.76	7/6/16	4.39
4/18/16	3.19	5/28/16		7/7/16	4.39
4/19/16	3.105	5/29/16	3.86	7/8/16	4.73
4/20/16	3.57	5/30/16	3.92	7/9/16	
4/21/16	3.085	5/31/16	4.01	7/10/16	4.39

4/22/16		6/1/16	3.875	7/11/16	4.36
4/23/16	3.1	6/2/16	3.93	7/12/16	4.38
4/24/16	3.17	6/3/16	3.925	7/13/16	4.42
4/25/16	3.78	6/4/16		7/14/16	4.49
4/26/16	3.43	6/5/16	3.83	7/15/16	
4/27/16	3.445	6/6/16	3.79	7/16/16	
4/28/16	3.48	6/7/16	3.85	7/17/16	4.68
4/29/16		6/8/16		7/18/16	4.65
4/30/16	3.54	6/9/16	3.88	7/19/16	4.98
5/1/16	3.54	6/10/16	3.96	7/20/16	5.07
5/2/16	3.925	6/11/16		7/21/16	5.24
5/3/16	3.69	6/12/16	3.88	7/22/16	5.08
5/4/16	3.88	6/13/16	3.84	7/23/16	
5/5/16	4.1	6/14/16	3.89	7/24/16	4.65
5/6/16	3.98	6/15/16	3.93	7/25/16	5.02
5/7/16		6/16/16	3.94	7/26/16	5.17
5/8/16	4.11	6/17/16	3.97	7/27/16	5.11
5/9/16	3.92	6/18/16		7/28/16	5.17
5/10/16	4.85	6/19/16	3.985	7/29/16	5.16

جدول رقم (6) أسعار صرف الدولار اليومية في السوق الموازي في الاقتصاد الليبي - 1

الايام	دينار ليبي/دولار	الايام	دينار ليبي/دولار	الايام	دينار ليبي/دولار
7/30/16		9/8/16	5.08	10/18/16	5.05
7/31/16	5.16	9/9/16	5.09	10/19/16	5.07
8/1/16	4.88	9/10/16		10/20/16	5.25
8/2/16	4.88	9/11/16	5.08	10/21/16	5.125
8/3/16	4.63	9/12/16	5.08	10/22/16	
8/4/16	4.62	9/13/16	5.08	10/23/16	5.18
8/5/16	4.8	9/14/16	5.08	10/24/16	5.18
8/6/16		9/15/16	5.05	10/25/16	5.25
8/7/16	4.98	9/16/16	5.05	10/26/16	5.25
8/8/16	5.09	9/17/16		10/27/16	5.25
8/9/16	4.95	9/18/16	4.6	10/28/16	5.245
8/10/16	4.93	9/19/16	4.75	10/29/16	
8/11/16	4.925	9/20/16	4.61	10/30/16	5.23
8/12/16	4.88	9/21/16	4.52	10/31/16	5.29
8/13/16		9/22/16	4.79	11/1/16	5.225
8/14/16	4.84	9/23/16	4.84	11/2/16	5.24
8/15/16	4.96	9/24/16		11/3/16	5.185
8/16/16	4.95	9/25/16	4.79	11/4/16	5.055
8/17/16	4.925	9/26/16	4.75	11/5/16	

8/18/16	4.91	9/27/16	4.72	11/6/16	5.25
8/19/16	4.91	9/28/16	4.77	11/7/16	5.245
8/20/16		9/29/16	4.78	11/8/16	
8/21/16	4.93	9/30/16	5.08	11/9/16	5.275
8/22/16	4.98	10/1/16		11/10/16	5.32
8/23/16	5.11	10/2/16	4.745	11/11/16	5.29
8/24/16	5.12	10/3/16	4.745	11/12/16	
8/25/16	5.1	10/4/16	4.795	11/13/16	5.34
8/26/16	5	10/5/16	4.76	11/14/16	5.47
8/27/16		10/6/16	4.88	11/15/16	5.6
8/28/16	4.97	10/7/16	4.99	11/16/16	5.58
8/29/16	5	10/8/16		11/17/16	5.595
8/30/16	5.08	10/9/16	4.93	11/18/16	
8/31/16	5	10/10/16	4.85	11/19/16	
9/1/16	5.02	10/11/16	4.89	11/20/16	5.95
9/2/16	5.015	10/12/16	4.96	11/21/16	6.06
9/3/16		10/13/16	4.97	11/22/16	6.75
9/4/16	5.035	10/14/16	4.94	11/23/16	6.9
9/5/16	5.07	10/15/16		11/24/16	6.25
9/6/16	5.065	10/16/16	5.05	11/25/16	6.15
9/7/16	5.08	10/17/16	5.05	11/26/16	

جدول رقم (6) أسعار صرف الدولار اليومية في السوق الموازي في الاقتصاد الليبي - 2

الايام	دينار ليبي/ دولار	الايام	دينار ليبي/ دولار	الايام	دينار ليبي/ دولار
11/27/16	6.15	1/8/17	6.27	2/19/17	5.98
11/28/16	6	1/9/17	6.3	2/20/17	5.98
11/29/16	6.1	1/10/17	6.3	2/21/17	6.04
11/30/16		1/11/17	6.1	2/22/17	6.02
12/1/16	6.2	1/12/17	6.28	2/23/17	6.04
12/2/16	6.6	1/13/17	6.3	2/24/17	6.045
12/3/16		1/14/17		2/25/17	
12/4/16	6.3	1/15/17	6.31	2/26/17	5.99
12/5/16		1/16/17	6.31	2/27/17	6.04
12/6/16	6.4	1/17/17	6.3	2/28/17	6.085
12/7/16	6.53	1/18/17	6.29	3/1/17	6.165
12/8/16	6.6	1/19/17	6.3	3/2/17	6.165
12/9/16	6.53	1/20/17	6.35	3/3/17	6.16
12/10/16		1/21/17		3/4/17	6.16
12/11/16	6.5	1/22/17	6.33	3/5/17	6.13
12/12/16	6.5	1/23/17	6.315	3/6/17	6.165
12/13/16	6.53	1/24/17	6.305	3/7/17	
12/14/16	6.55	1/25/17	6.315	3/8/17	6.285

12/15/16	6.54	1/26/17	6.31	3/9/17	6.285
12/16/16	6.45	1/27/17		3/10/17	6.71
12/17/16		1/28/17		3/11/17	6.62
12/18/16	6.52	1/29/17	6.28	3/12/17	6.54
12/19/16	6.5	1/30/17	6.21	3/13/17	6.45
12/20/16	6.5	1/31/17	6.95	3/14/17	
12/21/16	6.4	2/1/17	6.1	3/15/17	6.47
12/22/16	6.4	2/2/17	6.25	3/16/17	6.58
12/23/16	6.45	2/3/17	6.05	3/17/17	6.63
12/24/16		2/4/17		3/18/17	6.45
12/25/16	6.39	2/5/17	5.98	3/19/17	6.48
12/26/16	6.31	2/6/17	5.95	3/20/17	6.55
12/27/16	6.26	2/7/17	5.93	3/21/17	
12/28/16	6.45	2/8/17	6.07	3/22/17	6.57
12/29/16	6.31	2/9/17	6.15	3/23/17	6.57
12/30/16	6.3	2/10/17	6.22	3/24/17	6.61
12/31/16		2/11/17		3/25/17	6.61
1/1/17	6.24	2/12/17	6.22	3/26/17	6.61
1/2/17	6.19	2/13/17	6.13	3/27/17	6.715
1/3/17	6.23	2/14/17	5.98	3/28/17	
1/4/17	6.38	2/15/17	5.85	3/29/17	6.6
1/5/17	6.37	2/16/17	6	3/30/17	6.654
1/6/17	6.34	2/17/17	6	3/31/17	6.655
1/7/17		2/18/17		4/1/17	6.655
				4/2/17	6.654
				4/3/17	6.654

المراجع

- Al-Khazali, O. M., D. K. Ding, and C. S. Pyun, 2007, A New Variance Ratio Test of Random Walk in Emerging Markets: A Revisit, The Financial Review 42, 303–317.
- Lo, A. W. and A. C. MacKinlay, 1988, Stock Market Prices Do Not Follow Random Walks: Evidence from a Simple Specification Test, The Review of Financial Study 1, 41–66.
- Wright, J. H., 2000, Alternative Variance–Ratio Tests Using Ranks and Signs, Journal of Business and Economic Statistics 18, 1–9.

- Chow, K. V. and K. C. Denning, 1993, A Simple Multiple Variance Ratio Test, *Journal of Econometrics* 58, 385–401.
- Fama, E., 1970. Efficient capital markets: A review of theory and empirical work, *Journal of Finance* 25, 383–417.
- Azad, A.S.M.S., 2009. Random walk and efficiency tests in the Asia–Pacific foreign exchange markets: Evidence from the post–Asian currency crisis data, *Research in International Business and Finance* 23, 322–38.
- Chen, J.–H., 2008. Variance ratio tests of random walk hypothesis of the Euro exchange rate, *International Business and Economics Research Journal* 7, 97–106.
- Agenor, P.R., 1992, *Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence and Policy Implications*, Essays in International Finance, Princeton University, No. 188.
- Diamandis, P.F., Kouretas, G.P., Zarangas, L., (2007). Dual foreign currency markets and the role of expectations: evidence from the Pacific Basin countries. *Research in International Business and Finance*, 21(2), 238–259.
- World Currency Yearbook, Brooklyn: International Currency Analysis Inc., various issues.

التوجهات المهنية وعلاقتها بالمستقبل المهني عند الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة طبرق)

د. سائلة عبدالله حمد الشاعر

د. محمد السيد أحمد لطفي

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التي تقف عائقاً أمام الطالب الجامعي في تحديد توجهه المهني أثناء فترة الإعداد الأكاديمي، وأيضاً التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات وتكوين التوجهات المهنية لطلبة الجامعة. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما أولوية محددات الميول المهنية للشباب الجامعي. ما أهم العوامل التي تؤثر في اختيار التخصص الدراسي الذي يؤثر بدوره على اختيارات وتكوين التوجهات المهنية لدى طلبة الجامعة، ما التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي؟ صمم الباحثان أداة جمع البيانات وهي استمارة الاستبيان واحتوت في صورتها النهائية على خمس محاور أساسية (الخصائص العامة لعينة الدراسة، محددات الميول المهنية للشباب الجامعي، العوامل المؤثرة في اختيار التخصص الدراسي، التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي، علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني)، طبقت على عينة عشوائية عمدية من طلبة جامعة طبرق أخذت من خمس كليات (الطب، العلوم، القانون، التربية، الآداب)، قوامها (100) مفردة. انتهت الدراسة **بجملة من النتائج لعل أهمها الآتي:**

1. أظهرت نتائج الدراسة أن العينة تمثل الذكور بنسبة (50%)، والإناث بنسبة (50%)، وحالتهم الاجتماعية وزعت على الفئات التالية، فئة العازب (65%)، وفئة متزوج (30%)، وفئة مطلق (3%)، فئة أرمل (2%).
2. جاءت النسب المئوية لآراء الطلاب ما بين (10 : 48 %) آراء الطالبات ما بين (4 : 64%) فيما يتعلق بتحديد أولويات محددات الميول المهنية للشباب الجامعي (طلبة و طالبات) .
3. أوضحت الدراسة آراء العينة في التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار التخصص الدراسي (طلبة و طالبات)، فجاءت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (48 : 90 %)، بينما النسبة المئوية لاستجابات الطالبات جاءت ما بين (40 : 100%).
4. بينت الدراسة آراء العينة المختارة في التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي (طلبة و طالبات)، فتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (44 : 100 %) وتراوحت لاستجابات الطالبات ما بين (24 : 100%).

5. يتضح من آراء عينة الدراسة في توضيح علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني (طلبة و طالبات)، وتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (4 : 88 %)، لاستجابات الطالبات ما بين (52 : 88%) ، جاءت آراءهم وفق الاختبارات والنسب المئوية لها في الجداول المذكورة في متن الدراسة .

المقدمة:

يعيش الانسان في عالم متغير وتحت تأثيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متعددة ، وقد تعقدت الحياة وتحولت من البسيط إلى المركب، ولم يعد الانسان قادراً على تحقيق أهدافه ولم تعد الأهداف قادرة على أن تجلب الطمأنينة والأمن النفسي، فالطالب الجامعي يواجه تحديات كثيرة كالتكيف (الأكاديمي، العاطفي، الزواج وتكوين الأسرة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تبعث في كثير من الأحيان الإحساس بالقلق والتوتر (1).

قد أصبحت المهنة اليوم تشكل أهمية كبيرة تحدد لصاحبها فرص اندماجها وأنماط علاقاتها وتفاعله في المجتمع مع الآخرين، كما تحدد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسلم الوظيفي للفرد، وتؤثر في مجمل جوانب حياته، بالإضافة إلى تأثيرها في العملية الإنتاجية والتنمية برمتها في المجتمع (2).

حيث يشكل الشباب شريحة مهمة من المجتمع ، يعانون من مشكلات العامة من إحباطات سياسية واجتماعية واقتصادية ، كما يعانون أيضا من مشكلاتهم الخاصة وأهمها الإحباط والخوف من المستقبل باعتبارها ظاهرة ملفته لدى الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الدراسة، ومن ثم الالتحاق بالعمل، والعثور على مسكن للزواج ، وتكوين أسرة ، والقلق من إرتفاع تكاليف المعيشة يجعلهم يعيشون مرحلة المعاناة ، والمرارة، حيث تكون الأحلام بالمستقبل قبل التخرج أكثر اشراقاً ، ولكن الذي يصدم الشباب بالواقع البطالة وأزمة السكن وتأخير سن الزواج والعمل غير المناسب هي النواظ التي يطل منها الشباب على عالم المستقبل (3)، وبالوقوف على طبيعة التحديات التي تواجه جيل الشباب ومعرفتها معرفة كافية ومقارنتها بالواقع الحالي والتوجهات المستقبلية باعتبار إن الشباب يمثل رأس مال المجتمع ومصدر قوته، بما يمتلكه من إمكانيات وطاقات وقدرات على العمل والتفاعل والاندماج والمشاركة في قضايا المجتمع المختلفة، وبما لهم من دور فعال في عملية البناء والتغيير والتجديد، ومن هنا كان أفضل مقياس يمكن أن تقاس به الأمم في نموها وتطورها وتقدمها هو مقياس الشباب .

إن مشكلة الكثير من الشباب أنهم لا يخططون لحياتهم المستقبلية، ولا يفكرون إلا في اللحظة الراهنة ، ولا ينظرون إلى فرص المتاحة لمواجهة تحديات المستقبل ، مما يجعلهم يفقدون القدرة على التعامل مع هذه التحديات، مما يدفعهم ذلك نحو الوقوع في دائرة الفشل، أما من يريد أن يحقق أهدافه في المستقبل ويرسم لنفسه تصورا لمستقبله فعليه التخطيط له ورسم تصورات في الحاضر،

والعمل على تحقيق تلك التصورات على أرض الواقع ، ولذلك يعد الوعي بالمستقبل والإستشراف على آفاقه، وفهم تحدياته، وفرصه من أهم المقومات الرئيسية لصناعة النجاح الشخصي والاجتماعي أو الحضاري ، فلا يمكن أن يستمر النجاح لأحد إذا لم يكن يمتلك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، حيث يختلف التخطيط للمستقبل عن استشراف آفاق المستقبل، فالتخطيط هو تدبير لأحوال الحاضر والتنبؤ بالمستقبل القريب، أما إستشراف آفاق المستقبل محاولة لتصوير أوضاع المستقبل البعيد، بقصد التهيؤ لاستقبالها والتعامل معها فيما بعد⁽⁴⁾.

إن مرحلة التعليم العالي بمختلف أنواعها هي مرحلة الإعداد العلمي والمهني التي يحتاجها العالم من أجل مستقبل ناجح، ولما كان المستقبل لم يأت بعد فإنه يمكن للشباب تحديده وتصميمه من خلال أفعالهم الهادفة، فالمستقبل هو الجزء الوحيد في حياتنا الذي يمكن تغييره باجتهادنا وإنجازتنا في الحاضر، ومهما كانت احتمالات المستقبل فيجب إعداد العدة لمواجهة التحديات المتوقعة. ويأخذ الاهتمام بالمستقبل الأولوية في حياة الشباب ، وهذه النظرة للمستقبل، سواء كانت إيجابية أو سلبية سوف تؤثر وتتأثر بدافعية الشباب للإنجاز وبمعتقداتهم إن وجدت والتي إن لجأ إليها سوف يعاني منها في عدم وضوح وتزايد من قلقه نحو المستقبل ، ويؤكد الزبيدي (1998 م) على أن القلق من المستقبل هو من أهم خمس مشكلات يعاني منها الطلاب في المرحلة الجامعية ، فمحاور أزمة الشباب تتمثل في مجموعة من المتغيرات والعوامل التي تتصل بصميم وجوده وحاجاته الانسانية الآنية، كما تتصل بصورة أساسية بغموض وقاتمة الصورة المستقبلية لديهم⁽⁵⁾.

يعاني الشباب في الوطن العربي وخاصة في ليبيا من مشكلات تحول دون تحقيق أهدافهم طموحاتهم ، وقد تكون هذه المشكلات تحديات داخلية أو معوقات خارجية في جوانب الحياة عامة، والحياة المجتمعية خاصة، مما يتطلب أن يكونوا مستعدين لها وقادرين على دراستها ومواجهتها بحكمة وتمكن، ولأن شباب اليوم هم مستقبل الغد وقادته ، فقد أصبح من المهم جداً تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات ورغبات الشباب الليبي وتعزيز وجوده ودوره في المجتمع⁽⁶⁾.

مسألة اختيار مهنة المستقبل من أهم القرارات والقضايا التي تهم الفرد في الوقت الحاضر؛ لما تحمله من تأثيرات إيجابية أو سلبية في حياته ، حيث أنها في الماضي لم تكن مسألة تحديد مهنة العمل للفرد تشكل قضية حياتية محورية ذات قيمة كبيرة، كما هي اليوم ، إذ كان الأبناء يحترفون حرف آبائهم ويعدون أنفسهم لها منذ نعومة أظفارهم، ولكن تطورات الحياة في الوقت الراهن ، واتساع دائرة المعارف الإنسانية ، وتعدد الخبرات ، وظهور وسائل جديدة للعمل ، وظهور مهن كثيرة ومتنوعة، أدى إلى إبراز الحاجة إلى إدخال الجوانب المهنية ضمن البرامج التعليمية وأهداف مؤسساتها، وذلك للمواءمة بين توجهات الأفراد المهنية، ونوعية متطلبات سوق العمل من المهن (أي المواءمة بين

المقومات والامكانيات)، و حجمها استجابة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، إضافة إلى رفع مستوى وعي الشباب ومهاراتهم بها.

إن الجامعة يجب إن تساهم في مساعدة طلابها على تحديد توجهاتهم المهنية، حيث أنها لا تقتصر على مجرد إعطاء قدرًا من المعارف العلمية، وإنما وظيفتها أيضا، مساعدة الطلبة على التكيف الشخصي في حياتهم العملية المستقبلية .

من هنا تعد عملية تنمية أفكار (الشباب الليبي والجامعي) تحديًا في مسألة تكوين التوجهات المهنية السليمة من أهم القضايا التي تسعى إليها معظم المجتمعات التي تهتم بهذه الشريحة، والتي تتشد التطور والتقدم والازدهار؛ إذ إن تنمية وعيهم بالأفكار المهنية مسألة مهمة، تسهم في دعم توجهاتهم ليحققوا طموحاتهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم المهنية، بما يحقق نجاح مساعي التنمية الشاملة.

تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم الحصول على قاعدة معرفية وميدانية من البيانات والمعارف المتعلقة بتوجهات الشباب الجامعي المهنية ومدركاتهم وميولهم نحو المهن والأعمال التي يرغبون فيها ويخططون للالتحاق بها بعد التخرج ، لذا تأتي مشكلة الدراسة في التعرف على: (التوجهات المهنية لطلبة الجامعة ومعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة حول توجهاتهم المهنية)، بالإضافة إلى معرفة علاقة ذلك بالمتغيرات: " الجنس، ومكان الإقامة، ونوع الكلية، ومستوى الدخل الشهري للأسرة"، باعتبار إن اختيار التخصص (التوجه) الدراسي أهم المشكلات التي تواجه الشباب الجامعي، نظراً لما يعيشه من تناقضات وأزمات في ظل الظروف الراهنة، مما يؤثر على صفاتهم الشخصية وأفكارهم العملية وتوجهاتهم المستقبلية، ذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع الشباب الجامعي، ومعرفة آرائهم ووجهات نظرهم حول مستقبل توجهاتهم، فهم دائما مشغولي الفكر والبال في ما ستؤول إليه حياتهم بعد إنتهائهم من الدراسة، وهل ستحقق هذه الدراسة ما يسعون إليه من طموح، وأهداف كانوا قد رسموها في مخيلتهم، من حيث العمل، والزواج وتكوين أسرة، والاستقرار، وغيرها، من الأمور التي يصبون إليها، حيث ينبغي أن تعطى القرارات المتعلقة بالاختيار المهني اهتماماً كبيراً، ومساعدة الطلبة لتكوين قرارات مناسبة لميولهم وقدراتهم الذاتية وفقاً لحاجات المجتمع وسوق العمل (7).

لقد لوحظ تفاوت الأفراد في تفضيلهم وميولهم لمهن معينة كأحد العوامل أو المتغيرات الهامة في اتخاذ قرار الدخول إلى مهنة معينة، كما يعتبر التعرف على الميول المهنية أحد أهم الجوانب الأساسية التي تساعد الفرد على التوجه نحو مجال مهني أو فني معين (8)، وغياب التصور المستقبلي للتخصص المهني يؤدي إلى الغموض والاعتقادات السئية والإنتهاء بالمظاهر الأرتجالية والعشوائية، التي تنبئ عن عدم التبصر في تبني الرؤية المستقبلية وكيفية تكوينها (9) .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية في أنها فضلاً عن الدراسة والعمل ومتطلباتها الكثيرة والتهديد من جراء فقدانها بسبب الظروف السياسية وأنعكاساتها على الفرد والمجتمع بشكل عام، الشباب بشكل خاص و بكل ما تحمله من مفاجآت وصعوبات، ونوعية التعليم ومخرجاته، ومدى إسهامه بأمداد المجتمع بأفراد ينتمون إلى أحد الطائفتين، أما قلقين على مستقبلهم، أو واثقين ومطمئنين، فالفرد الذي يعاني من قلق المستقبل يتصف بأنه لا يثق بأحد، مما يؤدي للأصطدام بالأخرين، وهذا ما يخلق الخلافات معهم، كما أنه سيستخدم آليات دفاعية ذاتية مثل الإزاحة، والكبت، والاسقاط، من أجل التقليل من حالته السلبية، فتعريف مرحلة الشباب من وجهة نظر علماء الاجتماع " بأنها تلك المرحلة التي تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الشخص ليحتل مكانة إجتماعية، ويؤدي من خلالها دوراً اجتماعياً (10)، فالاهتمام بهذه الشريحة شيء مهم وضروري، تحكمها مصلحة الفرد والمجتمع باعتبارها ضرورة فردية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، فكرية، على النحو التالي:

1. **ضرورة فردية** : لأنها تساعد الشاب على كشف استعداداته وأمكانياته وقدراته واكتسابه متطلبات الحياة الاجتماعية المنتجة.
2. **ضرورة اجتماعية** : لأنها قوة المجتمع وتماسكه وإخلاقه تتطلب جيل من الشباب هدفه الغد الأفضل على اساس سليم.
3. **ضرورة اقتصادية** : لأن التنمية الاقتصادية السريعة والشاملة تتطلب طاقات بشرية قادرة على العمل وعلى مسايرة الثورة التقنية العلمية التي يعيشها العصر.
4. **ضرورة سياسية فكرية** : وذلك لمواجهة انصياح الشباب للصراع الفكري والسياسي بشتى طرقه (11).

عليه فإن أهمية بحث هذه المرحلة ترجع لكونها مرحلة تغير محفوفة بالمخاطر، مفعمة بالمشكلات، النابعة من طبيعة التغيرات النمائية في جوانب الشخصية المختلفة أثناء تفاعلها مع الضغوط المختلفة في بيئتهم الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى عرض مجموعة من الاهداف وهي كالآتي :
1. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن التوجهات المهنية لدى الشباب الجامعي الليبي وعلاقتها بالمستقبل.
 2. معرفة العوامل التي تقف عائقاً أمام الطالب الجامعي في تحديد توجهه المهني أثناء فترة الإعداد الأكاديمي .

3. التعرف على أولوية محددات الميول المهنية للشباب الجامعي.
 4. التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات وتكوين التوجهات المهنية لطلبة الجامعة.
 5. يساهم هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية، والتعرف على أسباب العزوف عن مثل هذه الدراسات.
- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار موضوع الدراسة لأسباب عدة تمثلت في الآتي:

1. محاولة التعرف على مجموعة العوامل والأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية التي تحول دون اختيار الشاب (الطالب الجامعي) لتوجهه المهني .
2. محاولة الباحثين إلى نفي أو إثبات مجموعة من الأسباب التي تؤثر في اختيار وتحديد التوجه المهني للطالب الجامعي .
3. تقديم الخبرة والمعلومات للطلبة في مجال اختيار المهنة والإعداد لها .
4. حاجة مراكز البحوث العلمية لمثل هذا النوع من الدراسات نظراً لقلّة المواضيع والدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع .
5. حاجة المجتمع لمثل هذا النوع من الدراسات أيضاً، من أجل ربطها مع مؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة ، بالإضافة إلى معرفة سوق العمل لبعض المهن عن غيرها .

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات البحث في الآتي:

1. المتغير المستقل: Independent : وهو السبب لحدوث المشكلة والمتمثل في بعض العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية .
2. المتغير التابع: Dependent : هو النتيجة والمتمثل في طرق ووسائل الاختيار والتوجه المهني للطالب الجامعي.

تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية :

إن مشكلة المفاهيم و المصطلحات في العلوم الاجتماعية تعد من أصعب المشكلات واعتقدها نتيجة لاختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين و تكويناتهم العلمية، كما انه من الصعب وضع مفهوم واحد يقبله الجميع يحدد المقصود بهذه المفاهيم والمصطلحات المختلفة لاختلاف الظروف البيئية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تسود كل مجتمع على حدا .

1 . **الاتجاهات Attitudes** :

تعرف الاتجاهات بأنها " حالة استعداد عقلي عصبي أو مجموعة المشاعر والأفكار والإدراكات التي توجه سلوك الأفراد في تحديد موقفهم بالنسبة للأشياء والحوادث التي تعترضهم" أو أنها " استعداد

مسبق وثابت ومطرّد نسبياً للسلوك أو الاستجابة بناء على الخبرة بطريقة معينة إزاء الأشخاص والأشياء والنظم والقضايا والمواقف ولها ثلاث مكونات (معرفي، وجداني، سلوكي) (12).

أما التعريف الإجرائي للاتجاه فيقصد به " الآراء والمواقف التي تشكلت لدى الشباب الجامعي نحو التوجهات المهنية وعلاقتها بالمستقبل".

2 . مهنة المستقبل The future profession :

وهي تعنى "إعداد طلبة التعليم الجامعي للمهنة في المستقبل"، ويعرف قاموس علم الاجتماع المهنة بأنها " أدوار اجتماعية تميز أنشطة الفرد داخل النسق الاجتماعي، ونشاط نوعي يرتبط بسوق العمل بهدف إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحديد وضعه الاجتماعي" (13)، أما تصورات المستقبل فتعني " خوف او مزيج من الرعب والامل بالنسبة الى المستقبل والاكتئاب والافكار الوسواسية واليأس بصورة غير معروفة (14) ، هو "التشاؤم من المستقبل ويتضمن قلق التفكير في المستقبل والخوف من المشكلات الاجتماعية المستقبلية ومن تدني القيم وعدم الثقة في المستقبل" (15)، وهو " الشعور بالانزعاج والتوتر والضيق عند الاستغراق في التفكير به والاحساس بأن الحياة غير جديرة بالاهتمام مع فقدان الشعور بالامن والطمأنينة نحو المستقبل" (16).

ويعرف الباحثين "تصورات المستقبل" إجرائياً بأنها "ما يتوقعه طلبة جامعة طبرق من أحداث مستقبلية على الصعيد الشخصي والعام".

3 . التوجهات المهنية : Vocational Interests :

فالاهتمامات المهنية هي " المجالات المهنية التي يرغب الفرد الالتحاق بها والتي تتناسب مع ميوله وقدراته"، وهي نفس ما يعني مفهوم الميول المهنية، علماً أن (أنماط الميول المهنية) هي " التفضيلات والاهتمامات الأكثر شيوعاً لدى الأفراد على كل من هذه المهن والنشاطات والهوايات المهنية" (17)، وينسجم هذا المفهوم مع تعريف العيسوي (2004) للتوجه المهني بأنه " مساعدة الفرد على اختيار المهنة التي تتناسب وقدراته وميوله واستعداداته ودوافعه وخطه بالنسبة للمستقبل المهني، وذلك قبل الدخول به فعلياً" وجاء مفهوم التوجيه المهني، كعملية لمساعدة الفرد على اختيار المهنة التي تلائمها بطريقة تكفل له الرضا عن نفسه وعن مهنته (18)، وتجدر الإشارة إلى أن مسألة بناء التوجهات المهنية عند الأفراد تتضمن جانباً قيمياً ثقافياً، إذ تلعب القيم الاجتماعية السائدة والمعايير الثقافية دوراً كبيراً في بلورة وتأسيس توجهات الفرد ومنطلقاته في مختلف جوانب حياته ومنها مهنة المستقبل مما تحتم أن تكون مسؤولية مشتركة بين العديد من الجهات الأخرى سواء الرسمية ممثلة بالمؤسسات الحكومية جميعها ذات العلاقة، أو الأهلية والمدنية كالأسرة والمدرسة والجامعة وغير ذلك،

فجميعها تسهم في رسم صورة العمل المستقبلي للفرد وتعزز الوعي بأهمية ذلك والغاية منه، وتعزز من قيم العمل بغض النظر عن أشكاله ومدى قبوله عند البعض، ورسم الصورة العامة على نحوٍ إيجابي، إذا ما أردنا تأمين سوق العمل بقوى بشرية فاعلة وناشطة وعلى وعي بالمهن والأعمال والوظائف وسائر أنشطة العمل، ومتطلباتها والحاجة إليها (19).

ويقصد بالتوجهات المهنية " مجموعة التفضيلات الفردية نحو مهن أو نشاطات أو هوايات مهنية معينة" (20).

4 . الشباب Youth :

يرى معظم علماء السكان أن الشباب هم الفئة العمرية التي يتراوح عمرها بين 15: 25 عاما، كما يرى بعض علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل شخص ما ليشغل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً ، وتنتهي هذه الفترة حين يتمكن الشخص من شغل المكانة وأداء الدور (21)، ويرى "عزت حجازي" (1985 م) أن مرحلة الشباب كما تسمى في بعض الكتابات تبدأ بمرحلة بلوغ الحلم، أو اكتمال النضج الجنسي ويحدث ذلك عند سن الخامسة عشر، أو قبلها بقليل وتغطي مرحلة الشباب مدة عشر سنوات تقريباً وتنتهي في الخامسة والعشرين، أو ما حولها، لأن هذه هي السن الذي تحدث فيه تحولات هامة في حياة الفرد فعدها يترك الفرد التعليم بعد استكمالها، ويلتحق بعمل دائم ويتزوج أو يسعى لتحقيق ذلك على الاقل، وهو بذلك يترك فكرة الطلب ويبدأ حيلة الراشدين، ومن ثم يرتبط بالعديد من المؤسسات التي تعامل فيها الراشدين و بذلك يتغير تصوره لذاته وللآخرين والمجتمع (22).

والواقع أن كل تلك الاختلافات في تحديد مرحلة الشباب ترجع لاختلاف النقاط المرجعية أو المعايير التي يعتمد الباحثون عليها في التحديد من جهة ولاختلاف السياقات أو الظروف التي ترى فيها هذه الظاهرة من جهة أخرى، ففريق يهتم بالنمو الجسمي والجنسي، وأخرون يهتمون بالنمو النفسي، وفريق ثالث يركز على تغير الوضع الاجتماعي والادوار الاجتماعية، وتختلف السياقات باختلاف الطابع الحضاري، والنظام الاجتماعي، والمستوي الاقتصادي والاجتماعي وما إليها.

5 . الجامعة :

يعرف بارسونز الجامعة بأنها ليس فقط مكانا للتدريس، أو الذي يطلق عليه بالتعليم العالي، ولكن لها أيضا، مجموعة متنوعة من الوظائف القيمة، وعلاوة على ذلك، لها وظائف أخرى مثل وظيفة البحث، أو ما يسمى بتطوير المعرفة (23).

تساؤلات الدراسة:

انطلقت الدراسة البحثية للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أهم الخصائص العامة لطلاب الجامعة وفقاً لمغيرات (الجنس، مكان الإقامة، الكلية، مستوى الدخل الشهري للأسرة؟
2. ما أولوية محددات الميول المهنية للشباب الجامعي؟
3. ما أهم العوامل التي تؤثر في اختيار التخصص الدراسي الذي يؤثر بدوره على اختيارات وتكوين التوجهات المهنية لدى طلبة الجامعة؟
4. ما التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي؟
5. ما التصورات الشباب عن المستقبل المهني؟

الإطار النظري :

1. النظرية الاجتماعية للاختيار المهني :

تم وضع هذه النظرية من قبل كورمبولتز وميشيل وجيلات سنة 1975 م، وتعتمد هذه النظرية على أساس أن هناك العديد من العناصر خارج قدرة الفرد تلعب دوراً هاماً في مجرى حياته كلها، بما في ذلك قراراته واختياراته التربوية والمهنية . ويعتقد أصحاب هذه النظرية إن الاتجاه الاجتماعي هو المسؤول عن اختيار الفرد لمهنة ما، والاستمرار بها، لأن العوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، تلعب الدور الأهم في اختيار الفرد لمهنته، ومن هذه **العوامل** : الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد، دخل الأسرة وثقافة الوالدين، الأسرة وطموحات الوالدين، البيئة والمجتمع المحلي، إدراك الفرد لدوره كقائد أو تابع ، ومدى تطابق هذا الإدراك مع إدراك الآخرين له (24).

2. نظرية هيرشيسون وروث في الاختيار المهني :

يرى هيرشيسون أن النمو المهني سلسلة من خمسة مراحل متسلسلة ولا يهتم بالعمر الزمني للفرد، ويركز على المرحلة العمرية التي يكون فيها الفرد أكثر فاعلية، وأن التطور في كل مرحلة يصنع حدوداً للإنجاز، وهذه المراحل **كما يلي**:

1. تأثير العائلة والبيئة التي يتصل بها الفرد اتصالاً مباشراً تؤثر على الفرد وعلى اتخاذ قراره المهني.
2. تحديد شخصية الفرد والسيطرة عليها ويتأثر ذلك من خلال خبرته مع الأفراد والمجتمع والموافق المختلفة التي يتعرض لها، ومن خلال أدواره في الحياة .
3. يتعرف الفرد على ما يستطيع وما لا يستطيع عمله من خلال المدرسة .
4. يقرر الفرد النشاط أو المهنة التي سيختارها بشكل واقعي وحقيقي.
5. يلتزم الفرد بالمهنة.

ويرى هيرشنسون بأن الفرد لا يستطيع أن يمر في مرحلة قبل أن يكون قد مر في سابقتها، من أجل الوصول إلى توجهه المهني الذي يرغب به (25).

3. نظرية سوبر في الاختيار المهني :

يرى سوبر في الاختيار المهني أن الاختيار المهني عملية تمتد عبر الزمن من الولادة حتى الوفاة، أن الاختيار المهني عملية بمفهوم الذات يعتبر حدثاً في نظرية أطلق عليها نظرية النمو المهني، وقد بني نظريته من خلال تحليله للدراسات السابقة عن ظاهرة الاختيار وأمكانية تمييزه بين مفاهيم الاختيار والالتحاق والتوافق المهني، وفي التسوية بين الميول والقدرات والقيم والفرص المتوفرة، لقد ركز كل من (كارل روجرز وكاتر وبوردن) على أن سلوك الفرد ماهو الا إنعكاس يبحث الفرد من خلاله عن تحقيق أفكاره المتعلقة بوصف الذات وتقييمها، كما أشار بوردن إلى أن الاستجابات لقوائم الميول المهنية تمثل أنعكاساً لمفهوم الفرد عن نفسه من خلال الانماط المهنية الجامدة التي يؤمن بها (26).

4. نظرية هولاند :

في دراساته الممتدة بين عام 1952 م والمركزة لتوضيح مفهوم الذات المهنية، وكيفية تعريفها، توصل هولاند إلى أن هناك فروقا ثابتة و متميزة بين الطلبة في توجهاتهم المهنية، وترجع هذه الفروق إلى ما لدى الفرد من معلومات عن المعهد، وعن ذاته وعن الظروف والضغوط الاجتماعية، والفرص المتوفرة في المجتمع والتي لها تأثير كبير في تحديد البيئة المهنية، وأن الافراد الذين لاقوا أهتماماً لتنظيم معرفتهم حول المهن المختلفة، وحول ذاتهم خلال مراحل نموهم لديهم قدرة أكبر على تحديد واتخاذ قرارات مهنية مستقبلية من الأشخاص الذين لديهم معلومات بسيطة أو معرفة غامضة حول ذاتهم وحول بيئتهم، وذلك لأن الفرد يتطور تدريجيا ليصل إلى نقطة محددة تساعده على حسن اتخاذ قرار لدراسته موضوع معين، أو اختيار مهنة معينة، إن جوهر نظرية هولاند تعتمد على ثلاثة محاور إساسية هي :

الاول : يتعلق بالبيئة.

الثاني : يتعلق بتفاعل الفرد مع البيئة .

الثالث : يتعلق بتفاعل الفرد مع المجتمع ككل .

وينطلق فهم هولاند للبيئة في مسارين :

الاول . البيئات المهنية: وهي مجموعة من البدائل المهنية التي يتحدد بموجبها مدى الاختيار .

الثاني . البيئة الاجتماعية: وهي مجموعة المؤشرات التي يتحدد بموجبها شدة الضغوط الموجهة نحو

الفرد عند الاختيار .

ومن الافكار الرئيسية في نظرية هولاند إن الافراد ينجذبون للمهن التي تلبي حاجاتهم الشخصية وتزودهم بالشعور بالرضا وتسمح لهم بممارسة مهاراتهم والتعبير عن اتجاهاتهم ، هذا ويشير هولاند إلى ضرورة وجود إنسجام لقدرات الفرد مع متطلبات البيئة المهنية عند الاختيار المهني، إن بحث الفرد عن البيئات المهنية يمكن أن يتم بعدة طرق وبمستويات مختلفة من الوعي (27).

5. نظرية جنز برج :

يرى جنز برج إن هناك أربعة متغيرات أساسية تتحكم في عملية الاختيار والتوجه المهني وهي : عامل الواقعية أي إن ما يتخذه الفرد من قرارات تتعلق بالمهنة تأتي لتلبية واقع معين في حياته، نوع التعليم واتجاهات الفرد العاطفية وقيمة الشخصية والاجتماعية كل يلعب دوراً لا يقل أهمية عن الآخر في عملية الاختيار والتوجه المهني، وتتضمن هذه النظرية أربعة عناصر خاصة باختيار المهنة :

1. الاختيار المهني عملية تنمو خلال فترة زمنية مداها عشر سنوات .
2. عملية الاختيار قائمة على الخبرة والتجربة.
3. عملية الاختيار المهني تنتهي بالتوفير بسبب ميول الفرد وقدراته من جهة وبين الفرص المتاحة له من جهة أخرى .
4. هناك ثلاث فترات للاختيار المهني :
 - أ . فترة الاختيار الخيالي .
 - ب . فترة الاختبارات التقريبية.
 - ج . فترة الاختبارات الواقعية .

هناك اختلاف بين الافراد في اجتيازهم لمراحل الاختيار المهني، إضاف جنزبرج أن النمو والتطور والاختيار المهني يتأثر بالعوامل التالية:

- 1 . البيئة أو الواقع الذي يعيشه الفرد، والذي يمثل ضغوط الحياة اليومية .
- 2 . العملية التربوية التي تتمثل في الدرجة العلمية التي يحصل عليها الفرد .
- 3 . النمو الانفعالي والذي يتمثل في الميول والطموح ونوع الاستجابة والتعامل مع الآخرين . (28).

الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

هذه الإجراءات تشمل الآتي:

أولاً . نوع ومنهج المستخدم في الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى وصف وتشخيص المشكلة محل الدراسة. للوقوف على جوانبها المختلفة، ودراسة كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بها، لقد اعتمد الباحثان على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف جمع البيانات والحقائق عن المشكلة الحالية وتفسيرها

وتحليلها، خاصة وأن الهدف الرئيسي يتمثل في محاولة الكشف عن التوجهات المهنية لدى الشباب الجامعي اللبني وعلاقتها بالمستقبل، وسوف يعتمد الباحثان على استخدام المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه "مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها".

ثانياً . عينة الدراسة: (مجتمع الدراسة):

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة طبرق بمختلف كلياتها وأقسامها الادبية والعلمية، حيث تم اختيار عينة عشوائية منهم لمعرفة آرائهم وتوجهاتهم المهنية المستقبلية.

ثالثاً . أدوات الدراسة :

لا تقتصر البحوث الميدانية في الغالب على أداة واحدة لجمع البيانات، ولكنها تستعين بأدوات عدة حتى تتحصل على دلالات حقيقية للبيانات فقد أعتمد الباحثان على استخدام أدوات (الملاحظة . المقابلة . استمارة . الاستبيان) في بحثهم الميداني.

وأكد الباحثان على استخدام أداة استمارة الاستبيان في الحصول على بياناتهم الميدانية حول موضوع دراستهم البحثية، واعتمدا أيضاً على إجراء المقابلة الشخصية مع الطلبة في أثناء دراستهم الميدانية وتوزيع إستمارتهم الاستبائية.

▪ بعد استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وفقاً لطبيعة الدراسة، وبعد تحديد المحاور الرئيسية له، وعباراته، بعد الإطلاع على المراجع العلمية والدراسات المرتبطة، ثم استخلاص محاور الاستبيان، وعرضها على (10) عشرة خبراء من أعضاء هيئة التدريس بكليتي الآداب والعلوم جامعة طبرق، وأنحصرت في المحاور التالية:

1. البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة.
2. محددات الميول المهنية للشباب الجامعي.
3. العوامل المؤثرة في اختيار النخصص الدراسي.
4. التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي.
5. تصورات الشباب عن المستقبل المهني.

▪ تم إيجاد صدق المحكمين بعرض الاستبيان على الخبراء في مجال الدراسة ، لاستطلاع رأيهم بعد توضيح الهدف من الاستبيان للتأكد من صدقه، وكذلك ملائمة العبارات التي تقيس تلك المحاور بطريقة ليكرت - التقييم الثلاثي (موافق، إلي حد ما، غير موافق) موزعة بالترتيب (3، 2، 1)، وأرتضى الباحثان بنسبة (70 %) كحد أدنى لقبول (محاور، عبارات) الاستبيان، كما يوضحه جدول (1) .

▪ تم إيجاد ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ ، وذلك علي عينة استطلاعية قوامها (20) عشرون فرداً من المجتمع الأصلي للدراسة، ولكن خارج عينة الدراسة حيث تراوحت

معاملات الثبات ما بين (0.93 : 0.99) وهي معاملات إرتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) ، مما يدل على ثبات استمارة الاستبيان للدراسة، كما يوضحه جدول (1) :

جدول (1) معاملات الصدق والثبات لاستبيان الدراسة

معامل الثبات (ن=20)	صدق عبارات الاستبيان (ن=10)						صدق محاور الاستبيان (ن=10)		المحاور
	%	الوزن النسبي	رقم العبارة	%	الوزن النسبي	رقم العبارة	%	الوزن النسبي	
0.97	76.67	23	6	80	24	1	83.33	25	1. البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة
	86.67	26	7	83.33	25	2			
	78.79	26	8	90	27	3			
	100	33	9	100	33	4			
	-	-	-	100	33	5			
0.93	81.82	27	6	87.88	29	1	96.67	29	2. محددات الميول المهنية للشباب الجامعي
	78.79	26	7	96.97	32	2			
				90.91	30	3			
0.89	84.85	28	5	93.94	31	1	93.33	28	3. العوامل المؤثرة في اختيار النخصص الدراسي
	72.73	24	6	100	33	2			
	84.85	28	7	90.91	30	3			
	87.88	29	8	100	33	4			
0.96	72.73	24	9	93.94	31	1	93.33	28	4. التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي
	87.88	29	10	96.97	32	2			
	78.79	26	11	90.91	30	3			
	75.76	25	12	93.94	31	4			
	100	33	13	100	33	5			
	78.79	26	14	75.76	25	6			
	90.91	30	15	87.88	29	7			
	-	-	-	93.94	31	8			
0.99	87.88	29	3	72.73	24	1	100	30	5. تصورات الشباب عن المستقبل المهني
	78.79	26	4	78.79	26	2			

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (18) ومستوى دلالة (0.05) = 0.444

ويتضح من جدول (1) نسبة الموافقة لأراء الخبراء في صحة وصدق (محاور) استبيان الدراسة والتي

تراوحت ما بين (83.33 : 100%) ، كما تراوحت نسبة الموافقة على محاور وعبارات الاستبيان ما

بين (72.73 : 100%) ، مما يدل على صدق المحتوى للاستبيان.

رابعاً. مجالات الدراسة:

تتضمن مجالات الدراسة على ثلاثة مجالات أساسية تتمثل في الآتي:

1. **المجال البشري:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية من طلبة وطالبات جامعة طبرق، قوامها (100) مفردة من طلاب الجامعة.
2. **المجال المكاني (الجغرافي):** وهو المكان الذي يحتوي على مجتمع الدراسة، الذي يعد الرصيد البشري للبحث. ويتمثل في الكليات الادبية والعلمية. جامعة طبرق، وتبلغ عددها (10) كلية، تم اختيار العينة بطريقة عشوائية عمدية من بعض الكليات بلغت (5) كليات وهي (الطب، العلوم، القانون، التربية، الآداب)، وذلك بنسبة (50%) من العدد الكلي لكليات الجامعة بطبرق.
3. **المجال الزمني:** وهو المدى الزمني الذي تستغرقه الدراسة الميدانية، منذ اختيار موضوعه وحتى الانتهاء من كتابة التقرير " حيث تم إجراء الدراسة في الفترة من بداية فبراير 2017 م وحتى مايو 2017 م، أي أن فترة تطبيق الاستمارة استغرقت ثلاثة أشهر.

نتائج الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسولوجية :

نسعى في هذه الجزئية إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة، والتي تمحورت حول معرفة التوجهات المهنية وعلاقتها بالمستقبل المهني لدى الشباب (الطلاب) الجامعي، وسنعرض لنتائج الدراسة وفقاً للمحاور الآتية :

أولاً. خصائص عينة الدراسة :

هذه النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤل الأول للدراسة: ما أهم الخصائص العامة لطلاب الجامعة؟

جدول (2) الخصائص العامة لعينة الدراسة (ن = 100)

الخصائص	المتغير	العدد	%	الخصائص	المتغير	العدد	%
النوع	ذكر	50	50	الحالة التعليمية للوالد	أبي	--	--
	أنثى	50	50		يقرا و يكتب	3	3
	أعزب	65	65		ابتدائي	2	2
متزوج	30	30	إعدادي		4	4	
مطلق	3	03	ثانوي		40	40	
أرمل	2	02	جامعي		46	46	
الكلية	الاداب	20	20	فوق جامعي	5	5	
	التربية	20	20	يقرا و يكتب	18	18	
	القانون	20	20	ابتدائي	12	12	
	العلوم	20	20	إعدادي	22	22	
	الطب	20	20	ثانوي	13	13	
المرحلة الدراسية	الأولي	28	28	جامعي	25	25	
	الثانية	26	26	فوق جامعي	10	10	
	الثالثة	24	24	لا يعمل	10	10	
	الرابعة	22	22	موظف	46	46	
				مهنة الوالد			

16	16	أعمال حرة		15	15	أقل من 500 دينار	الدخل الشهري للأسرة
14	14	عامل فني		15	15	من 500 - 700	
10	10	عسكري		20	20	700 - 900	
2	2	مهندس		30	30	900 - 1000	
2	2	باحث قانوني		20	20	أكثر من الف دينار	
				33	33	وسط المدينة	مكان الإقامة
				12	12	شرق المدينة	
				15	15	غرب المدينة	
				13	13	جنوب المدينة	
				27	27	خارج المدينة	

ويتضح من جدول (2) الخصائص العامة لعينة الدراسة كما يلي :

- النوع: يمثل الذكور (50%)، والإناث (50%) من إجمالي العينة، ويعزي ذلك إلى المقارنة وتكافؤ الفرص بين آراء الذكور والإناث من الطلاب عينة الدراسة، والممثلة في مجتمع شباب جامعة طبرق .
- الحالة الاجتماعية: تمثل فئة العازب (65%) من إجمالي العينة ، تليهم فئة متزوج (30%)، ثم فئة مطلق (3%)، وأخيراً فئة أرملة (2%)، وقد يرجع إرتفاع نسبة العزاب في العينة إلى أرتفاع نسبة الطلاب من إجمالي العينة، فضلاً عما سبق يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى ظاهرة تأخر سن الزواج الموجودة في المجتمع الليبي لدى الجنسين، وأعتقاد وجهة نظر بعض الأسر في أستكمال أبنائهم للدراسة الجامعية أولاً، وأخذت تتزايد نتيجة لبعض الأسباب الاجتماعية والصحية والاقتصادية الأخرى .
- الكلية : قد تم اختيار عدد من الكليات بجامعة طبرق، بالتساوي على أن تشمل عملية الاختيار لبعض الكليات، وأن يتسم بعضها بالطابع النظري والبعض الأخرى بالطابع العملي ليتسنى لنا عملية التقييم للمهن بطريقة صحيحة وسليمة .
- السنة (المرحلة) الدراسية: يلاحظ على هذا التوزيع إرتفاع النسبة الواقعة في الفئة (السنة الأولى)، والتي تمثل (28%) من عينة الطلاب، ويرجع ذلك إلى حداثة المعلومات والاختيار لدخولهم هذه الكليات المختلفة لتحقيق رغباتهم المستقبلية، ويلبها مباشرة طلاب (السنة الثانية) بواقع (26 %) ، ثم طلاب (السنة الثالثة) بواقع (24%)، وأخيراً طلاب (السنة الرابعة) بواقع (22%).
- الدخل الشهري للأسرة : تظهر البيانات الإحصائية الخاصة بالدخل الشهري لأسر أفراد العينة المختارة، أن فئة (900- 1000) أحتلت المرتبة الأولى، وذلك بنسبة (30%) ، في حين أحتلت الفئتين (700- 900) ، و(أكثر من ألف دينار) المرتبة الثانية بنسبة (20%) لكل منهما، وجاءت الفئتين (أقل من 500 دينار)، و(من 500 - 700 دينار) في المرتبة الثالثة

بنسبة (15%) ، وتعكس هذه البيانات المستوى الاقتصادي لأسر أفراد العينة ، وقد نعزي السبب في ذلك إلى عدم ذكركم لدخولهم الحقيقية، الأمر الذي ييسر حصولهم على أوجه الدعم المادي الذي يقدم للمواطنين من قبل المجتمع مثل المنح الدراسية للطلاب أو الأبناء، أو ما يعرف بتوزيع المساعدات المادية لأرباب الأسر .

▪ **مكان الإقامة** من خلال تفريغ الجداول الاحصائية للاستبيان، أتضح أن ما نسبته (33%) من أجمالي عينة الدراسة قد تحدد مكان أقامتهم بوسط المدينة، ثم يليها خارج المنطقة الحدودية لموقع الجامعة بواقع (27%)، ويليهما المنطقة الغربية للمدينة بواقع (15%)، ثم منطقتي جنوب المدينة - طبرق - وشرق المدينة اللتان تحتلان المرتبة الأخيرة والتي قبلها ، وذلك لمراعاة شمول عينة الدراسة كل الحدود الجغرافية لموقع المدينة الموجودة فيها الجامعة .

▪ **الحالة التعليمية للوالد** :كشفت الدراسة الميدانية عن أن الحاصلين على المؤهلات الجامعية هي أكبر الفئات حجماً بين أفراد العينة بنسبة (46%) ، ويليهما فئة الحاصلين على الشهادة الثانوية وملتحقين بالتعليم الجامعي بنسبة (40%) ، وفئة المؤهل ما فوق الجامعي بنسبة (5%)، وفئة الشهادة الإعدادية بنسبة (4%) ، وفئة يقرأ ويكتب بنسبة (3%) ، وأخيراً فئة الشهادة الابتدائية بنسبة (2%) ، ويلاحظ من البيانات السابقة ارتفاع نسبة الحاصلين على المؤهل الجامعي والملتحقين بالتعليم الجامعي ، ربما يعكس ذلك وجود مجموعة كبيرة من أفراد العينة تمتلك قدرًا كبيراً من الوعي بأهمية الدراسة بفة عامة، والجامعة بصفة خاصة، مما يؤدي إلى ذلك إلى وجود حرية كاملة للبناء بالاستعانة بالوالدين في أخذ آرائهم حول توجهاتهم المهنية من أجل اختيار المهنة المستقبلية.

▪ **المستوى التعليمي للأب** : أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بالحالة التعليمية للأب، أن نسبة الأمهات المتعلقات جامعياً تحتل المركز الأول، وذلك بنسبة (25%) ، يليها النسبة التي وصلت لمرحلة التعليم الأعدادي بواقع (22%) ، ونسبة تقرأ وتكتب بواقع (18%)، وتليها النسبة التي وصلت لمرحلة التعليم الثانوي (13%)، ونسبة المرحلة الابتدائية (12%) ، وأخيراً مرحلة التعليم فوق الجامعي تمثلت في ما نسبته (10%) ، ويرى الباحثان أن هناك تفاوت واضح في مراحل مستوى تعليم الأب، والذي يرجع في الغالب إلى الأختلاف في المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لأسرة الام ، ولا نغفل أيضاً الالتزامات الأسرية الواقعة في الأعباء على عاتق الفتيات داخل البيت الأسري .

▪ **مهنة الوالد** : أوضحت الدراسة الميدانية أن الذين يعملون أباء عينة الدراسة يمثلون أكبر نسبة هي (90%) ، حيث يعمل (46%) منهم موظفين ، (16%) أعمال حرة، (14%) عمال فنيين ، (10%) عسكريين ، بينما يعمل (2%) مهندسين ، (2%) باحثين قانونيين، و (10%) يعملون أعمال حرة.

ثانياً . محددات الميول المهنية للشباب الجامعي (طلبة . وطالبات) :

هذه النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤل الثاني للدراسة : ما أولوية محددات الميول المهنية

للشباب الجامعي ؟

جدول (3) محددات الميول المهنية للشباب الجامعي (طلبة و طالبات) (ن=100)

م	العبرة	طلبة (ن=50)		طالبات (ن = 50)	
		التركرار	%	التركرار	%
1	التحقت بتخصصي برغبة شخصية مني	24	48	18	36
2	التحقت بتخصصي الحالي بناء على رغبة والدي	13	26	32	64
3	مقتنع بمجال تخصصي الحالي	33	66	20	40
4	لا يسمح تقديري في المرحلة الثانوية بالدخول للتخصص الذي أرغبه	11	22	14	28
5	لدي الرغبة في تغيير تخصصي الحالي	9	18	12	24
6	لدي وظيفة أعمل فيها حالياً بجانب دراستي	5	10	2	4
7	أعمل بشهادة الثانوية العامة في الوظيفة الحالية	5	10	2	4
المجموع		100			

يتضح من جدول (3) آراء ووجهات نظر عينة الدراسة المختارة في تحديد الميول المهنية لديهم، وتراوحت النسب المئوية لأراء الطلاب ما بين (10 : 48 %) وتراوحت النسبة المئوية التالية لأستجابات الطالبات ما بين (4 : 64%).

ويرجع الباحثان ذلك، إلى أنه قد تلعب الميول المهنية دوراً هاماً في نجاح الطالب، أو أخفاقه في مرحلة الشباب التي تبدأ فيها تطور هذه الميول لديه، إلى إن يتم تطويرها ونموها، وتصبح مهنة، أو حرفة يمتنها مستقبلاً، حتى تكون هي الأداة الاساسي لكسب رزقه فيما بعد، ولا يتم ذلك الأ من خلال عملية التعليم والتدريب، سواء على المستوى الإكاديمي، أو الفني الذي يعتنقه الشباب .

من خلال التحليل الميداني لعينة الدراسة يتضح، أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الطلبة، قد أكدوا على أنهم ا مقتنعون بمجال تخصصه الحالي بواقع (66%)، وهذا عكس الطالبات حيث يمثل هذا المتغير لديهن (40%) ، وهذا يعني أن قرار الاختيار للتخصص الدراسي قرار ذو طابع خاص، وليس جزافياً، ولكنه لابد من مراعاة ميول وقدرات الفرد و قيمه وسماته الشخصية ومفهومه عن ذاته، في حين نرى الطالبات قد التحقن بتخصصهن الحالي بنسبة (64%)، كان بناءً على رغبة الوالد أو الوالدة، و لكن من المعروف أن اختيار الوالد لتخصص إبنته، لا يكون موفقا في بعض الاحيان، إذ إن بعض الآباء لا يهتمهم سوى المكانة الاجتماعية للتخصص الذي يضع إبنته فيه للدراسة ، ولكي يكون التخصص مصدر سعادة وأمن للفرد يجب أن ترضي الدوافع المادية والنفسية له وتتفق مع

استعداداته و قدراته وحاجاته و ميوله الشخصية ، ويعني ذلك أن دخوله هذا التخصص كان له الأثر الكبير في تكوين شخصية الفرد وحياته الحاضرة والمستقبلية، لأنها عملية مصيرية تحدد مستقبله . إن هذه النتيجة تعكس لنا، إن ما نسبته من الطلاب عينة الدراسة (48%) قد أكدوا على إن التحاقهم بتخصصهم الحالي هو برغبة شخصية منهم، في حين أن هذا المتغير قد يمثل بالنسبة للطلبات ما نسبته (36%)، ويؤكد ذلك مصداقية العينة في عملية تأثير الوالد أو الوالده على مشاركة الطالبات في اختيار التخصص الذي يدرسنه، بينما الطلاب فلم إستقلالية وحرية الرأي بواقع (26%)، أي أقل من الطالبات برغبة الوالد. ثم يليه ما نسبته (22%)، من الطلبة لا يسمح تقديرهم في شهادة المرحلة الثانوية بدخولهم في التخصص الذي يرغبون فيه، ولكنه يمثل بالنسبة للطلبات (28%)، ويعني ذلك أنه يمثل دوراً كبيراً بالنسبة للطلبات ، بينما الرغبة لعينة الدراسة في تغيير تخصصهم الحالي يمثل بالنسبة للطلبات (24%)، بينما للطلبة فيمثل (18%)، وأحتل متغير الوظيفة الأخرى التي يعمل بها الطالب إلى جانب دراسته (10%)، وذلك عكس الطالبات فيمثل ما نسبته (4%) بالمشاركة مع عملهم بمؤهل الثانوية العامة في وظائفهم الحالية ، ويتفق ذلك وراي Obani & Doherty (2002) (29) .

ثالثاً . العوامل المؤثرة في اختيار النخصص الدراسي للشباب الجامعي (طلبة . وطالبات) :

هذه النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤل الثالث للدراسة : ما أهم العوامل التي تؤثر في اختيار التخصص الدراسي الذي يؤثر بدوره على اختيارات وتكوين التوجهات المهنية لدى طلبة الجامعة ؟

جدول (4) العوامل المؤثرة في اختيار النخصص الدراسي (طلبة و طالبات) (ن=100)

م	العبرة	طلبة (ن=50)		طالبات (ن=50)	
		%	التكرار	%	التكرار
1	يحتاج المجتمع لتخصصي بالحاح في المستقبل	45	90	49	98
2	يوفر تخصصي مستوى اجتماعي ومادي أفضل	28	56	20	40
3	يوفر تخصصي مستوى ثقافي مرتفع	42	84	50	100
4	يتيح لي تخصصي فرصة أكبر للمشاركة الاجتماعية	27	54	42	84
5	ساكون منتجا في تخصصي مستقبلا	40	80	32	64
6	يوفر لي تخصصي المهنة التي أرغب فيها مستقبلا	24	48	35	70
7	يساعدني تخصصي على التفكير بشكل حسن	43	86	40	80

يتضح من جدول رقم (4) آراء عينة الدراسة في التعرف العوامل المؤثرة في اختيار التخصص الدراسي (طلبة و طالبات)، وتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (48 : 90 %)، بينما النسبة المئوية لأستجابات الطالبات تراوحت ما بين (40 : 100%) .

ونلاحظ هنا ارتفاع ملحوظ عند الطالبات بنسبة (100%) في عامل توفير التخصص لمستوى ثقافي مرتفع، بينما يمثل ذلك للطلبة بنسبة (84%) ، ثم يليه متغير إحتياج المجتمع للتخصص بإلحاح في المستقبل، ويعني ذلك أن جميع أفراد العينة متأثرين بثقافة المجتمع، الذي يعيشون فيه، لأنه قد يسهم وبشكل كبير في بناء شخصية الفرد في كثير من نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك بإتصال الفرد المباشر والغير مباشر بمحيطه المجتمعي (الإيدلوجية المجتمعية) ودور هذا المجتمع في توجيه الميول والاهتمامات لدى إفراده .

إن إختيار عملية التخصص الدراسي بأنه قد يساعد على التفكير بشكل حسن يمثل ما نسبته (86%) من الطلبة ، وهذا قد يقارب نسبة هذا المتغير مع الطالبات والتي مثلت (84%) بأنه يتيح لهن فرصة أكبر في المشاركة الاجتماعية الفعالة ، بينما إختيار عملية التخصص بأنه يحقق مستوى اجتماعي، ومادي أفضل، فكان في أقل درجات التقييم لهم، إذ يمثل للطلبة (56%)، بينما للطالبات ما نسبته (40%)، ويوضح لنا عملية التحليل أيضا بأن إختيار العينة للتخصص حتي يكون منتجا بنسبة (80%) بالنسبة للطلبة، و (64%) بالنسبة للطالبات، بينما توفير المهنة مستقبلاً بالنسبة للطالبات (70%) أي أقل من الطلبة بنسبة (48%)، ويرجع ذلك لحرص الطالبات أكثر من الطلبة على الإلتحاق بالمهن، بما يوفر لهن المشاركة المجتمعية والانتاجية ، ويتفق ما سبق ورأي Wildman & Torres (2001). (30).

رابعاً . التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي (طلبة . وطالبات) :

هذه النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤل الرابع للدراسة : ما التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي ؟

جدول (5) التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي (طلبة و طالبات) (ن=100)

م	العبارة	طلبة (ن=50)		طالبات (ن=50)	
		الترار	%	الترار	%
1	يسبب غياب التوجه المهني الواضح إلى زيادة نسبة البطالة	47	94	46	92
2	تم اختياري لتخصصي بناء على توجهاتي المهنية الشخصية	43	86	34	68
3	أرغب في العمل بمهنة تحقق لي مردوداً مادياً كبيراً	50	100	33	66
4	أرغب في مهنة تتيح لي الفرصة لمساعدة الآخرين	38	76	45	90
5	أرغب في العمل بمهنة تتناسب مع ميولي ورغباتي	45	90	46	92
6	أعتبر القدرات الذاتية أهم من الميول والرغبات في إختيار المهنة	36	72	50	100
7	أستمتع بعمل الأشياء وتركيبها وأصلاحها	46	92	34	68
8	أفضل العمل مع الآلات و المعدات	33	66	12	24

88	44	84	42	أفضل المهن القائمة على التفكير العلمي	9
90	45	38	19	أميل للأعمال اليدوية	10
38	19	46	23	أميل للأعمال التي تتطلب مهارات بدنية و حركية	11
78	39	68	34	أرغب في العمل المعتمد على الأدلة و البراهين	12
32	16	46	23	تلعب الصدفة في التحاق الشخص بمهنة ما	13
92	46	80	40	كان لأبي وأمي دور في تحديد توجهاتي لمهنة معينة	14
34	17	44	22	يساعد أعلام الدولة على تحديد التوجه المهني لدي	15

يتضح من جدول رقم (5) آراء عينة الدراسة في التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي (طلبة و طالبات)، حيث تتراوح النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (44 : 100 %) وتراوحت النسبة المئوية لأستجابات الطالبات ما بين (24 : 100%) . ويتفق الباحثان وراي Dignan(2003) (31) على أهمية التوجهات المهنية لدى طلاب الشباب الجامعي في توفير الطاقة البشرية، وخاصة العمل على إعداد شريحة الشباب المؤهل نظرياً وعملياً، للأسهام في تطوير المجتمعات من خلال توظيفهم في خطط التنمية المختلفة، للنهوض بمستوى يلبق بالمجتمع الذي يعيش فيه على كافة المجالات، ولذا كان للعديد من التوجهات المهنية الدور الأكبر بالنسبة لطلبة التعلم الجامعي (طلبة و طالبات)، فقد أشارت أكثر العوامل تأثيراً وهى الرغبة في العمل بمهنة تحقق المردود المادي الكبير بالنسبة للطلبة (100%)، وهذه نتيجة شعورهم بصعوبة ظروف المعيشة الاقتصادية، والمتمثلة في البطالة، والفقر، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكثرة الضغوط لاقتصادية، والمعيشية المختلفة، في حين أن الطالبات يبينن أن من أكثر العوامل المؤثرة عليهم كانت متمثلة في اعتبار القدرات الذاتية أهم من الميول والرغبات في اختيار المهنة بنسبة (100%)، وهذا ما أشار إليه الباحثان في بداية التحليل، ثم يليه غياب التوجيه المهني الواضح، الذي قد يؤدي لارتفاع نسبة البطالة بواقع (94%) عند الطلاب، وقد يتفق الطلبة والطالبات في التقارب والاتفاق على هذا المضمون، مما يعني إدراكهم ضرورة تكوين توجهات مهنية محددة لبناء معرفة ووعي بالأعمال والوظائف والمهن التي يوفرها ويتطلبها سوق العمل.

إن البيانات السابقة أشارت إلى إن هناك متغير آخر كان له دور فعال في هذا التحليل عند الطلبة بنسبة (90%)، والطالبات بنسبة (92%)، في رغبتهم في العمل بمهنة قد تتناسب مع ميولهم ورغباتهم، وهذه ما تم الإشارة إليه من قبل، ونعني به إيمان الشباب الجامعي بمعيار القدرات الذاتية الذي يعدوه لأنفسهم . كما يتضح وجود العديد من المواقف الجيدة عند الشباب الجامعي، والمتمثلة في استمتاعهم بعمل الأشياء اليدوية، وتركيبها واصلاحها، ورغبتهم في مهنة تتيح لهم الفرصة في

مساعدة الآخرين، وكلها توجهات مهنية إيجابية لديهم ، بينما هناك مجموعة من المواقف ليست لها أي دور عند الشباب الجامعي . عينة الدراسة - والمتمثلة في دور الأعلام في تحديد التوجه المهني، ثم دور الصدفة في عملية ألتحاق الشخص بمهنة ما ، ويتفق ما سبق مع رأي Petrovay (2000م) . (32)

خامساً . تصورات الشباب الجامعي عن المستقبل المهني: (طلبة . وطالبات) :

هذه النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤل الخامس للدراسة : ما التصورات الشباب عن

المستقبل المهني ؟

جدول (6) علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني (طلبة و طالبات)

(ن=100)

م	العبارة	طلبة (ن=50)		طالبات (ن=50)	
		%	التكرار	%	التكرار
1	أتطلع الحصول على عمل حكومي بعد تخرجي	76	38	41	82
2	أميل للعمل بالقطاع الخاص بعد التخرج	88	44	34	68
3	أطمح أكمل دراستي بعد التخرج (دراسات عليا)	24	12	31	62
4	لا أتطلع للعمل في مجال تخصصي بعد التخرج	8	4	44	88
5	تقوم أجهزة الدولة (الجامعة و الأعلام) بحملات إرشادية للطلبة للتخطيط لمهنة المستقبل	78	39	26	52
6	أحصل على درجات مرتفعة في دراستي نتيجة رضائي وقناعتي بتخصصي	50	25	32	64

يتضح من جدول رقم (6) آراء عينة الدراسة في توضيح علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني (طلبة و طالبات)، وتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (4 : 88%)، وتراوحت النسبة المئوية لأستجابات الطالبات ما بين (52 : 88%) . ويعتبر الحاضر بالنسبة للشباب المدنية التي يتهياً فيها للمستقبل من خلالها، حيث فيها يجد ويجتهد وبيذل فيها قصارى جهده ليحقق لنفسه مستقبلاً زاهراً يحقق فيه تطلعاته وأحلامه المستقبلية . ولذلك فالأعداد الحيد للمستقبل لأبد وإن يتم في الحاضر، بحيث يكون الفرد والمجتمع قادرين على تشييد البنية التحتية المهمة لبناء وتطوير المستقبل .

ومشكلة كثير من الناس وخاصة الشباب منهم لا يخططون لمستقبل حياتهم ولا يفكرون الأ في اللحظة الراهنة ولا ينظرون لفرص وتحديات المستقبل، مما يجعلهم يفقدون القدرة على التعامل مع تحديات

المستقبل، مما يدفعهم نحو الوقوع في دائرة الفشل، وأصبح من الواضح إنه لا يوجد عامل واحد مسئول عن علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني، بل هنا تفاعل بين مختلف العوامل، فمنهم من يعتبر الميل للعمل بالقطاع الخاص بعد التخرج من طلبة ما نسبته (88%)، بينما لا أتطلع في العمل لمجال تخصصي عند الطالبات بعد التخرج يمثل ما نسبته (88%)، في حين أن أتطلع للحصول على عمل حكومي بعد تخرجي بنسبة (82%) عند الطالبات، و (76%) عند الطلبة، كما أوضحت البيانات أيضا أن عدم التطلع للعمل في مجال التخصص بعد التخرج لا يمثل أي قيمة وفائدة لدى الطلبة بنسبة (8%)، كذلك وجود أختلاف واضح بين الطلبة والطالبات في أكمال دراستهم بعد التخرج (الدراسات العليا) فيمثل للطالبات نسبة (62%)، ولطلبة نسبة (24%)، أي أقل من النصف، ويعني ذلك أن هناك دافع لدى الطالبات للأعداد للمستقبل بنظرتهم الواقعية والصحيحة، وفقا لما أورده hong (2000). (33)

ومن هنا يشكل المستقبل والأهتمام به الأولوية في حياة الشباب، وهذا ما أكدته العديد من النظريات والدراسات الأمر الذي يدعو لضرورة القيام بالعديد من الدراسات العلمية تجاه هذه العلاقة لانهم يمثلوا الشريحة المهمة من شرائح المجتمع وهم الشباب، ويتفق ما سبق وراي Jones & Larke (2003)، (34) Larsen, et al. (2003)، (35) Foqarty, et al. (2003)، (36) Song & Jennifer (2005)، (37).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1. أظهرت نتائج الدراسة أن العينة تمثل الذكور بنسبة (50%)، والإناث بنسبة (50%)، وحالتهم الاجتماعية وزعت على الفئات التالية، فئة العازب (65%)، وفئة متزوج (30%)، وفئة مطلق (3%)، فئة أرمل (2%).
2. جاءت النسب المئوية لأراء الطلاب ما بين (10 : 48 %) أراء الطالبات ما بين (4 : 64%) فيما يتعلق بتحديد أولويات محددات الميول المهنية للشباب الجامعي (طلبة و طالبات) ، والتي ترواحت ما بين " ألتحاق الطلبة بالتخصص برغبة شخصيه منه، وبناءً على رغبة والده، أو مقتنع بتخصصه الذي يدرس فيه، أو لا يسمح تقديره في المرحلة الثانوية للدخول للتخصص الذي يرغب فيه، أو لديه الرغبة في تغيير تخصصه الحالي، أو لديه وظيفة يعمل فيها حاليا بجانب دراسته، أو يعمل بالشهادة الثانوية العامة في الوظيفة الحالية، وجاءت متفاوتة بالنسب المئوية وفق الجدول رقم (3).

3. أوضحت الدراسة آراء العينة في التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار التخصص الدراسي (طلبة و طالبات)، فجاءت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (48 : 90 %)، بينما النسبة المئوية لأستجابات الطالبات جاءت ما بين (40 : 100%)، فترواحت آرائهم ما بين إحتياج المجتمع لتخصصهم، وتوفير مستوى اجتماعي ومادي وثقافي أفضل لهم، وإن يتيح تخصصهم فرصة أفضل وأحسن للمشاركة الاجتماعية، يساعده تخصصهم على تحقيق رغباتهم وتحسين فرصة تفكيرهم في المستقبل . أنظر جدول رقم (4).
4. بينت الدراسة آراء العينة المختارة في التوجهات المهنية لطلبة التعليم الجامعي (طلبة و طالبات)، فتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (44 : 100 %) وتراوحت لأستجابات الطالبات ما بين (24 : 100%)، والتي تنوعت وأختلفت وفق أستجاباتهم ما بين غياب التوجه المهني يؤدي إلى انتشار نسبة البطالة والفقر، في حين تحديد التوجه المهني لديهم من بداية مشوار حياتهم يؤدي بهم ذلك إلى بناء المهنية الشخصية، وتتيح لهم الفرصة لمساعدة الاخرين وغيرها، أنظر الجدول رقم (5).
5. يتضح من آراء عينة الدراسة في توصيح علاقة التوجهات المهنية بتصورات الشباب عن المستقبل المهني (طلبة و طالبات)، وتراوحت النسبة المئوية لآراء الطلاب ما بين (4 : 88 %)، لأستجابات الطالبات ما بين (52 : 88%)، جاءت آرائهم وفق الأختيارات والنسب المئوية لها في الجدول رقم (6)، ما بين التطلع للحصول على عمل حكومي، العمل بالقطاع الخاص، أستكمال دراسته العليا من أجل تحقي مستقبل أفضل لهم.

التوصيات والمقترحات :

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات وهي كالتالي:

1. تقديم الإرشاد المهني للطلاب، وأولياء أمورهم عندما يكون الطلبة في المراحل الأخيرة من المدرسة لكي يتمكنوا من تحديد تخصصاتهم التي يريدون دراستها في المرحلة الجامعية بحيث يرتبط التحاق الطالب بقسم معين برغبة الفرد وطموحاته المرتبطة أيضاً بسوق العمل.
2. تبني فلسفة من وزارة التربية والتعليم للرفع من مكانة الاخصائي الاجتماعي الحالية المهنية والاجتماعية والاقتصادية .
3. تبني الجامعات فلسفة لتعزيز الاتجاهات نحو التخصصات التي تدرس بها وذلك يكون بإقرار مواد تتعلق بهذا الموضوع .
4. قيام الجامعات باشتراط اختبار ميول مهنية قبل قبول الطلبة في تخصص معين .

5. متابعة أداء خريجي قسم علم الاجتماع فى ميدان عملهم بالمدارس ومعرفة المشكلات التي تواجههم في الواقع الفعلي العملي والتي قد تؤثر على اتجاهاتهم الايجابية نحو مزاوله مهنتهم وحل هذه المشكلات.

قائمة المراجع :

1. أبو بكر مرسي، أزمة الهوية والاكنتاب النفسي لدى الشباب الجامعي، دراسات نفسية، المجلد (7) - العدد (3) ، 1997م.
2. أسماعيل ابراهيم بدر، تخفيف قلق المستقبل لدى طلبة الجامعة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد(6) ، 1993م.
3. إيمان محمد صبري، بعض المعتقدات الخرافية لدى المراهقين وعلاقتها بقلق المستقبل والدافعية لأنجاز، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد (13)، العدد (38) ، 2003م .
4. أحمد كمال أبو المجد، حوار لا مواجهة - دراسات حول الإسلام والعصر، سلسلة كتاب مجلة العرب ، الكويت (7)، 1985م.
5. عبد القوي الزبيدي، المشكلات الدراسية لدى طلبة جامعة صنعاء في، الجمهورية اليمنية، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد (8) - العدد(18)، 1998 م.
6. صلاح عبد العاطي، الواقع الاجتماعي والثقافي للشباب الفلسطينيين ي"، موقع الحوار المتمدن، محور القضية الفلسطينية. 2007 م.
7. نبيل حاجي، أستشراف المستقبل، www.alhewar.org ، موقع الحوار المتمدن، 2010 م .
8. محمد أنور فراج، قلق المستقبل وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة من طلاب كلية التربية جامعة الإسكندرية - دراسة وصفية تنبؤية"، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006م.
9. فهمي إسلام جيوانتو، استشراف المستقبل في القرآن والسنة"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدعوة والإعلام - قسم الدعوة، جامعة الإيمان، الجمهورية اليمنية، 2004م
10. محمد أحمد النابلسي، سيكولوجية السياسة العربية، العرب والمستقبلات، دار النهضة العربية، بيروت، 1999 م.
11. جمال تفاحة، اتجاهات عينة من شباب الجامعة نحو الزواج - دراسة فسية استطلاعية، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد(11)، العدد (33)، 2001 م .
12. وليد عبد الله حماد، اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم الفني، الرياض: معهد الإدارة، 1426 هـ .

**13. Nicholas Abercromblie. The Penguin Dictionary of Sociology. etal
London: penguin Books. 2000**

14. سلوى عبد الباقي، مسببات القلق - خبرات الماضي والحاضر ومخاوف المستقبل (دراسات نفسية وتربوية)، ج (58)، عالم الكتب، القاهرة، 1993 م .
15. محمد عبد التواب معوض، أثر كل من العلاج المعرفي والعلاج النفسي الديني في تخفيف قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الجامعة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القاهرة، 1996 م .
16. سناء منير مسعود، بعض المتغيرات المرتبطة بقلق المستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، مصر، 2006 م .
17. طارق كمال، علم النفس المهني والصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007 .
18. عبد الرحمن عيسوي، علم النفس المهني والصناعي، دار أسامة للنشر، عمان، 2004 .
19. سحر مفلح علوان، التفاوت في الاتجاهات المهنية بين طلبة الصف الأول الثانوي المهني في كل من الريف والمدينة في محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2001 م .
- 20. Nicholas Abercromblie. مرجع سابق**
21. صالح بن رميح، اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص، الرياض، مركز بحوث كلية الآداب جامعة الملك سعود، 1422 .
22. عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الثانية، 1985م. ص 35 .
23. عبدالله محمد عبدالرحمن، سوسولوجيا التعليم الجامعي دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991 م، ص: 111 .
24. المرجع السابق نفسه، ص ص: 70 . 72 .
25. المرجع السابق نفسه، ص ص: 78 . 79 .
26. صالح حسن الداھري، سيكولوجية التوجيه المهني ونظرياته، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 م، ص ص : 131 . 133 .
27. المرجع السابق نفسه، ص ص : 142 . 146 .
28. المرجع السابق نفسه، ص ص : 129 . 131 .

29. Obani , T.,& Doherty , J. A study of some factors influencing attitudes to teaching the handicapped among Nigerian student teachers. *International Journal of Education Development*, 4(4), 285–291. 2002
30. Wildman, M.& Torres, R. Factors Identified When Selecting A Major In Agriculture. *Journal of Agricultural Education*, Vol.42, Issue 2, 45–55. 2001
31. Dignan, K. SWOT Analysis of five professions and professional preparation system. *AER Executive Report: Preliminary results*.2003.
32. Petrovay, D. Factors influencing a career choice as a teacher of the visually impaired. PHD Unpublished manuscript. University of Arizona at Tucson2000.
33. Hong, S., Rosenblum, J.,Petrovay,D., and Erin, J. A survey of reasons professionals enter the field of visual impairment. *RE: view*, 32 (2), 55–66. 2000
34. Jones,W.& Larke, A..Factors influencing career choices of Kidd , J.M .(1996). Career development work with individuals. In Woolfe , R.& Dryden , W.(eds.), *Handbook of counseling psychology* , London , Sage Publication. ethnic minorities in agriculture. *NACTA Journal*, 10(3), 235–245.2003.
35. Larsen, P. ; McGill, J. &Palmer, S. Factors Influencing Career Deisions: Perspectives of Nursing in Three Types of Programs. *Journal of Nursing* , Vol. 42, No.4, 252–261. 2003.
36. Fogarty ,C.; Bonebrake ,R .; Fleming ,A .& Haynatzki ,G: Obstetrics and gynecology—to be or not to be? factors influencing one's .*Journal of Obstetrics &gynecology*, Volume 189, Issue 3, Pages 652–654. 2003

37. Song, C. & Jennifer, C. College Attendance and Choice of College Majors Among Asian-American Students. Social Science Quarterly, 85, PP. 1401-1421. 2005

الفساد الإداري

(المفهوم والآثار وآليات المعالجة)

أ. نجاح جمعة ابوراوي

د. محمود سالم أونيس

الملخص:

إنَّ الفساد بوصفه ظاهرة يعد من الظواهر القديمة التي عانت منها مختلف المجتمعات البشرية غير أن الجديد فيها هو حجم الظاهرة التي أخذت في التناقص إلى درجة أصبحت تهدد مصالح الأجيال القادمة ومستقبلها حيث باتت ظاهرة الفساد إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه العديد من الدول، وذلك لما تفرزه من انعكاسات سلبية، وأضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة البحثية والتي تهدف إلى تسليط الضوء على مفهوم الفساد وأسبابه وأدواته وطرق علاجه وتهدف أيضاً للتعرف على الآثار المترتبة على الفساد، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يمثل جهداً متواضعاً ضمن وسائل مكافحة الفساد، والحد من إنتشار هذه الظاهرة على المستوى المحلي، وقد أعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي بإعتبره أفضل المناهج التي تحاول فهم هذه الظاهرة وتحليلها، وقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج تشير إلى كون الفساد يمثل عائق رئيسي في سبيل تحقيق برامج التنمية المستدامة، وذلك لما له من أثر عكسي على الخطط التنموية المرسومة، وعلى هذا الأساس تم اقتراح جملة من التوصيات التي نأمل أن تكون لها صدى للعلاج هذه الظاهرة .

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد آفة مجتمعية فتاكة ذات أوجه متعددة وُجدت في كل العصور حيث ذكر ((canet)) سنة 1900 (إن من نسيج الإنسان الفاسد أنه لم يصنع شيء مستقيم أبداً، ولن يكون هناك شيء صالح مادام الإنسان فاسد وينطوي مسلكه بالخروج عن الاعتدال)، ومن خلال هذه العبارة ندرك جيداً أن ظاهرة الفساد قديمة حديثة إرتبطت بالسلوك الإنساني، وهي لا تقتصر على ثقافة دون أخرى أو شعب دون آخر إلا أنها تتفاوت من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر حسب الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع، ولكنها تطورت عبر الزمن لتصبح ظاهرة عالمية سريعة الإنتشار، والتوزيع حتّى صارت أشبه بالثقافة المجتمعية، وجزءاً من نسيج بعض المجتمعات مما يعني زيادة في تغلغلها في كافة قطاعات الدولة بل وفي المجتمع بأسره، وهذا ماجعلها في الآونة الاخيرة تحتل حيزاً كبيراً من إهتمامات كافة المجتمعات ومن جميع الفئات والمستويات حيث

تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة مع تزايد الوعي وتنامي قوة الاعلام وإرتفاع الأصوات المنددة بالفساد في كافة المجالات، ويتجلى هذا الإهتمام من خلال العديد من البحوث، والدراسات التي أُجريت في هذا الصدد في محاولة جادة وصادقة للكثير من الباحثين في الكشف عن هذه الظاهرة، والحد من إنتشارها إلا أن إتساع نطاق تلك الظاهرة وتجدد مظاهرها يبرز أهمية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بصورة متعمقة أكثر لفهم هذه الظاهرة، ويأتي هذا البحث المتواضع إمتداداً لتلك الدراسات، والذي نأمل أن يخرج بأطر منهجية قادرة على فهم دوافع الفساد، وأشكاله، ومايمكن ان يكون مقترحاً لعلاجه .

مشكلة البحث:

إن وجود الفساد متجذر في بنية المجتمع نتيجة للسلوك الغير قويم للأفراد والمتمثل بعدم نزاهة بعضهم سلوكيا ووظيفياً ومالياً حيث أصبح من أخطر المشاكل لما أفرزه من ظواهر، ومتغيرات جديدة تمس الحياة العامة ومستقبل الشعوب، الأمر الذي قادنا للبحث عن هذا النوع من السلوك وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. مامفهوم الفساد وكيف يؤثر على المجتمع؟
2. ماهي صور وأشكال الفساد؟
3. ماهي الآثار الإجتماعية والإقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة؟
4. ماهي السبل التي يمكن بموجبها مكافحة الفساد؟

أهداف البحث:

1. الوقوف على جوهر الفساد وأنماطه .
2. السعي لتحديد، ووضع سبل وآليات فعالة للحد من ظاهرة الفساد .
3. بيان الأسباب والدوافع الكامنة وراء ظاهرة الفساد، وإمكانية تلافي العوامل المسببة والدافعة لها .
4. التعرف على الآثار السلبية والخطيرة للفساد على مختلف جوانب، وأبعاد الحياة الإجتماعية .

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خطورة الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في الفساد بإعتباره يشكل تهديداً إستراتيجياً لإستقرار ونمو المجتمع المعاصر، وعائقاً أمام خطط وبرامج التنمية، وكذلك بإعتباره يمثل جزء من الجهود المبذولة للحد من إنتشار هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليه .

منهج البحث:

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد الكتابات المتعلقة بالموضوع، وتحليل المفاهيم ذات العلاقة، وتفسيرها للوقوف على دلالتها .

مفهوم الفساد:

أ. الفساد لغة:

الفساد لغة، من فسد، فسد الشيء، (يفسدُ) بضم السين (فسادا) فهو (فاسد)، و(فسد) بضم السين أيضا فهو (فسيد)، و(أفسده ففسد). والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته (الرازي، 1994، ص503)، ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب فسد: الفساد تقيض الصلح، وتفاسدوا القوم تدابروا وقطعوا الأرحام (ابن المنظور، 2003، ص412) وإستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى إستعصى عليه، والفساد أخذُ المال ظلماً والجذب، والفساد خروج الشيء من الإعتدال والإستقامة، قلَّ ذلك الخروج أو كثر (أبادي، ص323) والفساد إستحالة منفعة الشيء النافع إلى مضرة، وهو خروج الشيء عن وظيفته، فالإنسان مثلاً خلق ليسلك في الدنيا السلوك الإيجابي النافع، فإذا تحوّل إلى ممارسة السلبيات الضارة عندها يكون قد فسد وأفسد، لأنه خرج عن وظيفته التي خلق للقيام بها. وقد أعطى سعيد الدخيل تعريفاً أكثر شمولاً للمعنى اللغوي لكلمة فساد، حيث يأتي تارة بمعنى الإبطال، ومرة بمعنى إصابة الشيء بالعطب، وأخرى بمعنى الإضطراب والخلل ومرة بمعنى إلحاق الضرر (الدخيل، 2001، ص16)

وإذا حللنا ما أورده علماء اللغة يمكن أن نخلص إلى أن الأشياء لها وظائف تؤول إليها، ومهام تقوم بها، وأدوار متوقعة منها، وهذا هو صلاحها، فعند وجود خلل أو نقص في أداء الشيء لهذه الوظيفة أو المهمة أو الدور، يمكن أن نقول عنه إنه فسد، وهذا الخلل ناتج من خروج الشيء نفسه عن وضعه المتعارف عليه، فهو خلل أو خروج عن الاعتدال والإستقامة من داخله، أي إن لكل شيء مهمته المناسبة له، ففساد الآلة بخرابها، والجسم بمرضه وضعفه، والثمرة بفقدان طعمها، والدولة بنكوصها عن أداء مهماتها، و إن الفساد ظاهرة إنسانية، تحكمها قوانين الإنسان فرداً ومجتمعاً، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح، وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض، ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض (<http://www.qateefiat.com/qa/rahqarani/1msalha>)

ب. الفساد في القرآن:

مصطلح (الفساد) في القرآن الكريم لا يدل على ما هو متعارف عليه في أذهان عامة الناس، من أنّ كلمة الفساد تعني عدم الالتزام الشرعي، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الأحكام الشرعية، التي تتعلق بالسلوك الشخصي للإنسان، كشرب الخمر والزنى وعدم أداء الفرائض وسوء الأخلاق بل، إن المعنى الذي يطرحه القرآن الكريم لهذا المصطلح أوسع بكثير مما هو متعارف عليه في أذهان عموم الناس إن القرآن الكريم يستعمل مصطلح الفساد تارة عن لسان العصاة والظالمين في وصفهم لحركة الأنبياء،

والصالحين، كما في وصف أتباع فرعون لدعوة موسى، وحركته الإصلاحية بقولهم: ﴿وقال الملائكة من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض﴾ (الاعراف،126)، وتارة يستعملها معبراً عن رأي الإسلام في وصف الطغاة أو الخارجين عن الشريعة والطريق السوي الذي يحقق سعادتهم، أو في التحذير من عمل يؤدي إلى الفساد، وهو الخروج عن الاستقامة، كقوله تعالى: ﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها﴾ (البقرة،203) وقوله تعالى: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ (المائدة،35)، ونرى في هذه الآية الكريمة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد وعلى نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة .

وبذلك يمكن القول: إن مصطلح الفساد في القرآن الكريم ورد، وإستخدم في أكثر من خمسين موضعاً بدلالات متعددة وسياقات مختلفة بمعنى خروج الشيء من وظيفته وإستقامته وفق رؤية الإسلام .

ج. الفساد اصطلاحاً:

لايزال هناك عدم إتفاق بين الكتاب، والباحثين، على تعريف موحد لمفهوم الفساد رغم إتفاق الجميع على أن الفساد ظاهرة واسعة الإنتشار ولا تقتصر على مجتمع دون آخر أو ثقافة دون غيرها، ويمكن رد إشكالية عدم الإتفاق على مفهوم موحد لظاهرة الفساد إلى مجموعة من العوامل أبرزها (الخصبة،2009،ص140):

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف إنتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية .
- تباين المعايير المجتمعية والحضارية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات، وما هو مبرر أو مقبول .
- اختلاف مفهوم ومضمون هذه الظاهرة بين ما يراه الباحثون المتخصصون وبين ما يراه عامة الناس، حيث مازال يكتشف معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض في بعض الأفعال التي يعدها عامة الناس فساداً.
- تعدد المظاهر والأشكال التي يظهر فيها الفساد وظهور صور جديدة بإستمرار لأن هذه الظاهرة صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم الحياة البشرية .
- تعدد مجالات النشاط الإنساني التي يمكن أن يظهر ويستشري فيها الفساد .

- تتم ممارسات الفساد عادة في إطار من السرية والخوف، وتتغير باستمرار إستجابة للعوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية .
- وسنتطرق بشكل مختصر لمجموعة من التعريفات نذكر منها مايلي:
- تعريف منظمة الشفافية الدولية:- حيث عرفت الفساد بأنه إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية (مرزوق، 2009، ص81) .
 - تعريف إتفاقية الامم المتحدة:- ترى إن الفساد هو إلتماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر؛ لكي يقوم الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى ادائه واجباته الرسمية (بودهان، 2011، ص13) .
 - تعريف إتفاقية الإتحاد الإفريقي:- وجاء ذلك في منع الفساد من خلال المادة الأولى منها والتي نصّت على أنه: يعني فساد الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرّمها هذه الإتفاقية، وبالتالي ينحصر مفهوم الفساد في مختلف الجرائم التي تتضمنها الإتفاقية (الشوارة، 2005، ص131).
 - تعريف روبرت كليتجارد:- يرى كليتجارد إن الفساد هو محاولة الشخص المسؤول وضع مصالحه الخاصة بصورة غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل العليا، وهو يتضمن سوء استخدام أدوات تفعيل السياسات العامة (السنوسي، الدويبي، 2006، ص15)
 - تعريف السيد على شتا:- يعرف الفساد على أنه إستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبية أو مكانة إجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي (شتا، 1999، ص43) .
- ومن جهتنا يمكن أن نعرّف الفساد بأنه الإتحاف بالسلطة الممنوحة سواء في القطاع العام أو الخاص وإستعمالها قصد تحقيق مكاسب غير مشروعة سواء لخاصة نفسه أو لمن هو قريب أو متعاطف معه أو لفائدة الغير .

أسباب الفساد:

أولاً.. الأسباب الاقتصادية:

يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة باعثاً أساسياً للكثير من مظاهر الفساد، حيث أنه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف وممارسة الأساليب الاحتمالية لإشباع حاجاته الخاصة، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع لإرتكاب جريمة الفساد ما يلي:

- إنخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له عاجزاً عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية (السكرانة، 2009، ص284).

- سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل، بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين يعيشون عند خط الفقر أو تحته، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء فمثل هذا الوضع يساعد على تغذية الميل نحو الفساد .

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والتحولات الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر مثل التوجه من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الشيء الذي يوفر بيئة مناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المرحلة(السن، 2008، ص15).

- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث أو لإسباب سياسية خارجية أو داخلية تؤدي إلى شح في عرض السلع والخدمات وتزايد الطلب عليها، وهذا ما يتسبب في تزايد نشاط السوق السوداء وما يرافقها من تهريب وإتجار بالمنتجات والتبادل غير الشرعي للعملة الأجنبية وتزويرها ونقشي الغش والتحايل والرشوة .

- إرتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي، بإعتبار أنه كلما أرتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما أزداد الميل نحو الفساد، وذلك لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية وضعف عملية الرقابة والمساءلة .

- تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة، وهذا يستلزم تحويلها صلاحيات واسعة ومدتها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبية أو سياسية أو جماهيرية يعد مناخاً ملائماً للفساد وجوا صالحاً للمفسدين .

ثانياً.. الأسباب السياسية:

تعد الأسباب السياسية لإنتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تؤكد التجارب والتقارير والدراسات في هذا المجال أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة معها، حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنها من استغلالها لمصالحهم الخاصة، ويمكن رصد مجموعة من الأسباب السياسية التي تؤدي للفساد في النقاط التالية :

- إساءة استخدام المال العام في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي، إذ يتم التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الإنتخابية من أجل الحصول على الأصوات والفوز في الإنتخابات .
- تميز نظام الحكم بالإستبداد والديكتاتورية وغياب آليات الحكم الراشد والديمقراطية، يؤدي إلى تفشي وإستئصال ظاهرة الفساد، حيث أن هناك إجماع على أن نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة، الشفافية والمحاسبة هو أكثر الأنظمة خصوبة لإنتشار الفساد بين أفراد المجتمع .
- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة .
- ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين .
- كثرة تعاقب الحكومات وسرعة دوران القيادات كثيرا ما تحفز السياسيين كالوزراء والمدراء العاملين على إنتهاز فرص توليهم لمناصب حساسة بمحاولة الإنتفاع قدر المستطاع، وهذا النوع من الفساد يصعب كشفه وتوقيفه ومحاسبة المتسببين فيه .
- ضعف دور المجالس التشريعية وعدم وجود معارضة حقيقية وجادة، وهو ما يقلل من فاعلية مساءلة المسؤولين ومحاسبة الفاسدين في النظام السياسي (بالل، 2007، ص145) .

ثالثاً.. الأسباب الإجتماعية والثقافية:

تتمثل الأسباب الإجتماعية والثقافية للفساد في تداخل العلاقات الإجتماعية مع العلاقات المادية أو الإقتصادية، والتطلعات الطبقية، وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية، والتميز العنصري، وصراع الثقافات، وطبيعة النظم الاجتماعية، ونسق القيم السائدة، حيث تلعب العادات والتقاليد الإجتماعية دوراً كبيراً في نمو أو محاربة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ضعف الوعي الإجتماعي بالمخاطر المترتبة عن الفساد بمختلف أشكاله، وعموماً يمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي :

- توظيف الانتماءات الإقليمية والقبلية، والاسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق، ويتضح ذلك في عمليات التعيين وشغل الوظائف ومنح الوكالات والرخص وغير ذلك .
- انتشار الوساطة، وتمرس أصحاب النفوذ في إستغلال علاقاتهم الشخصية، وغير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القانون أو تمس المصلحة العامة ظناً منهم أن ذلك يساهم في خدمة الآخرين مستبعبدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما أنهم لم يستفيدوا مادياً أو مباشرة من هذا السلوك .
- الأثر السلبي لبعض العادات والتقاليد الإجتماعية السائدة في سلوك بعض المسؤولين والعاملين في القطاع العام مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت، وعدم الإلتزام بالمواعيد، وعدم الإهتمام بالملكية العامة، والمبالغة في تزيين المكاتب الحكومية وتأتيثها وإساءة استخدام سيارات الدولة وأجهزتها أو إستخدامها للأغراض الشخصية، فهذه الممارسات أصبحت عرفاً اجتماعياً سائداً ومقبولاً بالرغم من الأضرار التي تسببها للمصلحة العامة(الكبيسي، 2005، ص22) .
- غياب الوعي، وقلة المعرفة لدى العديد من الأفراد بحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة، فعندما يكون الإنسان جاهلاً فإنه يكون أكثر عرضة للإستغلال (أبوسويلم، 2010 ص 20).

رابعاً.. الأسباب الإدارية والقانونية:

- عند الحديث عن أسباب الفساد لا يمكن أن نقلل من أثر المتغيرات الإدارية والقانونية، والتي تمثل بيئة خصبة توضع فيها بذور الفساد وتترعرع، وسنوجز فيما يلي لأهم هذه الأسباب :
- أ. الأسباب الإدارية: وتتلخص في الآتي:
- غياب آليات المساءلة، المتابعة والرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هيكل مستقلة .
 - قصور الجهاز الإداري عن خدمة المواطن في آجال معقولة، إضافة إلى تشعب الإجراءات وغياب الشفافية ما يؤدي إلى استفحال ظاهرة الفساد .
 - عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .
 - قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وإزدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤولية.
 - إختلال أنظمة الأجور والحوافز، وعدم مواكبتها للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الضرورية بوسائل وطرق مشروعة .

- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يعجز معه العاملين عن إنجاز الأعمال الخاصة بهم .
- تضارب التعليمات أو عدم وضوح توزيع المهام والمسؤوليات بسبب غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة(منصور،2013ص198)
- ب. الأسباب القانونية: نوجز أهمها فيما يلي :
 - نقص التشريعات ووجود ثغرات في العديد منها، بالإضافة إلى التهاون في مساءلة ومحاسبة المفسدين ساهم في إنتشار حالات الفساد .
 - ضعف الجهاز القضائي وغياب الإطار القانوني المناسب يؤدي إلى سوء صياغة بعض القوانين واللوائح وتضاربها في بعض الأحيان .
 - إعتداع الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد .
 - قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم، ويقدمون لهم مبالغ مالية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة(السن، مرجع سابق،ص144).

أنماط الفساد:

هناك أنماط مختلفة للفساد تتنوع بتنوع القطاعات والمؤسسات التي تشيع وتنتشر فيها، وتختلف باختلاف المتورطين بإرتكابها، إضافة إلى دور القيم الأخلاقية والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات وتباينها فيما يعد فاسداً من غيره، كما تتباين أنماط الفساد في درجة خطورتها وعمق آثارها السلبية، ما أدى إلى سن التشريعات القانونية لمواجهتها بشتى أنواع العقوبات التي تتفاوت في مقدارها وجسامتها، وبالرغم من تعدد وتنوع أنماط الفساد فإن هناك تداخلاً واضحاً في معظمها وهو ما يظهر جلياً في إختلاف وتفاوت التصنيفات والأنواع التي إعتمدتها الدراسات المتعلقة بالفساد، فعلى سبيل المثال صنف الفساد إلى الأنواع التالية:

- **الفساد المادي والأدبي:** الفساد المادي هو الذي لا شأن له بالجوانب الأخلاقية والدينية وهو أكثر أنواع الفساد أهمية في الدول الغربية، أما الفساد الأخلاقي أو الأدبي فيعتبر من تصنيفات الدول الإسلامية، ويتمثل الفساد المادي والأدبي في الرشوة، والإختلاس، والتزوير، وخيانة الأمانة، والإستهانة بالملكية العامة، وتهريب المخدرات، وغيرها من الأعمال المخالفة للآداب والأخلاق .

- **الفساد السياسي:** يتمثل في عدم الاستقرار السياسي ونقص الحريات العامة وعدم إشراك المواطنين في إتخاذ القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تمركز سلطة إتخاذ القرارات في أيدي معينة، مما يسبب إستغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية
 - **الفساد الوظيفي أو الإداري:** وهو عبارة عن إنحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه منظماتهم كأن يتخلى العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئياً أو كلياً مع عدم بذل أي مجهود متوقع منهم، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى فعالية المنظمة، ومن أمثلة هذا النوع من الفساد مخالفة القوانين، والمحسوبية والإهمال، وعدم إحترام مواعيد الدوام، وتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة .
 - **الفساد الإجتماعي:** وهذا المعيار كما في باقي المعايير يختلف ويتباين من مجتمع إلى آخر، فما يعتبر في هذا المجتمع فساداً قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، ومن أمثلة الفساد الاجتماعي إنعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل، وتقشي اللامبالاة وانعدام الأخلاق والوظيفية وعدم إحترام أسرار العمل، وغيرها(محمود،1994، ص44) .
- ويتضح من التصنيف السابق لأنواع الفساد أن هناك تداخلاً وتشابكاً كبيراً بين هذه الأنواع، فيرى الباحثان على سبيل المثال أن الرشوة أعتبرت من الفساد المادي والأدبي في حين أنه لا يمكن فصلها عن الفساد الإداري؛ كونها تتم ضمن إطار الوظيفة، بالإضافة إلى أن المحسوبية أعتبرت من أنواع الفساد الوظيفي والإداري غير أنها أصلاً ناتجة عن فساد اجتماعي، لذا فإن الباحثان لا يميل إلى الإنشغال كثيراً في هذا المجال؛ لأن للفساد وجهاً واحداً يتمثل في الإنحراف عن الشرائع والقوانين أو الأنظمة أو القيم التي يتبناها المجتمع، بغض النظر عن مصدر أو مجال هذا الإنحراف سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو إدارياً أو غير ذلك .
- وكذلك صنف الفساد حسب المستوى إلى:
- **الفساد الفوقي (الكبير)،** أي فساد النخبة في هيكل السلطة العليا، التي تمتلك علاقات وشبكة مصالح واسعة مع ممثلي الشركات والمؤسسات التجارية والإستثمارية الكبرى، محلية كانت أم خارجية وتسيطر على مراكز القرار السياسي والإقتصادي .
 - **الفساد التحتي (الصغير)** أو الفساد في المستويات الأدنى، الذي يتغلغل في المفاصل الإدارية لأجهزة الدولة، كالإدارات الضريبية والجمركية والمؤسسات الحكومية الأخرى(محسن،2010 ص52) .

آثار الفساد:

يترتب على الفساد آثار سيئة تؤثر بشكل مدمر على المجتمع، وتطال بالتخريب كل مقومات الحياة في الدولة، ولا تقتصر هذه الآثار السلبية للفساد على جانب واحد من جوانب الحياة في المجتمعات، بل تمتد إلى جوانب متعددة إقتصادية و إجتماعية وسياسية وإدارية، وبالرغم من إن هناك شبه اتفاق بين الباحثين مفاده إن ابرز هذه الآثار السلبية هي الآثار الإقتصادية فإنه لايمكن التسليم بهذا الفرض، وذلك لكون جوانب الحياة في أي مجتمع ماهي إلا جوانب مترابطة بعضها مع بعض(المصراطي، 2011، ص،79) ، ويمكن تصنيف الآثار العامة للفساد على النحو التالي:

أولاً.. آثار الفساد على الجانب الإقتصادي:

يؤدي الفساد إلى خسارة الحكومات لمبالغ كبيرة من الإيرادات الحكومية المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج والدخل والواردات في تقييدهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها عندما يصل الدعم إلى فئات غير مستحقة بسبب الفساد، كما إن الفساد يعمل على خفض معدلات الإستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي وبما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الإقتصادي، كما يسهم الفساد في إرتفاع مستوى الفقر، وسوء توزيع الدخل وبما يؤدي الي توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع مستويات المعيشة، وكذلك زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم، والصحة والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلباً على تلك الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات (المهايني،2009، ص2)، ويشير جافيريا رالي ان الفساد يؤثر بشكل مباشر على مستوى الإستثمارات الخارجية، فإذا انتشرا الفساد فإن المستثمرين الأجانب سيتجنبون التعاون مع الدولة المضيفة كلياً، وكما إن المبلغ الذي يدفعه رجل الأعمال كرشوة للموظف لغرض الحصول على تسهيل معين لن يتحمل عبئه رجل الأعمال، وإنما يتم نقل هذا العبء على طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الإقتصاد القومي ككل أو كليهما معاً، حيث يقوم رجل الأعمال برفع سعر السلعة او التكلفة لغرض تعويض ما دفعه من رشوة يتحمل المستهلك أو ميزانية الدولة هذه الزيادة التي تضغط على ميزانية ذوي الدخل المحدودة ، وتشير دراسات حديثة للبنك الدولي إلى إن الفساد يرفع تكلفة الخدمات الي (10%) ولا تقتصر هذه التكلفة السعرية المباشرة ، بل تتجاوز ذلك إلى التكلفة المرتبطة بالوقت والإبطاء الناجمة عن عملية التفاوض على العمولات والرشاوى أو المرتبطة بغياب الرقيب وتساوله. (مصلح،2007، ص76)، وكما أن الفساد يعمل على خفض معايير الجودة والمواصفات والتنافسية في إنشاء المشاريع المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يؤدي الفساد إلى تشويه القرارات الإقتصادية وعدم الموضوعية في الأنفاق العام، ويعمل الفساد أيضاً على تقليص احتمالات الحصول على

القروض والمعونات الدولية الخارجية اللازمة لعمليات التنمية، ويفاقم أزمة الديون الحكومية بسبب تزايد القروض الموجهة للإستثمارات في مشاريع غير إنتاجية أو ثانوية هامشية لكنها تدر عمولات كبيرة تستحوذ عليها النخب الفاسدة، وغالبا ما تكون الأموال الفاسدة مصدر التمويل وتوظيف عمليات الجريمة المنظمة كجرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات وصفقات السلاح وغسيل الأموال (محسن، مرجع سابق، ص60)، ومن بين الآثار الإقتصادية السلبية تهرب وعدم إلتزام شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بدفع الضرائب، وعدم الاهتمام بالمحافظة على المرافق العامة، وهي الشريحة التي تشعر بالظلم والتذمر في ظل إختلال موازين العدالة الاجتماعية لصالح المنتفعين من الفساد، وكذلك يؤدي إنتشار الفساد إلى التقليل من قدرة الدولة الإقتصادية و التنافسية على المستوى العالمي .

ثانياً: آثار الفساد على الجانب السياسي:

يؤثر الفساد في معظم الأحيان في استقرار النظام السياسي ويبعده على التواصل الشعبي، ويجعله مدعاة لعدم الثقة ويفرغ الديمقراطية من معانيها الأساسية، بادئا بمحاولة شراء الولاء والدعم السياسي إلا انه وفي نقطة معينة سيؤدي إلي تقادم الوضع والمقاومة العامة والعزلة الشعبية كمؤشرات أو مقدمات لتدخل نظام الحكم (الصرايرة، 2012، ص57) ،وقد يدفع في وقت ما إلي اللجوء إلي العنف وإدخال البلاد في فوضى سياسية قد تصل إلي حد الصراعات الدموية وظهور الجماعات المتطرفة، وعندما يتغلغل الفساد في مفاصل الدولة والسلطة الحاكمة، فإنه سيؤدي الي سلب هذه السلطة إستقلاليتها في صنع القرار السياسي وتوجيهه بحيث تصب القرارات السياسية القادمة في مصلحة المفسدين بغض النظر عن المصلحة الوطنية العليا وهو ما ينعكس على إرتباط وولاء الشعب للسلطة، بل ويمتد أثرة السلبى إلي مكانة الدولة بين دول العالم وبما يؤدي إلي عزلتها وانكماشها وحرمانها من التأييد في المحافل الدولية، وإن الفساد وشراء الذمم قد يصل بأشخاص منتفعين وغير أكفاء وذو ولاءات شخصية ضيقة الي مناصب سياسية عليا وهو ما ينعكس بدورة سلباً على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات ومنها الحقوق السياسية، كما يؤدي الفساد الي إضعاف المؤسسات العامة مثل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والإتحادات المهنية والنقابية والجمعيات الخيرية وبما يحول دون إقامة دولة مدنية حديثة وحياء ديمقراطية حقيقية (حلمي، 2008، ص36)، إن الفساد يقوض ويضعف الضوابط والمعايير المؤسسة للحكومات ويهز من مصداقية الدولة وهبتها، ويعطي إنطباعا لدي المواطنين بأن الحكومة مطروحة للبيع لأعلى المزايدين (معابرة، 2011، ص120) وتتجلى خطورة الفساد من زاوية الآثار السياسية في إنه ليس فقط نتائج حكومية ضعيفة لكنة بذات الوقت أيضا يؤدي إلي إضعاف الحكومة، فالعلاقة هنا تبادلية، بل وهذا الضعف في الحكومة هو في اتجاهين داخلي وخارجي .

ثالثاً.. آثار الفساد على الجانب الإجتماعي:

يفرض الفساد سلسلة من السلوكيات والمواقف والمعتقدات الإجتماعية، ونزاعاً بين الطبقات التي يرفع الفساد من مستواها المادي والإجتماعي والطبقات التي يهملها، ويخلق الفساد ثقافة الشك وعدم الثقة بين أفراد المجتمع، وهو يحض على الأناثية ويكافي عليها ويشوه العمل الجماعي، ويزيد من حالات العجز والعوز الإجتماعي في جميع المجالات التعليمية والصحية وغيرها من المجالات، وهو ما قد يدفع الفرد في سبيل الهروب من تلك المشاكل الناجمة عن الفساد إلي الإنضمام لعضوية المفسدين أو إقتراف السلوك الإجرامي، وفي الحالات القصوى وبسبب الأثر الذي ينخر به الفساد جسم المجتمع، فإن التماسك الاجتماعي يصبح معرضاً للإنتهيار في أية لحظة (الكتبي، 2013 م، ص28)، و يؤدي الفساد إلي انهيار القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافئ الفرص وغيرها، ويسهم في إنتشار اللامبالاة، وعدم المسؤولية وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع، وقد يسمح الفساد بدخول وسيادة بعض القيم الدخيلة الغربية على المجتمع وبخاصة تلك التي تساعد على نموه وإنتشاره وإعتبارها ثقافة مجتمعية مقبولة وسلوكاً غير مشين ولا مستنكر .

رابعاً.. آثار الفساد على الجانب الإداري والقانوني:

يؤدي الفساد إلي آثار إدارية سلبية عدة، منها التضخم الوظيفي والتزهل الإداري وهو سبب وأثر للفساد على حد سواء، وتزوي الأداء الحكومي، وإنخفاض معايير الجودة في هذا الأداء وضعف كفاءة الموظفين، بل وهجرة الكفاءات إلي الخارج، وتفرط الموظفين في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، والمهنية، وأخلاقيات وقيم العمل التي تتطلبها الوظيفة العامة وهو ما يعكس سلباً على الجهاز الإداري ككل، ويرى بعض الباحثين ان الجهاز الإداري هو أول المتأثرين من الفساد على إعتبار انه مسرح الجريمة، حيث تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة ليست في مصلحة الهدف العام للجهاز، مما يضعف كفاءة وفعاليتيه، ويتنفذ الفساد في تجاهل معيار الكفاءة والجدارة في التعيين والترقية وبما يؤدي الي ظهور الشللية والصراع التنظيمي داخل المنظمة وبما يعود سلباً على الإدارة ويحرفها على أهدافها(العكايلة، 1992، ص82)، ويعد هيجان بعض آثار الفساد على الجانب الإداري من خلال النقاط التالية:

- 1- تحويل التخطيط إلي عملية صورية لا يستفاد منها حتى أصبحت الأجهزة الحكومية بموظفيها وميزانياتها عبئاً على الدولة .
- 2- الحد من فعالية نتائج جهود التنظيم الإداري لوجود أشخاص وموظفين فاسدين يعملون على مقاومة هذه الجهود لتخفيف مصالحهم الشخصية .

3- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة والإلتحاف بأهداف الوظيفة والجهاز عن مقاصدها العامة .

4- إعاقة الجهود الرقابية، وإجراءات المحاسبة والمساءلة في الأجهزة الحكومية (هيجان، 2003، ص555) .

إما بالنسبة للجانب القانوني فهناك صلة وثيقة بين الفساد وبين انتهاك مبدأ سيادة القانون، حيث يؤدي الفساد بمظاهره المختلفة من رشوه وإستغلال للنفوذ واختلاس وغيرها الي تدمير هيبة التشريعات القانونية في الدولة، وخلق حالة من عدم إحترام هذه القوانين والنظم، بل والرغبة في التحايل عليها، والأكثر من ذلك انتخاب وتعيين وجلب فاسدين في مناصب تشريعية وقضائية مختلفة، ومحاولة وضع وتمير قوانين وتشريعات تصب في مصلحة الفاسدين(عبد الحميد، 2010، ص35) .

آليات مكافحة الفساد:

يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد في جميع البلدان بآليات موحدة، وثابتة نظراً لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع الظروف بأشكال وأساليب متباينة، كما يجب أن تأخذ آليات مكافحة الفساد بعين الاعتبار مختلف المجالات الحيوية للمجتمع من جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية، ويمكن أن تندرج هذه الآليات كالتالي:

• الآليات التوعوية والتنقيفية :

أن أول خطوة لمواجهة الفساد والتصدي له هو البدء بالنفس من خلال المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي ومراجعة النفس، وتوعية الأبناء والمحيطين، والحذر من الغزو الفكري الذي تتعرض له المجتمعات خصوصاً النامية منها، إن لب ما تهدف إليه التوعية هو خلق مثل هذا الضمير الحي والنفس اللوامة التي تزرع صاحبها عن ارتكاب الآثام والأخطاء والجرائم ومن بينها الفساد وتُعد توعية المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد أمراً مهماً لإستئصال هذه الآفة والقضاء عليها(البياتي، 2009، ص65) وإن أبرز ما يجسد هذه الآليات التوعوية والتنقيفية ما يلي:

✓ التنشئة الإجتماعية:

تُسهم التنشئة الإجتماعية في تشكيل شخصية أفراد المجتمع الذين يكتسبون من خلالها العادات والتقاليد والثقافات السائدة في المجتمع، فهي عملية تعلم وتعليم وتربية، تمتد منذ مرحلة الطفولة وتستمر حتى باقي المراحل العمرية المتقدمة للشخص، مما يجعل هذه التنشئة وسيلة هامة وبوتقة تتكون من خلالها شخصيات الأفراد وأخلاقياتهم وسلوكهم، وبناءً عليه فإن للتنشئة الإجتماعية أهمية خاصة، ودوراً كبيراً في عملية مكافحة الفساد، وتجنيد أفراد المجتمع أضراره المختلفة، وتُعد الأسرة النواة الأولى للتنشئة

الإجتماعية للفرد، ودور الأسرة في هذه العملية دور هام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع أساسيات أخلاقية لمكافحة الفساد، وتعزيز المبادئ التي ينشأ أفراد الأسرة عليها في نبد الفساد وممارساته، ويأتي تالياً من حيث الأهمية لدور الأسرة دور المؤسسات التعليمية التي تعزز دور الأسرة في خلق بيئة وقيم إجتماعية مناهضة للفساد (حلواني، 2002، ص443) ومما لا شك فيه أن زرع وترسيخ المفاهيم والقيم التي تنبذ الفساد لن يتأتى إلى إذا تم إدراجها في البرامج التربوية للنظام التعليمي حتى تتم تربية الطفل عليها منذ الصغر لتصبح مع مرور الزمن جزءاً من سلوكه الشخصي، كما أن القيام بهذا الدور يتطلب دعم ونشر مبادئ تقوم على ثقافة تنبذ الهدر، وتقدر الأمانة والمسؤولية والإستخدام الرشيد للثروة الإقتصادية، وهذه المهمة لن تتجح إلا إذا كان هناك نظام تعليمي يربي الطفل على هذه القيم منذ بداية تشكل شخصيته وإفتتاحه على العالم، وبما أن مكافحة الفساد تُعد مهمة إنسانية وأخلاقية ودينية يجب على الجميع المشاركة فيها، فإن الضرورة تقتضي تفعيل رسالة المسجد في القيام بدوره التوعوي في مكافحة الفساد والرقابة منه، من خلال الخطب والدروس والمحاضرات الدينية للتوعية بأضرار الفساد ومخاطره، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في نفوس وضمائر أفراد المجتمع .

✓ وسائل الإعلام:

يقوم الإعلام بدور أساسي في مكافحة الفساد والتصدي لممارسته وكشف مرتكبيه، ولذلك ينبغي على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإستفادة من التطور الكبير في وسائل الإعلام، نظراً لتأثيرها الكبير على الرأي العام وقدرتها على إيصال الوسائل التي تسعى هذه الأجهزة لإيصالها إلى أكبر عدد من المواطنين بسرعة وسهولة (عبيدو، 2010، ص79) وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أن تركز برامج التوعية التي تعدها الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد على رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية الإصلاح ومكافحة الفساد، والكشف المستمر عن المتورطين في ممارسته ونشر الأحكام الصادرة في قضاياها وتسليط الضوء على النظم والقوانين ذات الصلة بمكافحته، وما يعانیه الجهاز الحكومي من مشكلات ومعوقات تؤثر في أدائه وتُسهم في إستثناء الفساد فيه

• الآليات الرقابية والتنظيمية:

تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً ومركزياً في مكافحة الفساد بإعتبارها أجهزة دستورية أولاً، ثم متخصصة ثانياً فمهمتها الأساسية المحافظة على المال العام وضمان حسن استخدامه والارتقاء بالأداء الحكومي، ولا شك في أن نجاح أي عملية تنموية في الدولة يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الفساد وتحقيق الإصلاح المالي والإداري وحسن استخدام الموارد المتاحة، وتطوير السياسات الإدارية، ورفع كفاءة الأفراد وهي أهداف تسعى الأجهزة الرقابية لتحقيقها، وبذلك تعتبر هذه الأجهزة دعامة أساسية في بناء أو تصور لآليات مكافحة الفساد، والرقابة في أساسها وظيفة إدارية وعملية مستمرة

متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وتمتد الرقابة إلى جميع زوايا الأعمال والوظائف الإدارية سواء أكانت مالية أم غير ذلك (حلمي، 2008، ص47) .

النتائج والتوصيات:

أولاً.. النتائج:

هناك العديد من المفاهيم التي تناولت ظاهرة الفساد؛ حيث اختلفت الآراء فيما بين العلوم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية، ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة توصلنا الى تعريف الفساد بأنه سلوك منحرف أو فعل غير مشروع يرتكبه الفرد أثناء وظيفته أم خارجه أو اخلاله بالالتزامات، والقواعد القانونية الواجب إتباعها، سواء يترتب عليه إلحاق ضرر بالغير أم لم يترتب عليه ضرر بغية تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، وبذلك يكون الفساد كسلوك منحرف تقف وراءه الكثير من الأسباب منها مايرتبط بالعوامل الشخصية ومنها ما يرتبط بالعوامل المؤسسية والتنظيمية وأسباباً أخرى تتعلق بعوامل البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية، وكذلك يعد الفساد سبباً رئيسياً في تدهور الأخلاق العامة، وإنهيار المجتمع إذ أنه يعرقل النشاط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، ويُفشل خطط التنمية المستدامة، ويكون سبباً لهدر الموارد الطبيعية، والبشرية للدولة .

ثانياً: التوصيات.

1. ضرورة توفر الإرادة السياسية الحقيقية والجادة .
2. ضرورة إنشاء هيئات مستقلة تُعنى بمحاربة الفساد، وإعطائها الإستقلالية التامة وتوفير كل الإمكانيات لها .
3. العمل على إسناد الوظائف للكفاءات العالية بعيدا عن كل محاباة ومنطلق الولاء، والحسابات الضيقة التي لا تخدم المصلحة العامة .
4. وضع المناهج التربوية، والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة عن طريق إستراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والإنتماء بين الفرد، والدولة حيث أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد، وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة النزاهة .
5. الإستعانة بالوكالات، والهيئات الدولية ذات الخبرة في مكافحة الفساد ومكافحة كافة أشكاله ونقل الخبرة من الدول الأخرى التي نجحت في مكافحة الفساد .
6. إعتداد إسترا تيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة للقضاء على الفساد .
7. تدعيم مواثيق وأخلاقيات المهنة والوظيفة العامة .

8. عقد الندوات الجماهيرية وشرح أبعاد ومخاطر الفساد وتشجيع الجمهور ليكون الرقيب الأول على حالات الفساد بأشكاله كافة .
 9. تفعيل دور مراكز الدراسات، والبحوث، وتوسيع نطاق عملها في مجال البحث والدراسة، ودعم البحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد، وتشجيع الدراسات الميدانية حول مكافحة الفساد .
 10. العمل بنظام الحكومة الإلكترونية حتى يسهل ذلك للجهات الرقابية كشف الخلل بشكل أسرع.
- المراجع والمصادر:**

1. القرآن الكريم.
2. الرازي، زين العابدين بن محمد ابن أبي بكر، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2003 .
3. أبن المنصور، جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
4. الخصبة، محمد، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 .
5. الدخيل، سعيد، نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2001 .
6. السنوسي، رمضان، الدويبي، عبد السلام، الفساد بين الشفافية، والمساءلة، دار الكتب الوطنية، 2006.
7. السكارنة، بلال خلف، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
8. شتا، السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة الأشعاع، الاسكندرية، 1999 .
9. ابوسوليم، أحمد محمود نهار، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، 2010 .
10. الكبيسي، عامر، الفساد والعلومة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005 .
11. منصور، صبحي، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، دار الكتاب المصرية، 2013 .
12. صالح، محسن يحي، خارطة الفساد وأطرافه النافذة، اليمن، 2010 .
13. خير الله، دواد، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
14. مرزوق، بن عنتر، مصطفى، عبدو، معضلة الفساد دراسة الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009 .
15. الشاورة، فيصل محمود، قواعد الحوكمة ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد 3، 2005 .
16. عبيدو، حسان محمود، آليات المواجهة الشرطية، لجرائم العنف الاسري، الرياض، 2010 .
17. حلمي، مجدي، الفساد أنواعه وأسبابه وآليات مكافحته، دار النشر للجامعات، صنعاء، 2008 .

18. السن، عادل عبد العزيز، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 .
 19. البياني، فارس رشيد، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الانتاجية والخدمية، دار إبله للنشر، الاردن، 2009 .
 20. حلواني، إبتسام عبد الرحمن، كيف نحسن موظفينا ضد الفساد الإداري، ورقة عمل قدمت لمؤتمر القيادة الإبداعية في ظل النزاهة والشفافية، بيروت، 2002 .
 21. بلال، عبد الرحيم أحمد، أدب المجتمع المدني ودوره في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007 .
 22. المصري، عبدالله أحمد، الفساد الإداري نحو نظرية إجتماعية في علم الإنحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2011 .
 23. الكتبي، عبد السلام علي، الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته جنائياً، الباحث الإماراتي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2013 .
 24. مصلح، عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله، فلسطين، 2003.
 25. هيجان، عبد الرحمن بن أحمد، إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 23، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005 .
 26. كلتجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حسين حجاج، عمان، 1994 .
 27. المهاني، محمد حامد، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، القاهرة، المنظمة العربية، 2008.
 28. معايرة، محمود محمد، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
29. <http://www.qateefiat.com/qa/rahqarani/1msalha>

أثر التغيرات السياسية على تحقيق التنمية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول ثورات الربيع العربي (تونس – مصر – ليبيا) بعد عام 2010

د. عمر مولود محمد دنس

كلية الاقتصاد العجيلات جامعة الزاوية

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الربيع العربي على اقتصاديات الدول المذكورة وإظهار حاجة هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية ، وأوضحت حجم الاستثمارات الأجنبية الهاربة من عدم الاستقرار الذي واكب الثورات العربية وخلصت الدراسة إلى اعتماد دول الربيع العربي على المستثمر الأجنبي كعمول أساسي لاستثمارات هذه الدول ناهيك عما يتبع ذلك من خفض نسبة البطالة بخلق فرص كثيرة للعمل وتوريد تكنولوجيا الاستثمارات لهذه البلدان .

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي تبعه عدم الاستقرار الاقتصادي أدى ذلك إلى هروب المستثمر الأجنبي فانخفض حجم الاستثمار في هذه البلدان بدرجات متفاوتة على قدر حجم عدم الاستقرار بكل منها وعليه قل دخلها وارتفعت نسبة البطالة فيها وارتفعت الأسعار لجميع ملازم الحياة وقلت الواردات لقلّة الصادرات .

ولذلك أوصت الدراسة بعدة خطوات يمكن اتخاذها لضمان عودة شهية الأجنبي للرجوع إلى الاستثمار في هذه البلدان حتى تنتفخ الصدء وتعود الحياة إليها بانتعاش الحياة الاقتصادية .

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية وهو الركن الاساسى لتنمية الدول النامية ، إذا ما تلائم هذا الاستثمار ومصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها في جميع المجالات أن أهم ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي هو : مدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة المضيفة خاصة من خلال علاقاتها مع الدول ، كذلك الاستقرار الداخلي لأن ذلك يفتح شهية المستثمر الأجنبي للاستثمار بمثل هذه الدول التي تعمل توفير ذلك .

كما تعود أهمية البحث إلى الأهمية التي تخطى بها قضايا التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول النامية بشكل عام وفي دول الربيع العربي بشكل خاص ، لأن التغيرات التي تشهدها هذه المجتمعات مستمرة وديناميكية و تؤثر بشكل من الأشكال على حالة الاستقرار السياسي التي يتبعها عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي وغيرها ، وهذه المشاكل كلها يجب دراستها باستفاضة وبفهم

عميق ومن قبل متخصصين بالتعاون مع الهيئات الدولية والمنظمات المتخصصة لوضع حلول علمية اقتصادية .

مشكلة البحث :-

تشكل الاستثمارات الأجنبية محوراً مهماً من محاور دعم الاقتصاديات العربية التي اتسمت بعدم الاستقرار في فترة ثورات الربيع العربي الأخيرة ، مما أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية باحثة عن مناخ استثماري آخر ، في الوقت الذي تعتبر الاقتصاديات العربية في أمس الحاجة لتلك الاستثمارات ؛ مما ساهم في تدني مستويات النمو الاقتصادية بشكل حاد في تلك الفترة مصحوباً بارتفاع نسب البطالة في دول كانت البطالة السبب الرئيس في قيام ثوراتها الربيعية. وعلى الرغم من محاولات بعض الدول العربية لاستقطاب رأس المال الأجنبي ، إلا أنها لم تنجح في ذلك مقارنة مع الدول النامية الأخرى ، وزاد الأمر سوءاً عندما اصطدمت بحاجز ثوراتها التي ساهمت في هروب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الضعيفة أصلاً ، مما أعطى مؤشراً بمزيد من التدهور الاقتصادي وأمام ذلك فإن لهذا الاستثمار أهداف كثيرة أولها الأهداف الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية التي جعلت العالم سوقاً واحد في جميع المجالات ، كما أن الدول النامية في أمس الحاجة إليه لما تعانيه من قلة رأس المال والتخلف التقني ولذلك فهي تسعى إلى اعتماد سياسات وإجراءات ترفع من مستوى اقتصادها ومن أول ذلك العمل على تهيئة الجو للاستثمار الأجنبي لذلك يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1- مامدى اعتماد دول الربيع العربي على الاستثمارات الأجنبية كمصدر هام من مصادر تمويل وخلق فرص عمل؟
- 2- ما الذي حدث للاستثمارات الأجنبية في ظل ثورات الربيع العربي وبعدها؟
- 3- هل يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم العوامل التي تدعو إلي تشجيع الاستثمار الأجنبي مما يؤثر سلباً أو إيجاباً على عملية التنمية؟

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى معرفة دور الاستقرار السياسي والاقتصادي و مدى تأثيره على الاستثمار لأجنبي المباشر وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في دول الربيع العربي بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة و بذلك يهدف البحث إلى مايلي:

- 1- التعرف على مفهوم ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته في دول الربيع العربي.

2- تسليط الضوء على حجم التراجع في الاستثمارات الأجنبية الذي عانت منه الدول العربية في فترة ثورات ربيعها العربي.

3- التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي.

أهمية البحث :

تكمن هذه الأهمية في أن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعني البحث في أبرز عناصر التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تعاني معظمها من ندرة رأس المال ، و لذلك تتجلى أهمية هذا البحث في حد ذاته وفي إظهار حاجة دول الربيع العربي الماسة إلى الاستثمارات الأجنبية ، وتوفير رؤية واضحة لحجم الاستثمارات الأجنبية الهاربة مع عدم استقرار اقتصادياتها التي صاحبت الثورات العربية (وخاصة في تونس ، مصر ، ليبيا)

فرضية البحث :-

يعتمد هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

أثرت الثورات العربية سلبياً على الاستثمار الأجنبي كمصدر مهم من مصادر التمويل. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويل دولية، حققت نتائج إيجابية على الاقتصاديات العربية.
 - 2- الاستثمار الأجنبي هو الطريقة الرئيسية في الدول العربية لتغطية العجز التمويلي مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.
 - 3- الاستثمار الأجنبي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات البطالة.
 - 4- هروب الاستثمارات الأجنبية من دول الربيع العربي وبحثها عن اقتصاديات جديدة حاضنة لها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي في هذه الدول .
- أسلوب البحث :-

سوف يعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لحدثة المشكلة والمعلومات الخاصة بها ، وذلك للتعرف على حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والقضايا المرتبطة به في ظل ثورات الربيع العربي ، وسيتكون البحث من - :

- 1- أهمية ومحددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- الاستثمارات الأجنبية في دول الربيع العربي.

المقدمة

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي ، ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة بخاصة الدول النامية التي يفتقر العديد منها لرأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلاً من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعنصراً أساسياً لتنمية الدول النامية المحتاجة له إذا ما تلاعب ومصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها الاقتصادي .

أما أهم ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر هو مدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة المضيفة ، و انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد بسبب الاضطرابات التي أحدثتها الثورات الربيعية الجارية ، ومنتج عنها من صعوبة التوقع لما قد يحدث اقتصادياً ، وتؤكد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية منها وبدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن تراجع واضح في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من مصر وتونس وليبيا ، وأشار العديد من المسؤولين إلى أن مؤشرات انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول آخذة في التزايد ؛ وعودتها مرهونة بعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

أولاً :- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للتعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي ومحدداته لابد في البداية من تحديد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي " الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية تعكس هدف حصول اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر ، وينتج عن ذلك علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بنفوذ كبير في إدارة المؤسسة" . ويتفق هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون كما يتفق أيضاً مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، OECD الاقتصادي والتنمية ، أما المعهد العربي للتخطيط بالكويت فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه قيام UNCTAD شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات" ، كما عرفه آخرون على أنه "نقل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا من بلد لآخر بهدف إنشاء موجودات مولدة للإيرادات (للربح (أو الحصول عليها" ، ومن خلال التعريفات السابقة ، يمكننا أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بقيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار تحت إدارته المباشرة بشكل كلي أو جزئي بما يرافقه من استحضار للتكنولوجيا والفنون الإنتاجية خارج الحدود الجغرافية لبلده ، سواء كان تكوين

مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة ، كما أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في عدة أمور يمكن ذكرها في:

- 1- القدرة على خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.
 - 2- القدرة على نقل خبرات وتدريب الكوادر الوطنية فنياً وإدارياً.
 - 3- فتح المجال أمام الصناعة المحلية لدخول الأسواق العالمية والإنتاج بمواصفات ذات معايير عالية لمنافسة السوق العالمية.
 - 4- العمل على نمو الصادرات والتكيف مع التوجهات الجديدة.
 - 5- المساهمة الفاعلة في مجالي النمو والتنمية وخصوصاً في الدول النامية.
 - 6- رفع نسبة التكوين الرأسمالي وتعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني.
 - 7- معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد المضيف إذا ما وجهت الاستثمارات نحو مشاريع البنية الأساسية والقطاع الصناعي.
 - 8- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.
- ثانياً - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

غالباً ما يحيط بالاستثمار بصفة عامة ظروف عدم اليقين ، وخاصة عندما يكون الاستثمار طويل الأجل ، وبالتالي فإن تعريف المستثمر الأجنبي بالظروف المحلية ، وتشجيع فكرة الاستثمار الخارجي في ذهنه ، وتزويده بالمعلومات ، والبيانات محدد مهم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بل إنها محدد مهم لكل أنواع الاستثمارات بشكل عام ، إلا أنه من الناحية العلمية هناك مجموعة من المحددات التي لها دور كبير في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية تجاه الدول النامية ، وفيما يلي أهم هذه العوامل .

1- الاستقرار :

أهم ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر هو مدى توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة ، من خلال علاقاتها مع الدول الأخرى ، ومدى الاستقرار الداخلي ، وكذلك الاستقرار التشريعي من خلال التشريعات الدائمة والمستقرة والمتعلقة بالاستيراد والتصدير ، وحرية التملك ، والتشريعات الضريبية والجمركية ، ومدى سهولة الإجراءات الإدارية ، ووجود نظام قضائي عادل وفعال ، " إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً رحبة أمام صناعة الأرباح، وكذلك يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً أو ضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية" وكذلك توفر الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار الاقتصاد الكلي ، ويتمثل ذلك في مؤشرات عديدة كالتوازن المالي ، وسياسة نقدية مستقرة ومعدل

منخفض من التضخم وأسعار الفائدة ، وزيادة نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ولعل الاستقرار الاقتصادي من الأهداف التي يتفق المستثمر والدولة المضيفة على ضرورة توافرها ، على عكس الحوافز كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تعتبر الحوافز تكلفة على الدول المضيفة ، وعائد للمستثمر الأجنبي ، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر الطويل الأجل يخشاه المستثمرون لذلك يزداد اهتمام المستثمرين في هذه الحالة ببيئة الاقتصاد الكلي الذي يعد مؤشراً لاستقرار الاقتصادي ، ومن ناحية الدول المضيفة والنامية منها بالأخص فإنها تسعى في الغالب إلى جذب الاستثمار طويل الأجل على اعتبار أنها دول تحاول تنمية اقتصادها ، وهذه التنمية ترتبط بالأجل الطويل مثلها في ذلك مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وعلى ذلك فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد ضرورة ملحة لتقدم الدول النامية في التنمية الاقتصادية ، و في المّجمل يبدو أن واقع الاقتصاد العربي يشهد حالة من عدم الاستقرار متأثراً بالتحويلات السياسية والصراعات الأهلية خلال السنوات الخمسة الماضية بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بما يفرض ضرورة إجراء تغييرات هيكلية في السياسات المالية والنقدية من أجل إصلاح بيئة الاستثمار وتحسين مؤشرات التنافسية وأداء الأعمال من خلال خلق تنوع اقتصادي وخفض معدلات العجز وتبني آليات جاذبة للاستثمارات. ومن الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة.

2- النظام القانوني والتنظيمي :

للنظام القانوني والتنظيمي دور كبير في جذب الاستثمارات ، حيث إنه يترجم السياسات الاقتصادية في صورة قواعد ، وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها ، أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها ، أو نظام القضاء والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها ، ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة ، وتستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات ، وأيضاً لا بد من وجود قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة وعلى معاقبة الفاسدين بطريقة حاسمة ، وتعد كفاءة النظام القانوني والقضائي عنصراً رئيسياً مكملاً لأي سياسة اقتصادية ناجحة فالنظام القانوني غير الحاسم في إجراءاته يعد بيئة مناسبة للفاسدين والمرتشين الذين تكون أعمالهم سبباً مباشراً في رفع التكلفة التي يتكبدها الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبذلك تكون الدولة المضيفة أمام أمرين ، إما أن ترفع الحوافز لتغطي ممارسات الفاسدين ، وبذلك تحول التكلفة من المستثمر الأجنبي إلى أفراد المجتمع كافة في الدولة المضيفة ، أو أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيتحول إلى دول أخرى ، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بين الدول النامية لاستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبذلك سوف تخسر الدولة المضيفة مكاسب كان من الممكن تحقيقها.

3- الحوافز

تعتبر الحوافز كمحدد رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تزيد إيرادات المشروعات الأجنبية ، أو تؤدي إلى تخفيض تكاليفها ، " وتشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية ، وإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة معينة ، وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات ، والسماح بتحويل جزء من الأرباح ، والأجور ، والمرتببات للخارج" بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات حيث تتضمن "حوافز تخفيض التكلفة ، تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أصول رأس المال ، والمواد الخام ، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية" ، و إن تحديد حجم الحوافز من قبل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على أهمية هذا الاستثمار بالنسبة لها ، ويعتمد أيضا على مقدار المنافسة من الدول الأخرى المضيفة لهذا الاستثمار مع الإشارة الى أن الحوافز تمثل تكلفة على الدول المضيفة ، لذلك يجب إعداد دراسات لكل الأنشطة التي تفتح للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرصة ، وذلك لإعطاء الحد الأدنى من الحوافز التي تضمن تحقيق الهدف الذي من أجله استضيفت هذه الاستثمارات وعلى الرغم من الجدل الكبير الذي يدور حول نظام الحوافز من حيث حجمها وأشكالها ، ومدتها الزمنية ، إلا أن التجارب العملية تدل على أن الحوافز أصبحت أقل فاعلية ، وغير مؤكدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فالحوافز الضريبية والجمركية قد تحسن الربح في المدى القصير ، فمنح هذه الحوافز في أكثر الدول المضيفة يرتبط في الغالب بالمدى القصير ، كما أن المستفيدين الرئيسيين من هذه الحوافز هي الشركات الربحية أساساً، إضافة إلى أن التوسع في استخدام الحوافز الضريبية من شأنه أن يفتت التحصيل الضريبي للدول المضيفة المانحة لهذه الحوافز ، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق العام ، وما لذلك من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية خاصة ذات البنية الأساسية المتدنية ، إلا أن الحوافز تبقى لها دور في التأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن مع توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

4- العمالة :

يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة الحال إلى العمالة كأي مستثمر يقوم بعملية إنتاجية ، إلا أن لهذه العمالة شروطاً ، وتوفر هذه الشروط أو عدم توفرها يؤثر إيجاباً أو سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن إجمال هذه الشروط في الآتي:

أ- أن تكون العمالة مدربة أو يمكن تدريبها بمجهودات قليلة .

ب- أن تتسم هذه العمالة بالالتزام وتخضع لقوانين تحمي حقوق العمال.

ج- أن يضمن القانون معاقبة غير الملتزمين ، ويسمح بإنهاء خدمة من يفيضون عن حاجة العمل حسب ظروف السوق.

د-توفر نظام للتأمين الاجتماعي يضمن للعامل دخلاً مؤقتاً إذا تم الاستغناء عنه إلى أن يجد عملاً جديداً.

وما ذكر سابقاً يعد شروطاً لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، بل وحتى دعماً للاستثمارات الوطنية ، كما يجب أن أشير إلى أن الاعتماد على العمالة الرخيصة في الدول النامية كمحدد مهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا يكون صواباً في كثير من الأحيان ، فالمستثمرون الأجانب لا يتعاملون مع الأرقام المجردة ، بل يربطون بين معدل الأجر والإنتاجية ، وعليه فكلما ارتفع أجر العامل تقابله إنتاجية مرتفعة والعكس صحيح فانخفاض الأجر قد يكون انخفاضاً للإنتاج وهذا لا يشجع الاستثمار الأجنبي .

ثالثاً: - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم النامية:

تتشابه الدول النامية والدول العربية من ضمنها في طبيعة المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تقريبا ، ويمكن تحديد أسباب هذه المشاكل في المحاور الاقتصادية التي تتعلق بالنمو والبطالة والفقر والافتقار إلى العدالة في توزيع عوائد التنمية إن وجدت و كما كشف التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - " بأن هناك تراجعاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية يصل إلى ما نسبته 17% خلال العام. " 2011

ولوحظ من جدول رقم (1) الانخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث انخفض من 43.22 مليار دولار عام 2010 ليصبح 36.42 مليار دولار عام 2011 ، إن هذا الانخفاض يعادل % 16.5 من عام 2010 إلى 2011. حيث بلغ نصيب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الأقاليم المذكورة في الجدول رقم (1) حوالي 13% في عام 2010 لينخفض إلى 8% في لعام 2011 مع ملاحظة ارتفاع حجم الاستثمارات الكلية من 324.76 مليار دولار عام 2010 ليصبح 429.27 لعام 2011 أي بزيادة في حجم الاستثمارات الكلية قدرها % 32.5 لنفس الفترة الزمنية ، ومع بدء ملامح إعادة الاستقرار في عام 2012 عادت الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ما كانت عليه في عام 2010 لتصبح 43.81 مليار دولار و في الفترة التي تزايدت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بدأت أحداث الربيع العربي تتفجر مما كان له الأثر العكسي على اتجاه سير هذه الاستثمارات وإعادة توجيهها إلى دول آسيا الصاعدة لترتفع من 159.33 مليار دولار في عام 2010 لتصبح 169.64 في عام 2011، ودول أميركا اللاتينية والكاريبي لترتفع من 73.18 مليار دولار في عام 2010

لتصبح 128.76 في عام 2011، ودول أفريقيا وجنوب الصحراء لترتفع من 19.88 مليار دولار في عام 2010 لتصبح 33.61 في عام 2011، فكان النصيب الأكبر لدول أميركا اللاتينية والكاريبي بزيادة قدرها %76 تقريبا، تليها دول أفريقيا وجنوب الصحراء %67.

(الجدول رقم 1) يبين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في أقاليم العالم الصاعدة والنامية (مليار دولار)

2012	2011	2010	أقاليم العالم
43.81	36.24	43.22	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
40.19	31.27	21.53	وسط وشرق أوروبا
30.52	29.57	7.62	كومنولث الدول المستقلة
169.45	169.64	159.33	آسيا الصاعدة
139.93	128.76	73.18	أميركا اللاتينية والكاريبي
38.07	33.61	19.88	أفريقيا وجنوب الصحراء
461.97	429.27	324.76	المجموع

world economic outlook, IMF, September 2011 Source:

رابعاً:- أثر ثورات الربيع العربي على النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى دول الربيع. شهدت دول الربيع العربي قبل ثوراتها نمواً اقتصادياً جيداً، رغم تأثيرات الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل. وفسر ذلك حينذاك في ضوء أن تلك الاقتصادات لم تكن مكتملة الاندماج في آليات النظام الرأسمالي العالمي، بينما أكدت حكومات تلك الدول في ذلك الوقت بأنها كانت قد اتخذت مقدمات إجراءات احتياطية تكفل لها الحماية والوقاية من تقلبات النظام الرأسمالي العالمي فبالعودة إلى مستويات النمو المتحققة على مدى العقد الأول من القرن العشرين، وإلى ما قبل اندلاع الثورات وحركات الاحتجاج الاجتماعية والسياسية، نجد أن النمو المتحقق كان مرتفعاً جداً، بل وكانت بعض دول الربيع العربي، كتونس التي تستخدم كمثال للدول التي تحقق نمواً اقتصادياً قياسيًّا. "ولكن واجهت تونس بعد اندلاع الثورة عدداً من الصعوبات الاقتصادية، وسلسلة من الصدمات الخارجية منذ عام 2011، بسبب البيئة الاقتصادية الدولية المليئة بالتحديات، إلى جانب التوترات المحلية والإقليمية، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2% خلال عام 2011، وكذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والنشاط السياحي بأكثر من 30% بسبب عدم الاستقرار السياسي، فقد أوشك الاقتصاد التونسي على الإفلاس، حيث ارتفع معدل البطالة بنحو 19%، وتعدت نسبة الفقر 25%، وارتفع عجز الميزان التجاري التونسي في ديسمبر 2012 ليلبلغ 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما نجم عنه انخفاض المستوى الاحتياطي من العملة، وحيث تراجع إلى 551.10 مليون دينار. كما شهد عام 2012 ارتفاعاً كبيراً للأسعار، والتضخم المالي ومعدل البطالة واتساع دائرة الفساد المالي فبالرغم اضطرابات الربيع العربي وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية

المباشرة مع ذلك فبعض الدول حققت تقدماً اقتصادياً كما في تونس مثلاً ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين مقارنة الأعوام قبل الثورة وبعد الثورة من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية ، " حيث بلغت التدفقات الأجنبية إلى تونس حوالي 639 مليون دولار في العام 2004 ، و 783 مليون دولار في العام 2005 ، و 3,308 مليون دولار في العام 2006 ، و 1,616 مليون دولار خلال العام ، 2007 أما في عام 2008 فقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى تونس 2,759 مليون دولار وفي عام 2009 بلغت تلك التدفقات 1,688 مليون دولار و في العام 2010 ، ومع بدء ملامح عدم الاستقرار السياسي في تونس فقد بلغت تلك الاستثمارات حوالي 513,1 مليون دولار ، مقابل انخفاض في نفس الشهر من عام 2011 ، حيث وصلت تلك الاستثمارات إلى 1,148 مليون دولار في حين بلغت تلك الاستثمارات في عام 2012 حوالي 1,918 مليون دولار . " وتسببت المظاهرات في خسارة للاقتصاد التونسي قدرت بما يقارب من ثمانية مليارات دولار " وكما تم خفض تصنيف تونس الائتماني إلى الصفر حسب وكالة فيتش ، إضافة إلى فقدان الاقتصاد التونسي لمصادر العملات الأجنبية بسبب تدهور السياحة وانعدام الحوالات الخارجية. وقد أشار اتحاد المصارف العربية في تقريره الصادر في عام 2011 بأن الاقتصاد التونسي تكبد في عام 2011 خسائر تقدر بحوالي 25.2 مليار دولار أمريكي. كما ذكر التقرير لسنة 2008 World Investment Report أن نسبة النمو في الاقتصاد التونسي ستهبط من 05% إلى 0.01% إجمالاً يمكن تحديد معدل التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد التونسي بما يعادل 25% من حجم الاستثمار الكلي لعام " 2010 بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول .

أما في مصر فقد ارتفعت معدلات النمو خلال السنوات السابقة للثورة حيث ارتفع من 5.4% خلال عام 2005 إلى نحو 7.1% خلال عام 2008، ثم عاد مرة أخرى إلى مستوى 5.2% خلال عام 2010، وجاء ذلك نتيجة النمو في قطاعات السياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومدّي مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري كما هو موضح في الجدول رقم (2) والذي يبين تلك التدفقات من الاستثمار الأجنبي فكانت في سنة 2004 حوالي 2,157 مليون دولار واستمرت في الزيادة حتى وصلت الي 5,376 مليون دولار في عام 2005 ، أما في سنة 2006 فكانت الزيادة بشكل كبير حيث بلغت 10,043 مليون دولار في حين كانت التدفقات الأجنبية في سنة 2007 حوالي 11,578 مليون دولار وانخفضت في سنة 2008 حتى وصلت 9,495 مليون دولار بسبب دعوة عمال الغزل والنسيج في المحلة إلى إضراب وطني واجهته الحكومة بقوة السلاح منذرة بتغييرات اجتماعية واقتصادية جوهرية . إلا أن شرارة البداية انطلقت من تونس، وفوجئ العالم ببعوى الثورات العربية تنتقل من دولة لأخرى، مما أثر على الاستثمارات الأجنبية في مصر بسبب

عدم الاستقرار السياسي حتى بلغت خلال عام 2009 حوالي 6,712 ، ومع بداية ملامح الربيع العربي قامت الثورة في مصر عام 2010 فانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حيث بلغت 6,386 مليون دولار و مع بدء ثورات الربيع العربي ، عقب عام 2010 تراجع معظم المستثمرين الأجانب على الاستثمار عدا عدد محدود من الشركات ، حيث سجلت أدنى مستوياتها في 2010 - 2011 فكانت على التوالي 6,386 مليون دولار ، و 483 مليون دولار ، " وبدلا من الاتجاه إلى الخروج من الأزمة، ازداد الاقتصاد المصري تدهورا بفعل التوتر السياسي الذي أثر بدوره في حركة البورصة، وثقة رأس المال في الاستثمار بمصر، مما أدى إلى هروب استثمارات قدرت في عام 2012 بنحو 13 مليار دولار، وانخفاض الاحتياطي الأجنبي إلى نحو 15 مليار دولار تقريبا في نهاية ديسمبر 2012، وارتفاع إجمالي الديون الخارجية من 34 إلى 50 مليار دولار، وخضعت مصر لخفض تصنيفها الائتماني، أي قدرتها على سداد ديونها، ثلاث

ويمكن القول إن الاقتصاد الليبي هو الأكثر قابلية بين اقتصاديات دول الربيع العربي لاستعادة معدلات النمو السابقة. فليبيا لا تحتاج إلى تمويل خارجي بفضل ثرواتها الضخمة من الموارد الطبيعية، خاصة الثروة النفطية، ولا تعاني ديونا خارجية أو داخلية ترهق ميزانياتها وإنما تعاني عدم استقرار سياسي مما أثر على سوء استغلال تلك الثروات الضخمة ، وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي في ليبيا ينحو إلى التحسن، فإن التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية تجعل الأداء الاقتصادي عرضة للصدمات خاصة النفطية ، الأمر الذي يعقد من عملية الإدارة الاقتصادية في البلاد ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي خلال فترة المؤتمر الوطني و البرلمان و حكومات الوفاق أيضاً من أجل تشكيل حكومة موحدة لغرض الاستقرار السياسي والاقتصادي حتى تشتد همة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في ليبيا و حتى لسنة 2017 لم تصل ليبيا الي الاستقرار السياسي الذي يترتب عليه أحدث تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي ،ولشح المعلومات الرسمية الموثقة عن ليبيا فلم يتمكن الباحث من التوضيح أكثر حول الاستثمارات الأجنبية في ليبيا حيث كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014 قد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها حوالي 357 مليون دولار في العام 2004، وارتفعت إلى 1,038 مليون دولار في العام 2005 ، لترتفع إلى 2,064 مليون دولار في العام 2006 ، بينما وصلت أعلى مستوياتها في سنة 2007 حيث بلغت حوالي 3,850 مليون دولار أما بالنسبة للعام 2008 - 2009 فكانت على التوالي 3,180 مليون دولار و 3,310 مليون دولار بينما تراجع في 2010 حتى يصل إلى 1,909 و ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كل من تونس ومصر ، ومن المتوقع تراجعها إلى 500 مليون دولار لعام . 2011.

والجدول رقم (2) يبين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر في دول الربيع (تونس، مصر، ليبيا) مليارات دولار

السنة	ليبيا	مصر	تونس
2004	357	2,157	639
2005	1,038	5,376	783
2006	2,064	10,043	3,308
2007	3,850	11,578	1,616
2008	3,180	9,495	2,759
2009	3,310	6,712	1,688
2010	1,909	6,386	1,513
2011	==	(483)	1,148
2012	==	2,798	1,918

المصدر: ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص، للسنة الثالثة والثلاثين العدد الفصلي الثاني (أبريل - يونيو 2014).

و في المّجمل، يبدو أن واقع الاقتصاد العربي يشهد حالة من عدم الاستقرار متأثراً بالتحوّلات السياسية والصراعات الأهلية خلال السنوات السبعة الماضية بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بما يفرض ضرورة إجراء تغييرات هيكلية في السياسات المالية والنقدية من أجل إصلاح بيئة الاستثمار وتحسين مؤشرات التنافسية وأداء الأعمال من خلال خلق تنوع اقتصادي وخفض معدلات العجز وتبني آليات جاذبة للاستثمارات، وحول أهم ملامح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول منطقة الشمال الأفريقي عقب ما يقرب من سبع أعوام مضت على بدء ثورات الربيع العربي فإن أهم ما يمكن استقرأؤه من خلال التقرير أن منطقة شمال إفريقيا قد شهدت تراجعاً واضحاً في إجمالي الاستثمارات، وعانت بأسرها عقب عام 2010 من تراجع معظم المستثمرين الأجانب عدا عدد محدود من الشركات في مصر والمغرب، وعن أسباب تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي لدول المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014، فقد كانت الصورة متباينة في كل دولة من الدول، ويشار في هذا السياق أنه خلال عام 2012 شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعاً طفيفاً في تونس، في حين تراجعت في ليبيا كثيراً عن مستويات 2010، وشهدت تحسناً ملحوظاً في مصر بالمقارنة بالمستويات السالبة في عام 2011.

و خلاصة القول :- إنه مع احتمال المخاطر والتحديات التي تحيط بالاستثمارات الأجنبية في اقتصادات دول الثورات العربية ، فإن هذه الدول في أمس الحاجة إلى الاستفادة من كل الفرص التي من شأنها أن تساهم في علاج حالة التردّي التي تعاني منها ، ولاسيما أن هذه الاستثمارات الأجنبية تعوض ضعف معدلات الادخار المحلية في هذه الدول ، كما أنها تسدّ قسماً كبيراً من فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، إضافة إلى أنها توفر أيضاً منافع اجتماعية غير مباشرة من خلال خلق فرص عمل، الأمر الذي يستدعي معه اتخاذ كل التدابير اللازمة لاستعادة ثقة هؤلاء المستثمرين،،،،، ولكن أرى أن من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الربيع هي في الغالب تأتي ضمن فرضية جبن رأس المال الذي يهرب عند توقع ارتفاع درجة المخاطرة ، والتي صاحبت ما يسمى بثورات الربيع العربي، وأود هنا أن أضع للقارئ الكريم الأسباب الحقيقية للهروب المستثمرين وهي: الإضرابات السياسية والاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي ، و عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي ، وارتفاع درجة المخاطرة في دول الربيع العربي ، و انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية ، سوء التوقعات المستقبلية لدول ثورات الربيع العربي بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، وانخفاض مستوى الدخل ومعدل النمو في الناتج المحلي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات :

1. إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد النامي.
2. للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في خدمة التنمية الاقتصادية للبلد النامي .
3. دخول الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيود وشروط ضامنة لمصالح الدولة المضيفة له أثار خطيرة على الاقتصاد النامي خاصة في مسألة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه و تحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها .
4. يعد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كثير من البلدان النامية سبباً رئيسياً وهاماً من أسباب ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. ضعف البنى الأساسية في كثير من البلدان النامية وعدم الاهتمام بالخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
6. عدم وضوح السياسات الاقتصادية وافتقارها إلى الانسجام والتناسق ، وغياب التخطيط المنظم.
7. تعقيد الأنظمة الضريبية وتعددتها وارتفاع معدلاتها .
8. التمييز في المعاملة الضريبية وفي منح الحوافز بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب.

ثانياً :- التوصيات :

1. ينبغي على الاستثمار الأجنبي مراعاة خصائص البلد النامي وظروفه و مستوى تطوره الاقتصادي لأن ذلك من المسائل المهمة التي لابد لهذا الاستثمار من مراعاتها .
2. ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية وفق نظام من الأولويات يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية .
3. ينبغي منح المستثمر الأجنبي حوافز متقاربة مع المستثمر الوطني .
4. إعطاء أفضلية لمشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي .
5. يجب أن لا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة ، وأن لا يؤثر على القرار السياسي في شروط التعاقد بين البلد المضيف واصحاب هذا الاستثمار .
6. ينبغي توفير المناخ الاستثماري المناسب في البلد النامي خاصة في ضمان الاستقرار السياسي والأمني
7. ينبغي أن يتجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التي تخدم المواد الأولية المحلية بدلا من تصدير هذه المواد
8. لابد من وجود استراتيجية وطنية للبلد النامي حول مسألة نقل التكنولوجيا .
9. عدم السماح لهذا الاستثمار بالسيطرة علي بعض القطاعات الإستراتيجية كالطاقة لنووية .
10. ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة الوطنية .
11. يجب مراعاة نظافة البيئة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف .

المراجع :

1. الكفري ، مصطفى عبدالله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2010.
2. مارتن غريفيثس وتيرياً و كلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، . 2008 ، ص 50.
3. حسين الكامل ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية المحاسبة غريان ، 2006.
4. حسين الكامل ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية المحاسبة غريان ، 2006.
5. ليلي الخوجة " المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص :، مجلة مصر المعاصرة العددان 439 – 440 ، 1995 ص 132
6. محمد قودري ، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم.
7. إبراهيم شحاتة ، نحو إصلاح شامل ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1993.
8. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 1991.
9. عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق ، ص 423
10. حسين الكامل ، مرجع سابق ، 2006 ، ص 24 .
11. تقرير اتحاد المصارف العربية ، العدد 373 ، ديسمبر 2011 ، 108
12. Source: world economic outlook, IMF, September 2011
13. أسماء حسن الخولي ، جدوى المساعدات : واقع وآفاق اقتصادات دول الثورات العربية ، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام ، العدد الرابع والتسعون بعد المائة.
14. ضمان الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، عدد خاص ، لسنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل – يونيو 2014
15. بولاميجا ، مجلة العرب الدولية – المجلة – لندن ، العدد 1564 ، يونيو ، 2011 .
16. وكالة تونس إفريقيا للأنباء ، الثلاثاء 19 – يوليو 2011.
17. - أسماء حسن الخولي ، مرجع سابق.



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423